العدد ٦ من السنة الأولى — يونيه سنة ١٩٤٠

الشؤون الاجتماعية والتعاون

مجلة شهرية تصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية

كل ما يتعلق بالنشر والاشتراك يرسل باسم مدير التحرير مباشرة
قيمة الاشتراك فى اثنى عشر عددا ... ... ١٥ قرشا

ليس للمجلة وكلاء ولا محصلون

مدير التحرير المسئول : حسن الشريف

إدارة المجلة : بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية ، تليفون ٨٥٣١٢

فهرس العدد

الموضوع		صفحة
مجلة الشؤون الاجتماعية فى البرلمان		٣
جيش الخلاص	توفيق دوس باشا	٦
هجرة الريف الى المدن	الدكتور محمد حسين هيكل باشا	١١
التشريع والأسرة	محمد العشماوى بك	١٥
تنظيم الهجرة الزراعية	حلال فهيم باشا	٢٤
المحافظة والمشخصات القومية	الدكتور منصور فهمى بك	٢٩
الأسرة كعامل اقتصادى	الدكتور على عبد الواحد وافى	٣٢
ضريبة التطور	الأستاذ سيد قطب	٤٣
الأسرة كعامل فى التربية	الآنسة أمينة فهمى	٤٧
الحكومة الانجليزية وكفاحها ضد الفقر	الأستاذ سلامه موسى	٥٢
التعاون الزراعى فى مصر	الدكتور ابراهيم رشاد بك	٥٧
واجبنا الاقتصادى	عبد الرحمن فهمى بك	٦١
المرأة وقضية الملاح	الآنسة انيسة الشاطئ	٦٤
عمارتنا وطابعها القومى	الدكتور سيد كريم	٦٧
الخمر فى فقدا	الأستاذ أحمد عاروش	٧٤
البيت الذى يسعد الأطفال		٨٤
حركات الشباب		٨٦
تدبير الإحسان	الأستاذ محمد المهباوى	٨٩
أمنية الديان العمال فى بريطانيا العظمى		٩٤
التربية السياسية والتربية الذاتية		٩٦
مشاكل الريف الاجتماعية	الدكتور ابراهيم رشاد بك	١٠٠
الشخصية أساس النجاح	بقلم س . م	١٠٧
التعاون نظام تدعوا اليه الطبيعة الانسانية		١١٢
الكتاب والراديو		١١٦
أسئلة وأجوبة		١١٧

مجلة الشؤون الاجتماعية فى البرلمان

(١) نقلا عن تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية :

"تثنى اللجنة على المجلة التى تصدرها الوزارة وترى العمل على نشرها فى مختلف الأوساط".

(٢) نقلا عن مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس الشيوخ يوم الأربعاء ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ :

"حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك — وزارة الشؤون الاجتماعية تستعين فى مهامها الإصلاحية بوسيلتين : وسيلة الإذاعة بالراديو ، ووسيلة مجلة الشؤون الاجتماعية والتعاون .

ولا شك أن أنفع الوسيلتين هى المجلة ، لأنها تبقى ويطالعها قراء كثيرون ، ولها فوائد أخرى ، هى أن كثيرا من الوزراء الحاليين والسابقين وبعض عظماء البلد ومفكريه وكبار كتابه يشتركون فى تحريرها ، ويفيدون الناس بثمار تجاربهم ودراساتهم المختلفة .

فمثل هذه المجلة يجب أن تكون قريبة من الجمهور ، وأن تباع فى الأسواق كالمجلات الأخرى ، ولا يخشى على هذه المجلات من مزاحمتها ، لأنها بمنأى عن السياسة وأحاديث المجالس والأندية ، وعن نظريات العلوم والفنون وآداب اللغة ، وإنما هى مجلة تكتب بلغة سهلة قريبة من عقول الجمهور ، وتبحث فى إصلاح المجتمع والأسرة من حيث الاقتصاد والصحة والتعاون ، وتعليم محبة الوطن ، وتهذيب الأخلاق عامة .

هذه هى كلمتى بشأن المجلة التى لا يسعنى أن أنتهى منها بغير أن أثنى الثناء الجم على قلم تحريرها وما يبدى من النشاط فى عمله ، وفى الوقت نفسه أرجو أن تعمل الوزارة على تعميم النفع بها ببيعها بدلا من قصرها على المشتركين فيها" .

(٣) نقلا عن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية :

" أنشأت الوزارة مجلة لها تتناول الأبحاث الاجتماعية والثقافية والخلقية ، وشؤون الأسرة والبيئة والتعاون .

وترى اللجنة أن تنهض الوزارة بهذه المجلة ، وأن تعمم نشرها على صورة يتحقق معها الغرض الذى أنشئت من أجله " .

(٤) نقلا عن مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين لمجلس النواب يوم الأربعاء ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ :

" حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أما فيما يتعلق بالنشر فقد اطلعت على أعداد مجلة الشؤون الاجتماعية ، ويحق لى أن أهنئ الوزارة عليها ، وعلى طريقة إدارتها وما نشر فيها من الموضوعات ، وإن كان لى أن أحكم عليها مما سبق صدوره فى أعدادها السابقة فأقول إنه سيكون لها ولله الحمد أثر بالغ اذا عمم نشرها أكثر مما هو الآن ، لأنها فى الواقع عنصر نافع ، وقلم تحريرها متقن ، فهو يطرق الموضوعات المفيدة ، ويعرض البرامج النافعة ، فأرجو أن تعمل الوزارة على نشر هذه المجلة " .

(٥) نقلا عن مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين لمجلس النواب يوم الثلاثاء ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠ :

" حضرة النائب المحترم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — لا بد أن أذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية أصابت كل الإصابة ووفقت كل التوفيق فى إصدارها مجلة الشؤون الاجتماعية . ولست أدرى إذا كنت أرى ذلك لأنى من أنصار انتشار الصحف خصوصا هذا النوع من الصحافة التهذيبية والخلقية ، أو لأنى محق فى أن هذه المجلة من شأنها أن تؤدى أهم أغراض هذه الوزارة .... وأود أن أقول باختصار لمعالى الوزير إن المطبعة الأميرية موجودة ، وحروف الطبع موجودة أيضا ، فلا تبقى حاجة بعد ذلك إلا إلى الورق . وأظن أن معالى حسين سرى باشا وزير المالية لا يغضب اذا طلب اليه أن يوافق على طبع عشرين أو ثلاثين ألف نسخة من هذه المجلة " .

"حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محسب — إن وزارة الشؤون الاجتماعية أنشأت مجلة تطبع منها ثلاثة آلاف نسخة ، وقد عرض فى السوق عددها الأول والثانى فنفدا ، لأنه يشترك فى تحريرها كبار رجال الدولة : أمثال دولة اسماعيل صدقى باشا ، وغيره من أعضاء البرلمان ، وحضرات أصحاب المعالى الوزراء ، ورجال المال ، والأدباء ، الذين تناولوا فيها الأبحاث الاجتماعية البحتة . . . . .

وقد طالب حضرة زميلى الأستاذ دراز بزيادة العدد ، و إنى أؤيده فى ذلك ، وأطلب الى معالى الوزير أن يفك عقال هذه المجلة فيبيح بيعها فى السوق ، وبذلك تصل الى أيدى مختلف الطبقات كالطلبة وغيرهم من أفراد الشعب ، وفى ذلك كسب مادى فوق الكسب الأدبى العظيم والدعاية الى الإصلاح الاجتماعى الذى تحققه رسالة المجلة " .

جيش الخلاص

لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

"جيش الخلاص" هيئة دينية مسيحية نشأت فى انجلترا عام ١٨٦٥ ، ولكنها ما زالت تنمو إلى أن انتشرت فى أقطار العالم كله تقريبا ، فلا يكاد يخلو منها قطر فى القارات الخمس. ولم يؤسس هذا الجيش كنيسة ولم يدع إلى عقيدة معينة فى الدين يستطيع أن يتميز بها من سائر الجماعات المسيحية . ولكنه امتاز بشىء واحد هو إعلان الحرب على الرذيلة . وهى حرب بكل معانى هذه الكلمة لا ينقصها غير السلاح المادى . ولكن السلاح الروحى أقوى أحيانا من السلاح المادى . وهذا السلاح لم ينقصه يوما من الأيام .

ونحن نكتب هذا المقال لكى ننبه الأذهان فى مصر إلى المعنى والمغزى من الدين ، كما فهمهما قسيس انجليزى هو وليم بوث . فان هذا الرجل الذى ولد عام ١٨٢٠ وتوفى عام ١٩١٢ كان يستطيع أن يعيش مثل سائر القسيسين فى إحدى الكنائس يؤدى الخدمة الدينية أيام الآحاد والأعياد ، وكان فى وسعه أن يجد العيش الرغيد والحياة الوادعة والأمن والطمأنينة ولكنه لم يفعل ذلك ، بل آثر حياة الجهاد لمكافحة الرذيلة . فقد هالته كثرة الجرائم فى الأحياء الفقيرة فى لندن وتفشى الرذائل بين الفقراء ، والانغماس فى الخمور وما تجلبه من أذى الصحة والأخلاق . فقصد عام ١٨٦٥ إلى هذه الأحياء وهناك أعلن الحرب على جميع المفاسد. وكانت هذه الحرب خالية من العنف والبطش . ولكنها كانت مع ذلك حربا لأن "القسيس" وليم بوث نزل عن لقبه الكهنوتى وسمى نفسه " جنرالا " ثم نظم جمعيته على غرار الجيوش فصارت هى أيضا "جيشا" له ضباط بالرتب المختلفة فى الجيش ، بل صار لكل ضابط وكل جندى شكته الرسمية وأوسمته وألقابه . وهذا الجيش مؤلف من الرجال والنساء الذين يتصدون إلى المنزل والشارع والحانة والمتجر والمصنع ، ثم يقنعون كل فرد بأنه يجب أن "يخلص" نفسه بالاقلاع عن الرذيلة . فلا خمر ولا تدخين ولا أى نوع من أنواع الغواية الأخرى . وكانوا يدعون الناس ويخرجون بهم إلى حيث يجتمعون خارج المدن ، وهناك يخطبهم الجنرال أو أحد ضباطه ويزين لهم حياة الصلاح والبر ويأخذ عليهم المواثيق للاقلاع عن المفاسد التى تعلموها . ولكل فرقة من الجيش جوقتها الموسيقية التى تغرى بألحانها وبراعة موقعيها جمهورا

كبيرا من الناس بحضور الاجتماعات حتى ولو لم تكن لهم رغبة فى الاستماع إلى الخطباء. ولقد بلغ من نشاط "جيش الخلاص" أن صار عدد اجتماعاته الأسبوعية يزيد على أربعين ألفا . وكانت له عام ١٩٢٠ فروع فى ٧٣ مملكة ، وله مجلات ومؤلفات تكتب بخمسين لغة .

وكما أن الجيش فى الحرب تتألف منه الفرق المختلفة ويختص كل منها بحرب معينة، وأسلحة خاصة ، كذلك فعل الجنرال بوث هو وسائر قواده وضباطه فانه نظم جيشه فرقا . فجنود هذه الفرقة مثلا قد تخصصوا فى مكافحة الخمور، وآخرون قد اختصوا بخدمة المسجونين الذين يفرج عنهم ، وآخرون يزورون العائلات لتقديم النصائح والارشادات ، وآخرون ينقذون النساء والأطفال من مهاوى الرذيلة ، بل هناك فرق تألفت لمكافحة التعطل قبل أن تفكر الحكومة البريطانية فى إعانات التعطل . ونحن نشرح فيما يلى هذا النشاط الذى يجب أن نذكر أن الباعث عليه هو الدين . فانّ مؤسس هذا الجيش وقائده كان قسيسا أدرك أن الدين لا يقتصر على إنشاء الكنائس وإقامة الصلاة فيها، بل إنه يجب أن يكون كفاحا عمليا للرذيلة والجريمة والفقر والحاجة . وكثيرا ما أتيح لبعض المصريين أن يروا فى لندن هذا القائد المديد القامة الذى بلغ التسعين من عمره، وقد أسبل لحيته البيضاء بعد إذ حنته السنون وهو يخطب فى بحة خفيفة، ولكن فى جلاء واضح . وكان المجتمعون لا يقلون عن خمسة آلاف نفس من الجمهور قد تفرق بينهم الضباط والجنود من "جيش الخلاص". وتكلم القائد عندئذ عن أشياء كثيرة ، وكان يستشهد بآيات عدة من الإنجيل والتوراة ، ويحض على العمل لإنقاذ البائسين واليتامى والمتعطلين والأمهات الفقيرات والمجرمين، ويذكر ما رآه من أمثلة البؤس فى هذا الحى أو ذلك القطر . ومع أن هذا الرجل قد توفى عام ١٩١٢ فان جيشه لم يضعف بعد وفاته بل نما وقوى ولا يزال إلى الآن سائرا فى النمو والقوة .

كان أول ما بدأ به هذا الجيش إغراء الناس بالحياة الصالحة، فكان جنوده يقفون بالقرب من الحانات ، فاذا وجدوا أحدا يقصد إليها أو يخرج منها حاولوه بالحديث وعرضوا عليه المطبوعات التى تبين له خطأ الأسلوب الذى يتبع فى حياته، ثم يدعونه إلى مجتمعاتهم ويزينون له التجند فى الجيش . وهو إذا قبل أن يكون جنديا فإنه يتعهد باجتناب الخمر والدخان والتزام القواعد الصارمة فى الأخلاق مثل الاستقامة والنزاهة ومعاملة الناس بالحب والمراعاة إلى غير ذلك .

والتفت الجنرال بوث إلى المجرمين . فان المجرم الذى يقضى عقوبة الحبس أو السجن يخرج وهو شريد طريد لا يعرف كيف يعيش ولا أين يقيم . فخص القائد فرقا عديدة من جيشه يقصد جنودها كل يوم إلى أبواب السجون ويقابلون أولئك الذين أفرج عنهم ،

فيستلمونهم بالرعاية والعطف، ويقدمون لهم المأوى والطعام بل يقدمون ما هو خير من المأوى والطعام فى مثل هذه الظروف ، وهو الصديق الناصح الذى يعالج أخلاق هذا الشخص الذى لعله يواجه العالم بعد ثلاث أو أربع سنوات قضاها فى السجن قد ملأت قلبه حقدا عليه ورغبة فى الانتقام منه. وهذا الصديق يعالجه بالدين ويعظه و يحث له عن العمل الذى يستطيع أن يعيش منه . ثم بعد ذلك يتعهده بالزيارة اليومية أو الأسبوعية لكى يقيه من شرور الغواية ، بل هو حين يجد أن هذه الغواية توشك أن تتسلط عليه يسارع إلى الاستعانة بغيره من الجنود أو الضباط لانقاذه أو — كما يقولون — لخلاصه . وأسس الجيش لهذا الغرض ما يسمى "بيوت باب السجن" أى البيوت التى يلجأ اليها من تركوا خلفهم باب السجن . وفى هذه البيوت طعام ومأوى وتجديد للأخلاق . وقد بلغ عددها عام ١٩٢٠ خمسة عشر بيتا دخلها ٢٥٠٠ مجرم سابق . وشعرت المحاكم الانجليزية بالبر السامى الذى يمارسه هذا الجيش فصار كل من تحكم عليه من المجرمين مع وقف التنفيذ يرسل إلى هذا الجيش لمعالجته و إرشاده .

وفى الأحياء الفقيرة تتفشى الرذيلة بين النساء، حتى أن الصبيان أنفسهم يقعون فيها، فجعل الجيش إنقاذ النساء والصبيان من مهامه الأولى . ولم يكن يقتصر هنا على النصيحة . لأن النصيحة عند المرأة الساقطة أو الصبى الشريد لا تلقى غير السخرية . ولكنه عمد إلى العمل فأسس البيوت المختلفة لإيواء هؤلاء الضالين . وقد بلغ ما يديره هذا الجيش عام ١٩٢١ من "البيوت الصناعية للنساء" ١١٦ بيتا تجد فيها المرأة العمل الشريف الذى تكسب منه عيشها دون أن تحتاج إلى ممارسة الرذيلة ، وكان له فى ذلك العام أيضا ٩٦ بيتا للطفولة المشردة يجد فيها الصبيان والأطفال الطعام والمأوى والتعليم .

ولكن الجنرال بوث كان فى كفاحه للرذيلة يرى عدوا قد تمكن من الحصن ورسخ فيه وهو الفقر . فكانت حربه على الفقر حربا شعواء . ولذلك أسس ٣٩ بيتا للأمومة تجد فيها الأم الخدمة التى تحتاج إليها قبيل الوضع و بعده . كما أسس ٢٨٢ ملجأ ومأوى للعجزة والمحتاجين . بل هو لكى يكافح التعطل أسس ١٧٣ مصنعا يعمل فيها المتعطلون كل فى العمل الذى وفق له ، كما أن هذا الجيش العجيب اشترى ٢٢ عزبة كان يرسل إليها بعض المتعطلين الذين يلجأون إليه ولا يحسنون صناعات المدن .

وكان من هذه الحرب التى أعلنها الجنرال بوث على الفقر أنه اشترك عام ١٨٩٠ مع المستر ستيد صاحب مجلة المجلات الانجليزية فى استقراء أحوال الفقر فى انجلترا ووصفها ، وأخرج الاثنان فى ذلك العام كتابا باسم "انجلترا المظلمة" شرحا فيه ألوان الحرمان التى يعانيها الفقير وأساليب العيش بين الطبقات المغمورة . وارتجت انجلترا لهذا الكتاب كما لو كانت قد أصابها زلزال . ولم تمض ثلاثة أشهر حتى جمع الجيش من المتبرعين أكثر من مائة ألف جنيه .

وللجيش أسلوب فى جمع التبرعات هو دعوته من وقت لآخر الى أسبوع إنكار الذات . أى أن المتبرع ينزل عن بعض ألوان الطعام أو الملاهى التى يحب ويتبرع بقيمتها للجيش . وقد جمع بهذه الطريقة إلى عام ١٩٢١ مبلغ ١٦٧,٨٤٢ جنيها .

ولكن الجيش يقوم بنوع من النشاط لا يكلفه مالا ولكنه قد يكلفه عناء أكثر من جمع التبرعات وإنفاقها على الفقراء والمعوزين ذلك أنه يوفد جنوده وضباطه لزيارة البيوت وإصلاح ما بين الزوجين وإغراء أعضاء العائلة بالحياة الصالحة التقية وبمجانبة الخمر والتدخين . وقد قام الجيش إلى عام ١٩٢١ من الزيارات للبيوت لهذه المناسبة بـ ٢٢٥,٢٥٣ زيارة .

* * *

هكذا عرف رجل الدين بوث كيف يخدم الدين ويطبق تعاليمه وينفع بها الناس .

فكيف نعمل نحن فى بلادنا لخدمة الدين وكيف نستفيد من الدين فى خدمة المجتمع المصرى ؟

لا يزال أكثرنا يفهم أن كل ما ينبغى أن يعمل فى هذا الباب تشييد زوايا ومساجد وكنائس تتلى فيها الأدعية وتقام الصلوات ، ولسنا فقراء والحمد لله فى عدد المساجد والكنائس ، ولا فى أماكن العبادة ، وإنما نحن فقراء ، فيما تقضى به الأديان عامة من التواصى بالحق وبالمرحمة ، ومن مجانبة الخمر والميسر والزنا وشهادة الزور ، ونحن بوفرة عدد رجال الدين بيننا ، أقدر على تجريد "جيش للخلاص" من أوربا التى لا يتشح فيها بوشاح الزعامة الدينية غير رجال الكنيسة .

لدينا الآلاف العديدة من علماء الأزهر وطلابه ، ومن رجال الكنائس على اختلاف مذاهبها ، ومن رجال التعليم الإلزامى ، ومن أئمة المساجد وخطبائها ، ومن الوعاظ الرسميين ، ومن مأذونى الشرع الشريف ، ومن رجال الطرق الصوفية المختلفة .

ولدينا عدد عظيم من الجمعيات الخيرية كجمعيات الشبان المسلمين ، والشبان المسيحيين ، والإخوان المسلمين ، ونشر الفضائل والآداب الإسلامية ، والتعاون على البر الإسلامى ، ومكارم الأخلاق الإسلامية وغيرها مما يزيد عدده على المئات ويزيد أعضاؤه على مئات الألوف ، وكلها تعمل باسم الدين وتدعو إلى أغراض دينية .

ولقد كان الذين اجتمعوا حول "بوث" أول الأمر رجالا قليلين ، فما زال يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة ، حتى استكثر من الأعوان ، وجمع الأموال ، وبنى المنشآت ، ونظم الكتائب ، وآوى الشريد ، وهذب المجرم ، ورد إلى الفضيلة جمهرة هائلة ممن شذوا عليها أو كادوا يشذون .

أفلا نستطيع نحن بعددنا العديد وقوانا المختلفة أن نؤسس هيئة " بجيش الخلاص " على ذلك المثال البديع !

إن اتجاهنا الى الخير صادق لا شك فيه ، وأولئك الدعاة الدينيون منا ، وهذه الجمعيات الخيرية القائمة بيننا ، تقوم بكثير من أعمال البر ، وتخدم كثيرا من أغراض الدنيا والدين ، ولكن جهودها متوزعة غير متعاونة ، ومبراتها فردية غير جماعية ولا شاملة ، وما دام الأمر كذلك فلا خلاص مما نحن فيه ، ومستظل الدعوة الى الدين وفضائله ضربا من التقليد لا ينتج الثمرة المرجوة ، وستظل لا ننتظر من علماء الدين ومدرسي المدارس والوعاظ والأئمة والخطباء عملا اجتماعيا ، أكثر من القاء الدروس والمواعظ الرسمية فى ساعاتها المعينة ، ولا نعرف لرجال الطرق الصوفية عنوانا غير ترديد الصيغة المحفوظة للعهود وحمل البارق والسير فى المواكب ، ولا للجمعيات الخيرية أثرا سوى إقامة بعض الحفلات وجمع شيء من المال ، وبذل مقدار قليل من الصدقات ، وإصدار مجموعات من أوراق النصيب .

لسنا نرضى لهذه الطوائف المنتسبة إلى الدين ، والقادرة على خدمته وتطبيق تعاليمه وإصلاح المجتمع بواسطتها أن تظل هكذا قوى مبعثرة ، بل نريدها جيشا ملتئما منظما حسن القيادة دائبا فى العمل ، كما يدأب جنود "بوث" وأعوانه . نريدها جيشا يكافح الرذيلة حيث وجدت ، ويحمى الفقراء على الخصوص من أضرار الخمر والميسر والتدخين ، ثم من الفقر نفسه بتسهيل العمل للعاطل ، وصرف المجرم عن الاجرام الى مرتزق شريف ، ويعمل على حماية اليتامى والأرامل والعجزة والبائسين ، ويرشد الآباء والأمهات الى أصول التربية النافعة بايفاد مرسليه ومرسلاته إلى الأحياء والبيوت من أجل هذا الإرشاد ، وينقذ الساقطات من غوايتهن بمثل ماصنعه " بوث " من إقامة " البيوت الصناعية للنساء " ، ويتوسل الى ذلك بما توسل به ذلك المصلح الديني من مختلف الأسلحة ، وقد شرحنا ذا بما فيه الكفاية .

وليس "جيش الخلاص" بعد نجاح تجربة "بوث" بمشروع محتاج إلى مزيد من الفحص أو جديد من التجربة ، بل هو نظام قائم ، وسلطة نافذة ، وقوة عاملة .

وأذكر أن قد ارتفعت فى مصر أصوات تنادى بإنشاء "جيش الخلاص" لكنها خفتت بعد حين ، ونحن الآن سائرون الى الاصلاح ، دائمو التفكير فيه ، فليس أنسب من هذا الظرف لاقتباس القدوة والأخذ فى تكوين " جيش الخلاص " .

توفيق دوس

هجرة الريف إلى المدن

لحضرة صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا

الريف المصرى الجميل نحبه ونقدسه ، لأنه منبتنا جميعا ومنبت آبائنا وأجدادنا ، كما أنه منبت حضارات أظلت العالم زمنا فتغنى العالم ولا يزال يتغنى بآثارها . وقد رأيت أن أعالج مسألة هجرة هذا الريف الجميل إلى المدن وأبحث أسبابها ونتائجها . فكلنا متفقون على أن هذه الهجرة قد أضرت بلادنا كما أضرت غير مصر من بلاد العالم . فلنتوجه بمجهودنا الى منع هذا الضرر ، ولنعمل لعود أهل الريف الى الريف ، نسد لوطننا خدمة جليلة ، ونرد الى ريفنا جمالا ونضرة وخصبا ، ما أبهاها ، وما أكثر ما أضاعت الهجرة إلى المدن منها .

قلّ من بلاد العالم ما تطرد زيادة السكان فيه بالنسبة التى تطرد بها فى مصر . فقد كان عدد سكانها فى سنة ١٩١٧ — ١٢,٧١٨,٢٥٥ نسمة فأصبح فى سنة ١٩٣٧ ، أى بعد عشرين سنة ١٥,٩١١,٥٢٥ نسمة ، أى أنه زاد فى هذه الفترة الوجيزة بنسبة خمسة وعشرين فى المائة . وقد كانت الزيادة مطردة فى المدن وفى الأرياف جميعا . لكن نسبتها فى المدن كانت أعلى من نسبتها فى الأرياف بصورة محسوسة . فقد زادت فى المدن من ١,٨٨٢,٥٨١ نسمة إلى ٢,٩٤٢,٦٩٥ نسمة ، أى بنسبة ٥٦ فى المائة . أما فى الأرياف فزادت من ١٠,٨٣٥,٦٦٦ نسمة إلى ١٢,٩٦٨,٨٣٠ نسمة ، أى بنسبة ١٩ فى المائة . ولقد كانت القاهرة أكثر مدن مصر ازديادا فى عدد السكان . كانت فى سنة ١٩١٧ تعدّ ٧٩٠,٩٢٩ نسمة فزادت فى سنة ١٩٣٩ إلى ١,٣١٢,١٠٥ نسمة ، أى بنسبة ٦٦ فى المائة . هذه الفوارق الكبيرة فى نسبة الزيادة ما بين ١٩ فى المائة للأرياف إلى ٥٦ فى المائة لمجموع المدن و ٦٦ فى المائة للقاهرة تستوقف النظر وتشهد بأن هجرة الريف إلى المدن مشكلة اجتماعية جديرة بأن نصل من بحثها إلى علاج ناجع لها .

ويجب علىّ قبل أن أفكر فى العلاج أن أبحث أسباب هذه الهجرة . ومن الحق علىّ أن أذكر أن جانبا من هذه الهجرة طبيعى لم يكن منه بد ، بل هو قد كان ضرورة لازمة لإصلاح استدعاه . فالصناعة فى مصر قد تقدمت فى العشرين السنة الأخيرة تقدما محسوسا . وقد نشأت أكثر الصناعات فى المدن ، فاقتضى ذلك انتقال عدد كبير من أهل الريف الذين اشتغلوا

فى هذه الصناعات إلى العواصم . ونظرة فى الإحصاء تدل على ذلك دلالة واضحة . صحيح إن صناعات كبيرة قد نشأت فى غير العواصم فضاعفت سكان البلاد الريفية التى نشأت فيها . فصناعة الغزل والنسيج قد ضاعفت سكان المحلة الكبرى وغيرها من الجهات التى استخدمت فيها . وصناعة السكر قد ضاعفت سكان المراكز التى يصنع السكر فيها ، وكلها فى الريف .

لكن المدن والعواصم قد فازت من حيث هجرة اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة بنصيب الأسد . وهذه الهجرة ضرورة قضى بها تطور إصلاحى لم يكن منه بد .

يضاف إلى نشوء الصناعات انتشار التعليم ومعاهده ، وما أدى ذلك إليه من ازدياد عدد السكان فى المراكز التى أنشئت فيها هذه المعاهد . وقد فازت المدن من ذلك بحظ عظيم . ولو أننا قارنا بين عدد المعاهد والملتحقين بها فى سنة ١٩١٧ وعددها وعدد هؤلاء الملتحقين بها فى سنة ١٩٣٧ لتبينا أن جانبا ، قد لا يكون عظيما ، من هجرة الريف إلى المدن قد نشأ عن هذا الإصلاح فى التعليم إصلاحا لم يكن منه بد .

لكنا لا نستطيع أن نرد سبب الهجرة كلها إلى هذه العوامل الطبيعية التى قضى بها التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر . بل لعل هذه الهجرة الطبيعية لا ترتفع إلى أكثر من عشرة فى المائة بالنسبة إلى عدد زيادة السكان فى المدن . فاذا قدرنا أن هناك زيادة طبيعية أخرى سببها تزايد النسل خلال هذه السنوات العشرين تقدر بعشرين فى المائة — وهذا تقدير قد لا يخلو من المبالغة — تبينا أن خمسة وعشرين فى المائة من زيادة عدد السكان فى المدن ترجع إلى أسباب لا علاقة لها بالتطور الاقتصادى والاجتماعى ، ولا علاقة لها بالزيادة الطبيعية فى التناسل . وهذه النسبة ترتفع بالزيادة إلى ما يزيد على نصف المليون ، وهى الزيادة التى سببت مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن . فما أسبابها ، وما علاجها ؟

وليس من اليسير أن أستقصى أسباب مشكلة اجتماعية كهذه المشكلة فى بحث وجيز كالذى أعرضه فى هذا المقال . فحسبى أن أشير إلى أهم هذه الأسباب ، وأهمها فى رأيى قسوة الحياة فى الريف واعتقاد كثيرين أن سبل العيش فى المدن أكثر يسرا ورخاء . قد يكون هذا الاعتقاد غير صحيح . ولا أدل على فساده مما نسمعه من الحديث عن العطلة بين المتعلمين وغير المتعلمين ، فهذه العطلة لا علاقة لها بالريف البتة ، وإنما علاقتها بالمدن . لكن الذين يتيسر لهم العمل بالمدن يجدون الحياة أكثر رخاء ، فإذا زارهم أهلهم أو زاروا أهلهم تمنى كثيرون أن يكونوا مثلهم ، فإذا أنس أحدهم فى نفسه أنه يستطيع أن يجد إلى عيش المدينة الوسيلة هجر الريف ولم يقم به .

هذا هو السبب العام ، وهذا طبيعى فى الإنسان ، فكل واحد منا مدفوع بفطرته الى التماس أحسن أنواع الحياة ، بأقل مجهود ممكن ، وحياة الفلاح ليست أحسن أنواع

الحياة ، بل لعلها أسوؤها. ومجهود الفلاح ليس أقل مجهود ، بل لعله أشقه، فاذا أضيف إلى ذلك أن إنتاج الفلاح فى الظروف الحاضرة قليل ضئيل تبين لنا السبب الأساسى لهجرة الريف .

ما هى العوامل التى أدت إلى هذا السبب العام ؟ لماذا فقد الريف ما ألف من قبل من رخاء . ؟ ولماذا أصبحت الحياة فيه قاسية ومرغوبا لذلك عنها ؟

هذه العوامل كثيرة، فى مقدمتها هجرة الملاك من الريف إلى المدن، هؤلاء الملاك الذين كانوا فى الماضى ، وكان آباؤهم من قبلهم ، لا يعدلون بالعناية بأرضهم شيئا ، لأنهم كانوا يجدون فى هذه العناية السعادة والجاه والرخاء، قد وجدوا فى زخرف المدن ما أغراهم بالانتقال اليها، وبخاصة بعد إذ خيل إليهم أنهم يستطيعون أن يستعيضوا ما ينقص من غلات أرضهم لانصرافهم عنها بزيادة مساحة هذه الأرض بما يشترونه بالدين، أو بما يستأجرونه ويؤجرونه لغيرهم من أملاك ذوى الأملاك الواسعة من الملاك المقيمين أنفسهم بالمدن ، وقد رأى هؤلاء الأعيان من أهل الريف أخيرا ما جر ذلك عليهم من ضرر، وهم يتمنون اليوم لو يستطيعون العودة إلى بلادهم ، لكنهم ألفوا حياة المدن فلم يصبح فى مقدورهم أن يتركوها . كما أنهم أصبحوا مشتبكين مع البنوك والدائنين ، مضطرين بحكم هذا الاشتباك إلى أن يقضوا فى المدن وقتا طويلا يحول بينهم و بين العودة إلى الريف .

ومن هذه العوامل كذلك أن الإصلاح يسير فى الريف بخطى أبطأ بكثير عما يسير فى المدن، ولذلك يجد الناس من متعة العيش فى المدن مالا يجدونه فى الريف، ولو أن الحكومة المصرية فى وزاراتها المتعاقبة أعارت الريف عناية تعدل عنايتها بالمدن لخفف ذلك من مشكلة الهجرة. أنا أعلم أن ذلك الأمر غير يسير ، لأنه يقتضى مجهودا ضخما ونفقات طائلة يقتضى ملايين كثيرة جدا . لكنى أعتقد مع ذلك أنه جوهرى فى حياة البلاد ، جوهرى فى تقدمها الاقتصادى ، وأنه لذلك مثمر بردّ فائدة كبيرة على رأس المال الذى ينفق فيه .

ولست أبالغ حين أذكر أن السير فى إصلاح الريف يقتضى ملايين كثيرة جدا، وحسبى أن أذكر أن هذا الإصلاح يتناول إنشاء الطرق التى تقرب البلاد بعضها من بعض ، وتقربها من المدن، وأنه يقتضى إصلاحا صحيا واسع النطاق، وإصلاحا تعليميا واسع النطاق كذلك، حسبى أن أذكر ذلك لنقدر هذه الملايين. هذا إلى ما يجب من تنظيم القرى تنظيما جديدا يتفق وهذه النهضة العمرانية التى تهتز بها البلاد . مع ذلك أكرر أن ما يتم فى الريف من الإصلاح يردّ من الثمرات ما يربى على أية فائدة تدفع عن رأس المال الذى ينفق فى هذه الأغراض .

وإذا وجب إنشاء الطرق ووجب الإصلاح الصحي والإصلاح التعليمي لرفع مستوى المعيشة في القرية بما يحبب إلى الناس الإقامة بها والعود اليها ، فان زيادة الإنتاج الزراعي في مقدمة ما تجب العناية به لمنع هجرة الريف إلى المدن . لقد ذكرت أن أهم أسباب هجرة الريف قسوة الحياة فيه واعتقاد كثيرين أن سبل العيش في المدن أكثر يسرا ورخاء . هذا اعتقاد سائد اليوم في الأوساط جميعا . سائد في المدن وفي الريف على السواء . وليس بين الناس من لا يذكر أن إيراد الأراضي الزراعية لا يقل أكثر من خمسة في المائة ، على حين يقل إيراد العمارات بالمدن ثمانية في المائة أو أكثر ، وتقل الصناعة أو التجارة أضعاف ذلك. مادام هذا الاعتقاد سائدا فستكون هجرة الريف نتيجة محتومة له ، وستقاسي البلاد مع الوقت من نتائج هذه الهجرة أضعاف ما تقاسي اليوم . فاذا أردنا منع تيار الهجرة وجب أن يؤمن الناس بأن الإنتاج الزراعي يوازي غيره من صور الإنتاج . بذلك يصبح توزيع السكان وهنا بالكفايات في الأعمال المختلفة ، ويصبح التفوق في الزراعة كالتفوق في الصناعة أو في غيرها من أسباب السعي في الحياة جديرا بأن ينال ثمرة توازي ثمرة العمل في غير الزراعة من أسباب السعي.

هذه عبارات وجيزة عما أعتقده أهم الأسباب لهجرة الريف إلى المدن وأنجع الوسائل لمعالجة هذه الأسباب . وليس يتسع المقام للتفصيل ، ولا لتناول سواها من أسباب الهجرة . على أنني أحسب القارئ قد رأى في هذه الإلمامات السريعة مبلغ ما تتصل هجرة الريف بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في مصر. فهي تتصل بمشكلة العطلة ، وتتصل بمشكلة الحال الصحية وما يترتب على إصلاحها من زيادة المقدرة على الانتاج ، وتتصل بمشكلة التعليم وسياسته . وتتصل بالحياة الصناعية الناشئة في البلاد ، وتتصل بالثروة القومية في صميمها . وهذا الاتصال يشهد بأهمية هذه المشكلة الاجتماعية ، كما يدل على أن معالجتها تتناول معالجة كثير من المسائل التي تستعجل العلاج في هذه البلاد .

واذا كان لهذا الاتصال بين هجرة الريف وألوان الإصلاح المختلفة دلالة أو مغزى فدلالته واضحة على أن الإصلاح في البلاد يجب أن توضع له سياسة عامة مدروسة مبحوثة ، ويجب ألا يسود فيه الارتجال ، ويجب أن ينظر فيه إلى المستقبل بدقة تزيد على النظر إلى الحاضر. فالإصلاح الاجتماعي كالغراس . الشجرة التي نغرسها اليوم لا تثمر غدا ، بل تثمر بعد أشهر ، أو بعد سنين . وكما يجب على من يغرس الشجرة أن يعرف منذ اللحظة الأولى إن كانت شجرة مثمرة أو كانت من أشجار الأخشاب ، وكما يجب أن يعرف مبلغ ما تستنزف من قوة الأرض ليعالجها بنوع يذاته من السماد وأن يقدر وسائل تعهدها أثناء نموها ، كذلك يجب على من ينهض بالإصلاح أن يعرف مداه وأن يقدر نتائجه وأن يكون ملما بأسباب الشر عليه وتعهده.

محمد حسين هيكل

التشريع والأسرة

لحضرة صاحب السعادة محمد العشماوى بك
المستشار الملكى لوزارتى الأشغال والشؤون الإجتماعية

فى هذا المعترك الذى تحشد الجهود لخوضه و يعدّ المصلحون عدتهم له من تجارب وعلم ومال ، يمكن التساؤل عن أثر التشريع فى إصلاح الأسرة .

ولا نزاع فى أن التشريع وحده لا يكفل هذا الإصلاح وإنما هو أقرب الى أن يكون من ضوابطه وحوافزه .

والتشريع ذاته يجب أن يمشى مع الجهود الأخرى التى تبذل لإصلاح الأسرة ، وأن يراعى فيه ألا يكون ضيقا يعرقل سيرها فى سبيل التقدم ، ولا سابقا تتعثر فيه فيعطل سيرها كذلك ؛ وأن يتناول الصميم قبل أن يعنى بالزخرف ، وأن يستمدّ روحه من تقاليدنا الصالحه وتجارب الغير ومن ذلك المعين الفياض، معين التشريع الاسلامى فى جوهره الصافى وروحه الاجتماعية السامية مجردا من البدع الضارة والجمود القاتل ومؤيدا لمقتضيات التطوّر الصالح والنهضة المباركة ، وأن يكون مقصودا بالتشريع على الأخص تعجيل تحقيق الإصلاح ومؤازرة المصلحين وصيانة ما نبنيه من عبث الشهوات الجامحة وعصف النزعات الطائشة ، وتنسيق الوسائل وتهيئة الجو الصالح لتؤتى الجهود المبذولة للإصلاح ثمرتها فى وقت قريب .

ولا نزاع فى أنه حيث يتفاقم الشر يتعين تدخل المشرع بحزم وصرامة ليقضى على بذوره قبل أن تنبت وتشيع الفساد فى المجتمع .

التشريع الإسلامى والأسرة :

وقد كان التشريع الإسلامى سباقا الى العناية بتكوين الأسر وسلامتها ، وتوفير أسباب هنائها وتضامنها ، والقضاء على عوامل الشقاء بين أعضائها .

١ — فحضّ على الزواج وجعله آية من آيات الله على عباده قوامها التوادد والتراحم . فقال: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودّة ورحمة"

ونعت عقد الزواج بالميثاق الغليظ تعظيما لشأنه، وتقديسا لحرمته، وإشعارا بما له من فضل فى تكوين الأسر وتهيئته أسباب العمران، ونهيا عن العبث به إرضاء لهوى النفس، أو نقضه دون ضرورة ملجئة أو مصلحة محققة .

٢ — وعند ما أحل الطلاق عمل على مجانبته بقدر الطاقة إلا حيث يدعو اليه عدم استقامة حياة الزوجية ، وأراد ألا يجعله وليد الهوى الجامح والنزعات الباطلة . وانما أريد به اتقاء ما عسى أن يحدث من المعطلات لحكمة الزواج ودوامه وتهيئة الجو الصالح لأسرة سعيدة صالحة ، ودعا الى السعى فى معالجة أسبابه . ونهى عن الإسراف فيه ، تنزيها لهذا الميثاق الغليظ من أن يعصف به الزلق والهوى والغضب والعبث الباطل . جاء فى الحديث الشريف " أبغض الحلال إلى الله الطلاق " .

وجاء فى الكتاب الكريم " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان " .

" وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا " .

٣ — وعندما أجاز التعدد أجازه لضرورة تقتضيه ، وقيده بما يقربه من الحظر تجنيبا لهذه الرخصة من أن تتخذ وسيلة للمتعة مطلقة من كل قيد بعيدة عن كل مسئولية دون نظر لما يشيعه التعدد من العداوة والبغضاء بين أفراد الأسرة فيقضى على هنائها وتضامنها وانتاجها ، فقال " فإن خفتم الا تعدلوا فواحدة " . " ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل " .

٤ — وعنى بالحض على رضاعة الأم لأطفالها ورسم لها حدود الرضاعة الكاملة رغبة فى تحقيق المزايا الصحية والاجتماعية والخلقية التى تترتب على هذا الإرضاع . فقال تعالى : " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة " .

٥ — ثم نظم الواجبات المترتبة على النسل دون إرهاق ولا حرج ، فجاء فى الذكر الحكيم : " وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده " .

٦ — وحض على حسن المعاشرة وألا يكون من وراء الكراهية العارضة والغضب الطارئ قضاء على رابطة مقدسة لعلها من أسمى آيات الله على عباده، واستبقاء لنعمة الزواج وخيره . فنص على ذلك بقوله :

" وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا " .

٧ — وقدر ما للمرأة من شأن فى تكوين الأسرة ورعايتها و إصلاح العمران فمنحها حقوقها كاملة أو كلفها تكاليفها كاملة حيث قال : "ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف" .

٨ — وقسم الفريضة ونهى عن تخطى حدودها متوخيا المصلحة العامة التى كثيرا ما تخفى أو يتجنبها الناس تحت سلطان الغرض وحكم الهوى ، فيقع الشقاق بين الولد وتتصدع الأسرة وتقوم الخصومة مكان التوادد والتراحم والتعاون . وحيث حض على البر أوجب الاحتفاظ لأفراد الأسرة بما يجنبهم الفقر ويكفل لهم الرخاء فقال : "آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما" .

وروى سعد بن أبى وقاص عن النبى أنه قال : "لئن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس" .

تدخل المشرّع المصرى لحماية الأسرة :

١ — لم يعن المشرع المصرى بالأسرة العناية الواجبة لسلامتها ورخائها وهنائها بل ترك أمرها على غاربها فترة طويلة من الزمن ساء فيها حالها ودب الشقاء بين أفرادها وتداعى بناؤها فبقى أمر الطلاق والتعدد والمفاضلة بين الأولاد فى الفريضة فوضى لشتى الحيل والوسائل لا ضابط لها ولا رادع من دين أو قانون. ونسى الناس أو تناسوا تلك الحدود المرسومة ، وتلك الأوامر والنواهى الصارخة ، وتلك القيود التى أريد بها ردجماح الأهواء الطائشة والارتفاع بالزواج عن أن يكون مجرد متعة تافهة وعبث ولهو ، وبالطلاق أو الأمساك عن أن يكونا أداة تنكيل و إضرار ، فشاع الفساد وضجت الناس بالشكوى وازدحمت دور المحاكم بالمآسى ومابقى بعيدا عنها أدهى وأمر .

وكان لدى المشرع المصرى الوسائل الفعالة للقضاء على هذه الحال ورد الناس إلى الحدود التى رسمها الدين الحنيف فى جوهره الصافى وروحه العالية وآيات الكتاب الكريم وأحاديث الرسول الذى جاء بالهدى ودين الحق .

٢ — ثم تحرك المشرع فى بطء وتردد ليعالج بعض العلل التى استفحل أمرها حتى جعلت حياة كثير من الأسر جحيما واستحال معها صلاح الأسرة أو بقاؤها ، وليحد من وسائل التنكيل والمضارة ، وليقضى على نوع من العبث برابطة الزواج وأسباب انفصامها :

(١) فمنع الزواج دون سن معينة ليحول دون اتخاذها أداة لمجرد العبث واللهو أو ابتزاز المال ، وليضمن للزوجين سنا ناضجة تمكنهما من احتمال أعباء حياة الأسرة وتفهمها

والاضطلاع بتكاليفها . ولما شاع قول الزور والشهادات الباطلة تدخل ووضع عقوبة رادعة للقضاء على هذه الوسائل المنكرة التى قصد بها التحلل من قيود السن وتجنب حكمة التشريع .

(ب) وأوجب عند الإنكار عدم سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية صيانة لهذا العقد المقدس الذى هو أساس رابطة الأسرة من الجحود والانكار ، وحماية للحقوق المترتبة على حياة الأسرة .

(ج) وتدخل لتنظيم بعض شؤون الطلاق تخفيفا لبعض مضاره وسموا به عن اتخاذه أداة لهو وعبث ، فمنع وقوع طلاق السكران أو المكره ، ومنع وقوع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه ، وجعل الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة . وأجاز التطليق للعجز عن الانفاق ، وللعيب وللضرر ولغيبة الزوج بدون عذر ، ولحبس الزوج وغير ذلك لتفادى الأضرار الاجتماعية الخطيرة التى تترتب على بقاء الزوجة مرتبطة بعقدة الزواج فى حالات لا تتوافر فيها أسباب الحياة الزوجية ومقوماتها .

(د) ولما نهضت الصناعة فى مصر وعنى المشرع بتنظيم شؤون العمال فى بعض الصناعات أولى المرأة قسطا من رعايته ليمكنها من أن تقوم بجانب عملها — الذى تضطرها اليه حاجة ملحة — بواجبها نحو الأسرة ، فحدد ساعات العمل بالنسبة اليها تحديدا يرفع الإرهاق ، وأوجب لها راحة أسبوعية ، وحرم استخدامها فى أعمال معينة لا يؤمن جانب الخطر فيها . وقد راعى المرأة الحامل بصفة خاصة فخولها حق الانقطاع عن العمل شهرا قبل الوضع ، وحرم تشغيلها خلال الخمسة عشر يوما التالية للوضع وأجاز امتداد هذه المدة إلى مثلها مع اقتضائها نصف أجرها ، وحرم فصل المرأة من العمل إذا ثبت أن غيابها كان بسبب مرض ناشيء عن الحمل أو الوضع ولو امتد الغياب إلى ثلاثة أشهر .

عدم كفاية التشريع المصرى لحماية الأسرة :

على أن أبسط نظرة تلقى على هذا التشريع تدل على أنه بالرغم من وفرته فى الظاهر لم يشتمل على العناصر الكفيلة بسلامة الأسرة وصلاحها ، وأنه تشريع أملته الضرورة الملجئة لمعالجة بعض المشكلات التى نشأت وكان لها بعض الأثر فى تصدع بنيان الأسرة بعد أن عم البلاء وارتفعت الشكوى ، وأنه تشريع وقاية ناقصة لا تشريع إنشاء و إنتاج . فالأسرة

وحدة عاملة لها كيانها الاجتماعى وكيانها العقلى وكيانها الاقتصادى وكيانها الصحى ويجب أن تتوافر أسباب الاصلاح المختلفة لايجاد هـذا الكيان سليما قويا متماسكا متضامن الأجزاء وأن يوضع التشريع الحافز والمدعم والواقى لهذا الاصلاح .

ويجب أن تكون لدى المشرع فكرة واضحة كاملة عن أسباب ضعف الأسرة وتداعيها ، وسياسة شاملة لمعالجة هـذه الأسباب أو المعاونة فى العلاج عن طريق التشريع والا كان التشريع أعرج مشوها ناقصا واختل التوازن بسبب نقص التشريع من جهة ووفائه من جهة أخرى ، وكانت العوامل المختلفة التى تعمل فى إصلاح الأسرة قائمة ولا سند لها من التشجيع أو ممتنعة ولا حافز لها من التشريع ، وبقيت العلل الاجتماعيـة والفقر والجهل والمرض تهد فى كيان الأسرة وتهد بالتالى فى كيان الأمة وضاعت جهود المصلحين عبثا .

فاذا كانت البـلاد تشكو من أزمة الزواج فأين التشريع الذى يشجع على تحمـل أعبائه فى سبيل تكوين الأسر ؟

وإذا كانت الأسر تشكو من فوضى التعدد وفوضى الطلاق فأين التشريع الذى يعـالج هذه المادة المدمرة فى حياة الأسر وعلى الأخص فى الريف حيث لا يزال التعدد فاشيا ؟

وإذا كانت الأمراض الخبيثة تعصف بهنـاء الأسر وثمراتها فأين التشريع الذى يقيها شر هذه الأمراض ؟

وإذا كانت الأسر تنوء تحت عبء المشكلات النـاتجة عن فقدان التضامن فى الأسرة فأين التشريع الذى يحقق هذا التضامن ويكون من الأسرة عاملا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا له خطره فى حياة البلاد ونهضتها ؟

وإذا كانت المرأة قد أخذت تهجر مملكتها لتدبر مملكة الرجل فأين التشريع الذى يردها إلى ملكها ويجنب الأسر والبلاد شر التزاحم فى ميدان وترك الميدان الآخر خاليا ؟

فلنجمل الموقف ، ولنقل إن التشريع المصرى لا يزال بعيدا عن العناية بأمور الأسرة ولا يزال المصلحون يتخبطون لم يضعوا لأنفسهم برنامجا واضحا لإصلاح الأسرة يدعمونه بتشريع صالح . وقد ضعفت الضوابط التى أملاها التشريع الاسلامى ولم يتدخل المشرع ليفرضها ويتطور بها مع تطور الحالة الاجتماعية ومشاكلها المعقدة . ولا نزال إذ نقيم صرح الاصلاح الاجتماعى نقيمه على كثبان من الرمل وحين نرسم معالمه نرسمها على صفحة المـاء .

نظرة عاجلة فى التشريع الأجنبي :

عنى التشريع الأجنبي بشئون الأسرة وحاول أن يتناولها بالإصلاح من مختلف نواحيها وفى صوره المختلفة، مع ماتوافر لتلك البلاد من ثقافة شاملة ومستوى صحى واجتماعى واقتصادى كفيل بتحقيق كثير من أوجه الاصلاح والحماية للأسرة دون تشريع .

فعالج ما تعانيه الأسر من أعباء المعيشة اذا كثر عدد أفرادها، ففرض التشجيع الوطنى للأسر الكثيرة العدد، وضمن أحكامه منح إعانات مالية للأسر التى يزيد عدد أطفالها عن ثلاثة، وفرض هذه الاعانة على المديريات والمجالس وعلى الدولة .

وفرض إعانة حكومية تمنح للمرأة العاملة عند الوضع، وعالج وسائل التشجيع على الإجهاض والدعاية ضد النسل، وفرض عقوبات رادعة للقضاء عليها .

وشرع عقوبات على هجر الأسرة .

وشرع أحكاما لإسقاط الولاية حماية للأطفال من شرور الآباء والأولياء، واستخلاصا للجيل الناشئ من مفاسد البيئة وسلطة الاشرار من الآباء والأمهات . وقامت الحكومات بإنشاء المؤسسات التى تؤوى من سلبت ولايتهم ولم يكن لهم عائل صيانة لهم من حياة التشرد ولإعدادهم إعدادا صالحا لحياة شريفة مثمرة .

وحمى الشبيبة الناشئة من شرور الملاهى الضارة بهم وهم فى سن مبكرة ومن مفاسد الإغراء والسقوط .

وأنشأ صناديق لإعانة الأمومة وحماية الأمهات والأطفال .

وشجع على الزواج من طريق فرض ضريبة تصاعدية على العزوبة .

وخفف من أعباء الأسر الكثيرة العدد من طريق الإعفاء الكامل أو التخفيف من الضرائب .

وحمى الأمومة بين النساء العاملات حماية وافية من الوجهة الصحية والمالية، وفرض هذه الحماية للأمومة بين النساء العاملات الزراعيات كذلك .

ونظم حضانة الأطفال و إرضاعهم عند المرضعات المحترفات .

ونظرة عاجلة على مبادئ التشريع الأجنبي الحديث تبين مبلغ تقدم الغير وتأخرنا، ومبلغ قصورنا بالتشريع عن أن يعالج أخطر مشكلات الأسرة ومصادر علتها، وأن الأمر يقتضينا حشد قوى التشريع لتساند مع غيرها من القوى التى أعددناها للإصلاح الاجتماعى وعلى الأخص إصلاح الأسرة .

حاجتنا العاجلة إلى تشريع يصون الأسرة :

لست من دعاة الإسراف فى التشريع الاجتماعى ، ولا الارتفاع إلى مستوى أعلى من مستوى الأمة بدرجة تجهد الناس وتحملهم على التحايل للتخلص من قيوده ، ولكن يجب أن ينشط المشرع ليواجه المشاكل الخطيرة والعلل الفتاكة ، وأن يشرع تشريعا يلاحق حركة التطور ويغذى النهضة المصرية ويشد أزرها . والتشريع المصرى قاصر قصورا بارزا من هذه النواحى . ويجب أن يعنى المشرع الاجتماعى أول ما يعنى بشؤون الأسرة وأن يعاون فى إصلاحها من نواحيها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

فالاصلاح الصحى يتطلب الاحتياط لسلامة النسل بفرض نظام الكشف على الزوجين للوثوق من سلامتهما من الأمراض الخبيثة أو الفتاكة التى من شأنها أن تقضى على هناء الأسرة وثمراتها .

ويتطلب تشريعا يعنى بالرضاعة ويفرضها كواجب على الأم يعرضها الامتناع عنه أو التقصير فيه للجزاء استبقاء لمزاياه الصحية والاجتماعية فى سلامة الأطفال وغيرهم وصلاح أخلاقهم . وحيث يحتاج الأمر للمرضعات يجب وضع قيود عليهن تحقق بها سلامتهن من الأمراض الضارة بالأطفال وتناسب حالتهن مع سن الطفل الذى يرضعنه .

ويتطلب تشريعا يوفر العناية بإعداد القابلات من حيث الكفاية الفنية وتحريم هذه المهنة على غير من أعددن لها إعدادا كافيا . فإن مساوئ الجهل بأصول هذا العمل قد يعرض الأم للموت أو المرض المضر بأمومتها ، كما قد يعرض الأولاد للموت أو التشويه .

والإصلاح الاجتماعى يتطلب تشريعا يقيد الطلاق بما يستبقيه لمواجهة ضرورة ملجئة ويحرمه حيث يكون أداة للعبث الفارغ والهوى ، إذ لا معنى لأن تبقى رابطة الزواج المقدسة وكيان الأسرة هدفا لهذا العبث تهدمه كلمة يلقيها الزوج دون حرج ولا ضرورة ولا تروٍ .

ويتطلب تشريعا يقيد التعدد فيبقيه رخصة تواجه مبرراته الفاسية كاختلال ميزان التعادل بين الرجال والنساء ، وعقم الزوجة ومرضها مرضا يمنعها من القيام بحقوق الزوجية ، ويحرمه كحق للزوج يباشره للمتعة المطلقة من كل قيد والخالية من كل مسئولية دون النظر لما يجلبه من الفقر والشقاء وإشاعة البغضاء بين أفراد الأسرة الواحدة .

ويتطلب تشريعا يقضى على الدعارة الرسمية ويحارب الدعارة السرية ليرد الناس إلى حياة الأسرة الطاهرة الشريفة المثمرة ، ويجنبهم شر المرض الفتاك وفوضى الأخلاق والأنساب .

ويتطلب تشريعا يوفر انسجام الأسرة وتضامنها، وإنماء روح القومية الصحيحة فى الأولاد من طريق منع المصريين من الزواج بغير المصريات. وللشرع المصرى سابقة فى هذا النوع من التحريم عند ما أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ وحرم فيه الزواج بغير مصرية على رجال السلك السياسى والقنصلى صيانة لمصلحة الدولة ولاشك أن فى تعميم التحريم صيانة لمصلحة أكبر وهى مصلحة القومية المصرية والناشئة المصرية وطبع الأسرة المصرية بالطابع القومى الصميم.

ويتطلب تشريعا يسقط الولاية عن الأولاد صيانة لهم من شرور الآباء والأمهات والأولياء فى الحالات التى يخشى فيها على أخلاقهم وسلامة تكوينهم. وقد سبق للشرع المصرى أن استن إسقاط الولاية على المال وليس المال أغلى من الخلق ولا أولى بالصيانة. على أنه تجب الحيطة لهذا التشريع من طريق الاطمئنان لقيام نظام يحقق نوعا من الإشراف الصالح والولاية البارة يرعى من سلبت الولاية منهم.

والإصلاح الاقتصادى للأسرة يتطلب تشريعا لتنظيم صناديق عامة للأسرة تعاون فى تموينها الدولة والهيئات المحلية والتبرعات، وتخصص أيام للأسرة تعاون الحكومة من طريق التشريع فى تنظيمها وتنظيم مواردها بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الكماليات والملاهى ويخصص إيرادها للانفاق على إعانة الأسر الفقيرة والكثيرة العدد وللتشجيع على الزواج.

ويتطلب تشريعا لحماية الأمومة فى شتى ميادين الحياة المصرية فى الحضر والريف من طريق تنظيم إعانات للأمهات الفقيرات عند الوضع، وفى فترة الحمل حيث يحتاج الحال للعناية بالغذاء والدواء وعدم الإجهاد فى العمل.

ويتطلب تشريعا لتخفيف الضرائب عن الأسر وعلى الأخص الكثيرة العدد مقابل زيادة تفرض على العزاب حفزا لهم على الزواج لتكوين الأسرة وتجنيبا لهم من مفاسد العزوبة وحوافزها الضارة على أن يخصص جزء من الضريبة فى إصلاح حال الأسرة المصرية طبقا لبرنامج يوضع لهذا الغرض.

ويتطلب تشريعا يحد من وسائل التفضيل بين الأولاد فى المال من طريق الوقف أو الهبة أو الوصية أو غير ذلك من طرق التحايل فى التصرفات استبقاء للمودة ومنعا للشقاق.

والإصلاح فى نظم الثقافة وقوانينها — يتطلب وضع تشريع يوجه به التعليم بالنسبة للمرأة التوجيه الملائم لرسالتها الكبرى، ويجنبها الإسراف فى ذلك التعليم الذى تتلقاه أغلب فتياتنا فى الوقت الحاضر والذى يؤدى بهن إلى البعد عن طبيعة وظيفتهن فى الحياة ويحرم الأمة أهم عنصر فى الإصلاح الاجتماعى وهو عنصر المرأة. وبذلك يمكن أن يقوم التضامن الاجتماعى فى ميدان الحياة بين المرأة والرجل كما يتحقق التعاون بين الجنسين على أكمله.

فإذا هيئت المرأة من طريق الثقافة والتربية الصحيحة للقيام بمهمتها الأولى فى الحياة وأعدت لأن تكون زوجة وأما أو مربية أو طبيبة للسيدات وممرضة فى زمن الحرب والسلم أو مرشدة اجتماعية أو توفرت على الصناعات النسوية وأعدت لها ، كفلنا للأسرة المصرية نهضة عاجلة وسلامة دائمة ورفعنا البيئة المصرية وحققنا لها كثيرا من أسباب الهناء والترفيه وحسن التوجيه وانتفعنا بالمرأة و بمواهبها وعواطفها وروح التضحية فيها انتفاعا كاملا فى ميادين الاصلاح الاجتماعى وهى أبعد أثرا فى صلاح الأمة من تلك الميادين التى تطمع فيها الفتيات مأخوذات بفكرة الحرية والمساواة والمزاحمة وكفاية الاستعداد .

إن حالة الأسرة المصرية و راعيتها المرأة المصرية تتطلب منا جهدا ومالا و إيمانا عميقا بما للأسرة والمرأة من خطر فى توجيه الاصلاح الاجتماعى وتحقيقه . وتتطلب منا برنامجا شاملا لهذا الاصلاح توضع أسسه وتدرس تفاصيله و يتساند أولو الأمر العاملون على تنفيذه ، وتقدم له الأمة ما يحتاج اليه من جهد ومال ، راضية مطمئنة الى أن فى العناية بصلاح الأسرة صلاح الأمة والقضاء على كثير من مشاكل الحياة وأسباب الانحلال الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والصحى الذى نعانيه فى كل بيئة ، ونعمل جاهدين على تخفيف و يلاته ونصدم آخر الأمر بالفشل لأن الاصلاح لم يبدأ بالخلية التى يتكون منها جسم الأمة .

و إن انتشار الجهل بين الأمهات لمن الأسباب الرئيسية لشقاء العائلات وفساد الأولاد وضعف الأخلاق وما نلمسه من التخاذل والتواكل والبؤس والمرض .

و إن من دواعى التفاؤل أن قامت فى مصر أخيرا وزارة تخصصت للشؤون الاجتماعية وهى بحكم تخصصها وما يجب أن يتوافر لها من الوسائل قمينة بأن تدرس أسباب الاصلاح المختلفة التى لجأ اليها غيرنا من الأمم الناهضة وأن تقتبس منها ما يلائم حالتنا كما تقتبس من صميم الحياة المصرية وتطوراتها وتجاربها ما تعالج به الداء ، وأن يكون التشريع الكامل المتزن بعض هذه الوسائل ، على أن يكون تشريع بناء وتدعيم يشيع الطمأنينة فى جو الأسر ، و يعمل على تأييد الجهود الأخرى التى تعمل للاصلاح . و يكون تشريع رحمة وعون و إرشاد وحزم عند ما تقتضى أسباب الاصلاح الحزم والصرامة .

محمد العشماوى

تنظيم الهجرة الزراعيّة

لحضرة صاحب السعادة جلال فهيم باشا

هذا الوطن العزيز ، هو وطن كل مصرى أيا كان مولده ونشأته وعمله ، فكل قطعة من أرضه يجب أن تعمر وتخدم . ومن الظلم أن تكون بعض بقاع الوطن مزدهرة مأهولة ، وتكون الأخرى مهملة محرومة ، وأن يكون الرزق فى بعض النواحى موزعا على قليل من الناس وفى غيرها مقسما بين العدد العظيم ، فلا يظفر منه الفرد إلا بأضأل نصيب .

يجب أن يكون هناك عدل فى توزيع الأرض والعمل والرزق ، وأن يقال لمن ضاقت بهم أرضهم ، تعالوا إلى مكان آخر قليل السكان فقير إلى العاملين ، فازرعوا واحصدوا واظفروا برزق حسن ، وحياة أرغد مما أنتم فيها .

هذا ما أعنيه بالهجرة الزراعية ، وهذا ما أدعو الى تنفيذه وتنظيمه ، و إنه لأسلوب من أهم أساليب الإصلاح الاجتماعى ، ولا بد منه اذا شئنا أن نحسن لفلاحنا الجزاء عن كده وتعبه وحسن بلائه فى خدمتنا ، وتهيئة ما بين أيدينا من ضروب الرفاهية والنعيم .

إن كثيرين من الكتاب والباحثين ، يحدثوننا عن شقاء الفلاح ، وعن واجبنا نحو الفلاح ، وهم يتناولون هذا الموضوع فى تعميم و إبهام ، فلكى يلمس الجميع هذا الجرح لمسا ، نعمد الى شىء من التخصيص والتفصيل ، فنقول إن الفلاح يكوّن من مجموع هذه الأمة أكثر من ثمانين فى المائة ، وإن الكثرة الساحقة من هذه النسبة الحائلة ، هى التى ترزح تحت أثقال الفقر والجوع ، واليك هذا الإحصاء لتعرف أن " المرتاحين " أو " المكتفين " من فلاحينا هم عدد قليل جدا وأن الأكثرين هم الشاكون البائسون :

عدد		عدد
١٣٠٠٠ يملكون أكثر من ٥٠ فدانا		٨٦٠٠٠ يملكون من ٥ أفدنة إلى ١٠
٢٢٠٠٠ « من ٢٠ فدانا الى ٥٠		٥٦٨٠٠٠ « « فدان واحد إلى ٥
٣٩٠٠٠ « « ١٠ أفدنة « ٢٠		١,٧١٨٠٠٠ « أقل من فدان

ومجموع الملاك — على اختلاف درجاتهم — ٢,٤٤٦٠٠٠ وهم ١٥ فى المائة من مجموع السكان، فالباقون — وهم الشعب كله إلا قليلا — هم المستضعفون المحرومون الذين ينهك الجوع أجسامهم ، و يفسد الجهل نفوسهم ، وتختصر الأمراض أعمارهم .

وقبل أن أخوض فى موضوع الهجرة الزراعيـة أضرب مثـلا يدل على سوء توزيع الأراضى على السكان وعلى الزراع .

فمديرية المنوفية يبلغ عدد سكانها ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ومساحة أراضيها ٣٥٠,٠٠٠ فدان فنسـبة الأشخاص الى الأرض كنسبة ٣ إلى ١ ومعنى هـذا أن لكل ثلاثة أشخاص فدانا واحدا من الأرض .

وفى الوقت عينه تبلغ هذه النسبة ٢٥ فدانا للشخص الواحد فى شمال الدلتا !

فى الحالة الأولى لا تخرج الأرض ما يسدّ رمق الأهالى وغذاء مواشيهم . والأيدى العاملة أكثر ما تحتاج اليه الأرض لفلاحتها فلا غرابة إذا سـاءت حالهم فجنح بهم العوز والفقر الى الفساد والإجرام .

وفى الحالة الثانية تفتقر الأرض الى الأيدى العاملة فلا تجدها إلا بطريق "الترحيل" وهذا مما يدعو الى مضاعفة أجور العمال الزراعيين ثم إلى زيادة نفقات الإنتاج .

و إليك مثلا آخر خاصا بالملاك الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد : هل يكفى ايراد جزء من فدان لنفقة أسرة مكونة من خمسة أشخاص ، ولإطعام ما تقتنيه هذه الأسرة من المواشى ؟

تبلغ الملكيات التى تقل عن فدان واحد نحو ٧٠٠,٠٠٠ فدان موزعة على ١,٧١٨,٠٠٠ مالك كما قدمنا ، ومع أننا حسبنا هؤلاء فى عداد الملاك فالحقيقة أن حظهم أقل من حظ الأجير إذ أن زيادة تكاليف الإنتاج لهذه المساحات الضئيلة إن لم تجعل الكسب متعذرا فهى قليلة النفقة كثيرة المتاعب .

هذه الأمثلة تكشف عن حاجة البـلاد الى السرعة فى سـن قوانين لتنظيم الهجرة الزراعية وتوزيع الملكيات الصغيرة ، وسيكون لهذه القوانين أثر عظيم .

أولا — فى تحسين حالة الفلاح وتوفير أرزاقه وما يعقب ذلك من تحسين صحته ومسكنه ، ورفع مستوى حياته من جميع الوجوه .

ثانيا — استقرار الحيـاة الزراعية على أسس تسمو بمستوى حيـاة البـلاد زراعيـا واقتصاديا .

ثالثا — تقليل نفقات الإنتاج .

رابعا — استتباب الهدوء والأمن فى الجهات المكتظة بالسكان .

أما الإصلاح الذى ندعو الى السرعة فى تنفيذه فيقوم على مشروعين متلازمين :

الأول — توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين على أن يحصل ثمنها مقسطا بربح قليل

والثانى — الحجرة الزراعية للفلاح .

فلتنفيذ المشروع الأول تخصص الأراضى الآتى بيانها للتوزيع ، ملكيات صغيرة وهى :

(١) جميع أراضى الحكومة المستصلحة ، عدا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب .

(٢) الأطيان البور التى تملكها الحكومة والتى أعدت لها طرق الصرف والرى العامة بعد إصلاحها .

(٣) الأراضى التى تقل ملكيتها عن فدان وتنزع لتجميع الملكية .

(٤) الأطيان التى تنزع ملكيتها اجباريا بأحكام المحاكم .

على أن تكف الحكومة عن التداخل غير المشروع بين الدائنين والملاك المدينين وتشترى هذه الأطيان إذا ما نزعت ملكيتها ، وتخصصها للتوزيع على صغار المزارعين .

وهنا أرى أن أجهر مخلصا لوجه الله والحق ، برأيى فيما عمدت اليه الحكومات السابقة من وقف البيوع الجبرية باسم صيانة الثروة العقارية فأقول إن هذا لم يكن إلا بدعة حزبية لا يجيزها العدل ، ولا تقرها النظم الاقتصادية ولا ما تحرص عليه الحكومات الرشيدة من استبقاء الثقة بخزانتها وبسمعتها ، وهذا العمل كان ظاهره الرحمة بالمدينين المفرطين فى عهودهم ، المقصرين فى الوفاء بديونهم ولكنه أساء الى حركة التعامل العامة بين أصحاب رءوس الأموال والملاك وأصبحت البنوك تخافه هذا التدخل تحبس أموالها عن المتعاملين.

يبلغ عدد المدينين اثنى عشر ألفا ، منهم ألفان توشك أرضهم أن تنزع ملكيتها ، وقد تدخلت الحكومات السابقة من أجل هؤلاء ودفعت من المال العام لصيانة أملاكهم ما يبلغ ١٤ مليونا من الجنيهات .

صرف هذا المال الجسيم من خزانة الدولة أى من مال الأمة ، وقد كان واجبا أن ينفق فى المشروعات العامة التى يعود نفعها على الأمة جميعا لا أن نسخو به لمصلحة من ساءت حالتهم وعجزوا عن الأداء حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحتهم آجالا واسعة وأقساطا تتفق وموارد أطيانهم لو عملوا على التسديد مخلصين ، ولكن اتكالهم على تداخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يستمرئون المرعى فتهاونوا فيما عليهم من حقوق وتعهدات نحو الدائنين وأصبح لزاما أن تخلى الحكومة الحاضرة يدها عن التدخل فى هذا الذى يزعمونه صيانة للثروة العقارية ، حتى تعود الثقة المالية للبلاد ، ويكفى ما سجلته البنوك فى تقاريرها

السنوية من اعتراض وتشهير بهذه التصرفات السابقة ، وهذا صوت الفلاح يؤيدنا فى هـذا الرأى ويطالب حكومتنا بأن تدخر مال الدولة لمصالح الشعب وحاجاته .

إن الأرض تضعف وتقوى كالإنسان ، فإن تملكها قوى حسنت وأثمرت ، وإن تملكها هزيل ضعفت وأمسكت ، ولمصلحة الإنتاج الزراعى يجب أن تكون الأطيان فى أيدى الأقوياء الأوفياء لا فى أيدى المتلفين المسرفين .

(٥) جميع أطيان الحكومة البور التى لم تتوفر لها الى الآن طرق الصرف والرى العامة ، وتبلغ نحو ١,١٠٠,٠٠٠ فدان تصبح بموجب القانون معدّة للتوزيع على صغار المزارعين بعد إصلاحها .

ولو جاز لى التوسع لحساب مصلحة الفلاح والمصلحة العامة لأضفت الى المساحات التى توزع على الفلاحين ، وتخصص لهجرتهم ، أطيان الوقف الأهلى بعد انقراض الطبقة الثانية ، إذ تصبح حالة المستحقين لهـذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان ، إن لم تكن أسوأ وأتعس .

أما مشروع الهجرة الزراعية الذى يحقق الأغراض التى ذكرناها فيتلخص فى الأبواب الآتية :

أولا — نظام المستعمرين ، وهل يكون اختياريا أو مفروضا بقانون ؟

ثانيا — طريقة إصلاح الأراضى البور قبل التوزيع ، ومن يتولى الإصلاح ؟

ثالثا — توفير المـال اللازم .

رابعا — بعض الطرق التى اتبعت فى الممالك الأخرى والقوانين التى سنتها للتنفيذ .

نظام المستعمرين اختياريا أو إجباريا :

لكل مملكة نظامها فى اختيار المستعمرين ، فمنها من جعل الاستعمار اختياريا ، ومنها من فرضه بقانون ، فمثلا كان الاستعمار فى هولاندا واستراليا بقانون ، وكان توزيع الأراضى الى ملكيات صغيرة فى رومانيـا بقانون يعين الطبقات التى توزع الأراضى على أفرادها ، وتركت بعض الممالك الهجرة لمن يشاء ، عن طريق الترغيب والتشويق .

غير أن الحالة فى مصر تختلف عنهـا فى هذه الممالك ، إذ أن حالة التعداد فى بعض المناطق لا تتمشى مع المساحة ، كما سبق البيان . والإنتاج الزراعى يتوقف — الى حد بعيد — على توزيع الأيدى العاملة بين النواحى القليلة السكان والنواحى المزدحمة بهم . فإذا راعينـا هـذا وجب أن تكون الهجرة بقانون حتى يؤخذ المهاجرون من النواحى المزدحمة ، على أن يفضل عند توزيع الأراضى أصحاب الملكيات التى تقل عن فدان ، الذين تنزع ملكياتهم ، فهؤلاء نعوضهم عن ملكياتهم المنزوعة بهذه الأرض الحكومية الجديدة .

طريقة إصلاح الأراضى البور :

للحكومة فى شمال الدلتا نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان توفرت لها طرق الرى والصرف العام ، ولا تزال تعمل فى إصلاحها ، ناجحة موفقة . غير أن المساحة التى تم إصلاحها لا تزال قليلة نظرا الى ضآلة الأموال المخصصة للعمل ، وهكذا لم تستطع المصلحة أن تصلح أكثر من ٨٠٠٠ فدان سنويا .

والظاهر أن ظروف الميزانية فى الوقت الحاضر لا تسمح بزيادة الأموال المخصصة لعمليات الإصلاح ، ولذلك أرى من الخير أن يوكل الإصلاح الى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية ، بشرط أن تساهم الحكومة فى هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ ٪ من رأس المال حتى يخول لها حق الإشراف على العمل وتوزيع الأراضى على صغار المزارعين بأرباح للشركة معقولة . أما المال اللازم لمساهمة الحكومة بهذا القدر فهو قيمة ثمن الأطيان وما يزيد على ذلك يعمل به قرض أهلى . وبذلك يمكن تدبير المال اللازم لهذه الشركات وتستصلح الأراضى البور فى القليل من الزمن ، فتنتفع الحكومة بما يجبى من الضرائب ، كما أن الأطيان تصبح باب سعادة ورفاهية لمن يمتلكونها من صغار المزارعين ، وهنيئا لحكومة يتحقق فى عهدها هذا الحلم اللذيذ للعدد العظيم من الفلاحين اليائسين الصابرين .

على أن المشرع المصرى عند وضعه مشروعات القوانين المتعلقة بتخصيص أراضى الحكومة للتوزيع على صغار المزارعين ونزع الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان ، والتقنينات الخاصة بالهجرة ، يجد أمامه من قوانين الممالك المختلفة أمثلة تنير له الطريق ، خصوصا إذا أستعان بالفنيين من رجال الزراعة والمال فى وضع هذه القوانين بما يتفق مع ظروف مصر وحاجات فلاحها وطبيعة أرضها ونظم الرى والصرف فيها .

هذه كلمة وجيزة فى تنظيم الهجرة الزراعية . ولو تم هذا التنظيم لتحققت غاية من أهم غايات الإصلاح فى مصر ، ولا نتقل الفلاح المصرى الى حياة جديدة يتذوق فيها طعم النعمة والرخاء .

وإنى فى إيمانى بما لحكومة جلالة الملك من عزم قوى ووطنية صادقة ، لشديد الثقة فى أن آمال فلاحينا ستتحقق بإذن الله ، كما أن رعاية مولانا الملك المحبوب لشعبه الوفى ستجعل للفلاح فى عهده الزاهر أعيادا تنسيه ما مر به من آلام .

جلال فهيم

المحافظة والمشخصات القومية

للدكتور منصور فهمى بك

اتسم العصر الحاضر بطابع السرعة والمفاجآت والانقلابات العنيفة ، وأخذت تيارات الحضارة الغربية تجرف أمامها مشخصات أمم كثيرة ، ويخيل للمفكرين أن النفوس أصبحت تتشوف لهدآت العصور الماضية وبعض أساليبها ونظمها ، وأصبحت تنشد كبحا لهذه العجلة التى تزعج أعصاب البشر بسيرها العنيف .

وقد يطيب للمتحدثين خلال هذه المظاهر من التجديد والتغيير السريع والانقلاب أن يتباحثوا فيما بينهم عن محامد الحوادة والمحافظة وما اليها من بحوث ودرس حين تضنيهم سرعة السير ، وقد يتذكرون المترفق بدابته حين يرون أن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى .

ومهما تنوعت الأحاديث عن الحوادة وتشعبت فى المحافظة ، فهذه الأحاديث ترتكز دائما على بعض الدعاوى المستمدة من فطرة الناس ونزعاتهم ، كاطمئنانهم الى مايعرفون ويألفون ، وكحنينهم وشوقهم لصور عزيزة وأشباح كريمة من الماضى تمثل محامد المتقدمين من أسلافهم ، وكنزوعهم للمقاومة والكفاح عند استشعارهم بما يغير نظمهم وأساليب سعيهم وكسبهم فى هذه الحياة . وكما أنه يطيب للناس فى عصور الانقلاب أن يتحدثوا عن المحافظة وشئونها ، فقد يطيب الحديث فى التجديد عند حالات الجمود وفى عصور الركود ، ومهما تنوعت الأحاديث عن معانى التجديد وتشعبت ، فإنها ترجع فى جملتها الى أصول من الشغف بمعانى الحرية والرغبة عن قيود الماضى أو الحاضر .

وفى الحق إن المحافظة والتجديد كلاهما ميدانان متلاصقان متجاوران ، وقطبان متواصلان ، تجرى بينهما مظاهر التاريخ فى الأمم وفى الإنسانية جمعاء ، وقد يختلف من هذا الحريان وعند جهات الجاور والتلاقى ، بين المحافظة والتجديد ، خير ما فى معانى التقدم والرقى .

وإذن تكون المحافظة والتجديد كلاهما صالحين لازمين لتوكيد النظام فى الخطوات المتلاحقة المتقدمة الى التكمل ، فالمحافظ المتزن ينبه المسرع فى عدوه الى مواضع العثار ، والأخير ينبه الأول لمساوئ الإبطاء وطول الطريق .

ولو صحت التشابيه فى تقريب المعانى لجاز لنا أن نشبه المحافظين بذلك النازح الذى يحمل فى حقيبته جديد ثيابه وقديمها ، حتى اذا أضرت شئون السفر بثوبه الجديد لجأ الى قديمه ليصلح ببعضه ما بلى من هذا الجديد . أما المجددون فربما كان مثلهم مثل من يحسن الظن بجدة ثوبه ومتانته فيحمله معه فى سفره دون أن يعمل حسابا لمستور المفاجآت ، فاذ تمزق هذا الثوب من مشاق السفر ومتاعبه تعذر أن يرقع الثوب وأصبح العضو العارى عرضة للأذى .

ولقد أدركت الأمم التى تخذها مثلا فى الحياة العمرانية فضل المحافظة ففسحت الصدور لأشياعها وأحزابها فى انجلترا والولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من البلدان .

وفى الحق إنه لو عاشت الأمم على هوى المجددين وأساليبهم لخيف أن تنقلب نزعات التجديد وما اليها من نزعات الحرية الى ضرب من الفوضى وعدم الاستقرار على شىء ، ولو أن الأمم كانت تعيش على نمط المحافظين وحدهم لخشينا أن تنقلب هذه المحافظة الى وقوف وجمود ورجوع الى الوراء .

وعلى ذلك فينبغى أن يسمع فى الأمة الواحدة صوت المجددين وصوت المحافظين فدويهما المتناسق يرشد الى أمثل الطرق التى تسلك للتقدم الصحيح الجامع بين ماضى الأمم وحاضرها ومطمحها من المستقبل ، الجاعل من تاريخها سلسلة متواصلة الحلقات تنتظم عليها مقومات الشعوب منذ الماضى البعيد الى الحاضر المتوثب ، الدافع فى شخصية الجماعة قوة التماسك والترابط .

و إننا عند ما نحض على مباحث المشخصات القومية ، ونصل ذلك بالترغيب فى المحافظة والدعوة اليها ، فاننا لا نريد أن يفهم من المحافظة التى تقول بها نكران التجديد وخصومته ، فما كانت المحافظة الرشيدة قط عدوة التجديد ، لكنها قد تعادى كل تجديد أبتر ينقطع عن ماضى الشعوب أو لا يتصل بحاجة ملحة من حاجاتها حين تشعر تلك الشعوب شعورا يقظا واعيا .

و إنى أربأ بالمحافظة الرشيدة أن يساء فهمها ، فأكره أن يتخذها الجاهلون سلاحا يحارب به التقدم ، لكنى لا أكره أن تكون المحافظة أداة لتعويق السير الاهوج ، ومحولا يرد القافلة الى الطريق المستقيم .

أربأ بالمحافظة الرشيدة أن يساء فهمها ، فأكره أن تسوغ لأحد أن يتخذ شرا من شرور الماضى ليفرضه على الحاضر أو يقتلع شجرة خبيثة مما أنبتته العهود الخالية ليستصلح لها تربة ينبتها فيها ، إنما لا أكره من المحافظة ألا تفرط فيما قل من خيرات الماضى لحشره فى زمرة

ما يحل من خيرات الحاضر، ولا أكره من المحافظة أن تأتي بالزهرة الذابلة من الماضي فتضعها مع زهرات الحاضر لتزهو معها وتعيش وتزدهر .

هذه هي المحافظة الشريفة التي ننشدها لبلادنا ونسلك منها للاحتفاظ بمميزاتنا عن سوانا من الأمم ، و إننا حين نرفع الصوت لنستحث الهمم الى استغلال كل جمال نوعي أودعه الله طبائع بلادنا أو تقاليدنا ، فاننا نحرص بذلك على ألا تكون المبالغة في السير السريع فاصلة بين قاطرة التقدم مما يتصل بها من أصابع مخلفات الماضي القريب أو البعيد .

وأننا حين نحفز ما في النفوس من طبائع المحافظة فقد نعتمد في ذلك على قوى طبيعية غير مصنوعة ولا موهومة . وذلك لأن الأمم تتكون من جيل يزول وآخر يقبل ، ولكلا الجيلين تقديرات مختلفة لأمور الحياة . على أنه برغم ذلك الاختلاف ، فلكل من الجيلين حق مقدس في أن يطمئن الى حياته التي يأنس بها . ومن ثم يتحتم مراعاة نزعات الماضين ونزعات المقبلين من حرمة وقداسة ، وكذلك لحظت دساتير الأمم الرشيدة أن تكون مجالسها النيابية ممثلة لنزعات الشيوخ ونزعات الشباب وآراء الدابرين وآراء المقبلين .

ولقد آن الوقت للمحافظين أن يلموا شعثهم ، و يعدوا عدتهم لكي تسمع كلمتهم في مسير الأمة وحاجة الإصلاح ، وأنه حين يضاف صوتهم لصوت المجددين فقد يظفر الوطن من ذلك كله بلحن كامل ، ونغم متناسق يطرد به السير المنتظم والرقي المنشود .

منصور فهمي

— الحكمة في أفواه العلماء ، وعلى شفاء الدهماء ، كالدر يكون في قاع البحور ، و يكون في نواعم النحور ، وكشعاع الشمس يقع على الوحل ، كما يقع على الزهر .

شوقي

— لا تجعلوا علمكم جهلا و يقينكم شكا ، اذا علمتم فاعملوا ، واذا تيقنتم فأقدموا .

— بينكم و بين الكمال حجاب من الغرور .

— كفاك أدبا لنفسك اجتناب ما تكرهه من غيرك .

— كفاك من عقلك ما أوضح لك سبل غيك من رشدك .

علي بن أبي طالب

الأسرة كعامل اقتصادى

للدكتور على عبد الواحد وافى
الأستاذ بكلية الآداب

يقوم العامل الاقتصادى فى حياة الأمم بأهم الوظائف ، ويتدخل فى جميع الشئون ، فهو المحور الذى تدور حوله معظم الظواهر الاجتماعية ، والسبب الرئيسى الذى يتصل به — عن قرب أو عن بعد — كل ما يحدث فى المجتمع من نهوض أو نكوص ، وقوة أو انحلال ، وما يناله من تطور فى مختلف نواحيه . فباستقرار الحياة الاقتصادية ورقيها تستقر لياة الاجتماعية ، وترقى السياسة ، وينهض التشريع ، بل تتهذب العقائد ، وتنشط الأفكار ، وتسمو الآداب . وباضطراب الحياة الاقتصادية وعدم توافر ما يسد حاجات الناس ، تضطرب الحياة الاجتماعية وتختل شئون السياسة والحكم ، ويجمد التشريع ، بل تحط العقائد ، وتركد العقول ، وتخمد القرائح . ولقد صدق المثل اليونانى إذ يقول : " لا يمكن التفلسف إما دامت البطن فارغة ! " . ولم يبعد " كارل مركس " كثيرا عن الحقيقة حينما ذهب إلى ان تحول الرحى التى تدار باليد إلى رحى تدار بالبخار قد أدى إلى معظم ما حدث فى العصور الحديثة من تحول فى النظم الاجتماعية وشئون الحكم .

والأحوال الاقتصادية العامة تتأثر تأثرا كبيرا بالشئون الاقتصادية العائلية . فاذا أحسنت الاسرة أداء رسالتها الاقتصادية ، وقامت بوظائفها بهذا الصدد على وجه مرض ، وسلكت خير السبل فى شئونها المتعلقة بالإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك ، ارتقت حياة الأمة الاقتصادية ، واستقرت شئونها على قرار مكين . وإذا اضطربت الأسرة فى وظائفها الاقتصادية ، وجانبها السداد فى هذه الناحية ، اضطربت حياة الأمة الاقتصادية واختل توازنها ، وساءت أحوالها . فالأسرات كما يقول " أوجيست كونت " منشئ علم الاجتماع ؛ هى الخلايا الأولى التى يتألف منها جسم المجتمع ؛ فبصلاحها يصلح هذا الجسم ، وبفسادها يدب إليه الوهن والانحلال .

بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية تتأثر بشئون الأمة الاقتصادية، وشئون الأمة الاقتصادية ترتكز على الشئون الاقتصادية للأسرات التى تتألف منها . ولذلك كان قدماء اليونان لا يفهمون من كلمة الاقتصاد عند اطلاقها معنى آخر غير اقتصاديات الأسرة وتدبير المنزل .

ومجتمعنا المصرى ، وإن شذّ عن المجتمعات الأخرى فى كثير من الشئون ، لا يشذ عنها فى الحقيقة التى قررناها . فأهم مظاهر حياته ترتكز على شئونه الاقتصادية العامة . وشئونه الاقتصادية العامة تعتمد على الشئون الاقتصادية للأسرات التى يتألف منها وعلى مبلغ إحسانها فى القيام بوظائفها فى هذه الناحية .

فلننظر إذن إلى أى مدى تحسن أسراتنا المصرية القيام بوظائفها الاقتصادية ، وما هى أظهر عيوبها بهذا الصدد ، وكيف يمكن علاج كل عيب منها ؟

تسير جميع الوظائف الاقتصادية فى الأسرات المصرية لسوء الحظ على غير هدى ولا أساس قويم . وترجع فى نظرى أهم العوامل التى أدت إلى تخبطها هذا إلى خمسة أمور : أحدها ، سوء التوجيه ؛ وثانيها ، الإسراف وضعف روح التوفير وملكة الإدخار ؛ وثالثها ، محاولة التغيير من نظم الميراث الشرعى بالالتجاء إلى وقف بعض الممتلكات أو حرمان بعض المستحقين ورابعها ، ضآلة الدخل العائلى ؛ وخامسها البطالة .

* * *

أما سوء التوجيه فيبدو فى ناحيتين من الحياة المصرية : فى ناحية التعليم بجميع فروعه ، وفى ناحية الصناعة الأولية ، وتقع التبعة فى كلتا ناحيتين الناحيتين على الأسرة نفسها .

ففى ناحية التعليم لا تعنى الأسرة أية عناية بتوجيه أولادها الى الناحية التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم ، بل لا تعنى أية عناية بتعرف هذه الميول والاستعدادات ، وإنما تخبط فى هذه الشئون خبط عشواء ، فتخضع فيها أحيانا للصدف والاتفاقات ، وتتأثر فيها أحيانا بعوامل تتعارض مع أصول التربية الصحيحة ، كالتفاخر والمباهاة وحب الظهور والمنافسة أو مجرد الرغبة فى أن يكون أحد أولادها طبيبا أو مهندسا أو قاضيا ، أو العمل على تقصير مدة الدراسة والحصول على نتيجة عاجلة ، أو ضمان الوظيفة الحكومية وما إلى ذلك . وقل أن يلحق الآباء أبناءهم أو بناتهم بمعهد علمى أو فنى لأنهم يأنسون فيهم الاستعداد الطبيعى للشئون التى يعدّ لها هذا المعهد . وإنى على يقين من أنه إذا أجرى اختبار دقيق لطلبة المعاهد العلمية والفنية فى مصر لتبين أن أكثر من تسعين فى المائة من طلبة كل معهد لا تؤهلهم استعداداتهم للشئون التى يعدّ لها هذا المعهد .

وكذلك شأن الأسرات الفقيرة التي توجه أولادها للمهن والصناعات الأولية . فهي لا تعنى مطلقا بتوجيههم الى النواحى التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم . على أن تعرف هذه الميول والاستعدادات يتوقف على درجة من الثقافة لا تتوافر لدى هذه الطائفة من الأسرات .

وغنى عن البيان أن جميع مظاهر الانتاج فى الأمة يتوقف نجاحها على حسن توجيه الأسرة لأولادها ، وأنه إذا بلغ تخبط الأسرات فى هذه الناحية الى الدرجة التى وصفناها فالتحق معظم أفرادها بغير النواحى التى تتفق مع ميولهم وزاولوا وظائف ومهنا تتنافر مع استعداداتهم ، إذا بلغ التخبط الى هذا الحد اضطربت حياة الأمة الاقتصادية ، وضعف انتاجها وقلت جودته . فمن بديهيات الاقتصاد أن كمية المنتج ومبلغ جودته تتبعان مبلغ تواؤم العمل مع استعدادات العامل وقواه . وإلى هذا يرجع فى نظرى قسط كبير من التبعة فى تدور كثير مما من أعمالهم ، وفيما يقاسونه من المشقة فى سبيل القيام بها ، وفى ضعف إنتاجنا إذا قيس بإنتاج غيرنا من الدول المتمدينة ، وفى قلة النبوغ بيننا ، وتأخرنا فى ميدان الاختراع العلمى والفنى ، وأننا نعيش عالة على مستحدثات الغرب فى الفنون والصناعات وعلى نظرياته فى الفلسفة والعلوم .

وخير علاج لهذا أن تعفى الأسرات من وظيفة التوجيه . فقد أقامت بأعمالها الدليل القاطع على عدم صلاحيتها للقيام بهذه الوظيفة . وينبغى أن تأخذ الدولة نفسها على عاتقها القيام بأعمال التوجيه العلمى والمهنى ، فتنشئ مكاتب للتوجيه الى مختلف معاهد التعليم ، ومكاتب أخرى للتوجيه الى مختلف المهن والصناعات . وينبغى أن تؤلف هذه المكاتب من طائفتين من الأعضاء : طائفة الاخصائيين الخبراء فى الشئون الاجتماعية والنفسية ، وطائفة المتخصصين فى الشئون الاقتصادية والصناعية . ويعهد الى هذه المكاتب بعمل اختبارات للأطفال والشبان فى مختلف معاهد التعليم ، وفى مختلف الأوساط لتوجيههم الى الوجهة التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم . وينبغى أن يقام لآراء هذه المكاتب وأحكامها وزن كبير فى التوجيه العلمى والمهنى ولو أدى ذلك الى انتقاص حقوق الآباء ، لأن مصلحة الأمة مقدمة على مصلحة الأفراد ورغبة الأسرات .

وهذ النوع من المكاتب منتشر انتشارا كبيرا فى كثير من الأمم الغربية . وإذا كانت هذه الأمم التى يحسن فيها الآباء توجيه أولادهم قد رأت ضرورة هذه المكاتب فأولى بمصر ، وقد بلغ فيها التخبط الى الحد الذى وصفناه ، أن تسلك هذا السبيل .

وأما العامل الثانى فى فساد الحياة الاقتصادية العائلية فى مصر فهو إسراف كثير من أسر الطبقتين المتوسطة والعليا ، وبخاصة الأسر المترفة . فقد بلغ إسرافها حدا لم يبلغه

فى نظائرها من الأمم الأخرى . ومن فحص الطالع أن قسما كبيرا مما تنفقه هذه الأسر يذهب الى الأجانب والى المنتجات الأجنبية ، ولا تفيد منه مصر فائدة تذكر .

ومن مظاهر هذا الإسراف كثرة الخدم والحواضن والمربيات واعتماد الأسرة على غيرها فيما تستطيع هى أن تنتجه أو تقوم به أو تعده من شئون الملبس والمسكن والغذاء ، ومن مظاهره كذلك المبالغة فى المهور والجهاز وولائم الأفراح والحفلات وما إلى ذلك .

أما أسباب هذا الاسراف فكثيرة يرجع أهمها الى ثلاثة أمور: أحدها ذلك الداء العضال الذى ينبغى أن يعمل المصلحون جهدهم على شفاء المصريين منه وهو داء التفاخر والمباهاة وحب الظهور، والمبالغة فى التقليد ، وتوجيه الاهتمام الى ظاهر الأمور وسفسافها وإغفال لبها وجوهرها . وثانيها ضعف روح التوفير وملكة الادخار فى نفوس المصريين . وثالثها استئثار السيدة فى كثير من أسرات الطبقتين المتوسطة والراقية بشئون الانفاق على البيت مع ما يسود بعض السيدات فى هاتين الطبقتين من إهمال وتبذير ، وضعف فى الثقافة المنزلية والاقتصادية وميل الى تقليد حثالة الأجنبيات فى مظهرهن .

وخير علاج لداء الاسراف هو أن توجه العناية الى القضاء على هذه الأسباب الثلاثة . فينبغى أولا تجربة جميع الوسائل لشفاء المصريين من داء التفاخر والمباهاة وحب الظهور . وينبغى ثانيا القيام بدعاية قوية لبث روح التوفير وملكة الادخار فى نفوسهم وتشجيعهم على ذلك بجميع الوسائل الممكنة . وينبغى ثالثا أن يتعاون الرجل مع المرأة فى تدبير شئون الانفاق وألا تستبد المرأة بهذه الشئون ما دامت بحالتها الحاضرة ، وأن نعمل من الآن فصاعدا على تربية البنت فى مدارسنا تربية اقتصادية صحيحة ، وتزويدها بثقافة كاملة من هذه الناحية وإعدادها إعدادا تاما لوظائفها المنزلية المستقبلة ، فذلك خير ألف مرة من مواد الجبر والهندسة والطبيعة وما إلى ذلك من المواد التى نحشو بها أذهان البنات فى مختلف مراحل التعليم .

وأما العامل الثالث فى اضطراب الحياة الاقتصادية العائلية فهو محاولة بعض الأسرات التغيير من نظم الميراث الشرعى بالالتجاء الى الوقف الأهلى أو البيع الصورى لبعض الأولاد أو للذكور دون الإناث ، وما إلى ذلك .

يكاد الإجماع ينعقد بين المحدثين من فقهاء القانون على أن نظام الميراث الإسلامى هو خير نظام لتوزيع الثروات بين الأسرات وأمثل طريقة لتحقيق الاشتراكية المعتدلة فى أحسن صورها ، ولتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .

ومع هذا نرى أن كثيرا من المصريين يحاولون الإفلات من هذا النظام الحكيم وتغيير الحدود التي رسمها الله ، فبعضهم يلجأ إلى طريقة البيع الصورى أو التنازل عن ثروته لبعض ورثته حتى يحرم بعضهم الاخر ، وبعضهم يلجأ إلى طريقة الوقف الأهلى فيحبس ثروته على بعض ورثته دون بعض ويحرم الذين خصهم بالفائدة من حق الملكية وحرية التصرف فيما آل إليهم . وكلتا الطريقتين تؤدى إلى اضطراب كبير فى الاقتصاد العائلى وفى توزيع الثروات بين الأسرات .

أما التنازل لبعض الورثة وحرمان بعضهم الآخر فيؤدى إلى أن يصبح بعض الورثة وأسراتهم فى بسطة من الرزق ، بينما يصبح الآخرون وأسراتهم فى حالة فقر مدقع ، ويبذر فضلا عن هذا بذور الشقاق والعداوة بين الأقارب .

وأما طريقة الوقف الأهلى فهى تحقق أحيانا بعض الفوائد الظاهرة كضمان بقاء العين الموقوفة وكفالة أرزاق الأسرات الموقوف عليها ، وأيلولة الوقف فى النهاية إلى جهة من جهات الخير . ولكن هذه الفوائد هى الى الفوائد الظاهرة النظرية أدنى منها إلى الفوائد العملية الحقيقية . ومهما تكن فليست شيئا مذكورا بجانب مساوئه فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ففى الوقف الأهلى قطع للمواريث وتعطيل لتلك النظم الحكيمة التى وضعها الشارع لتوزيع الثروات بين الناس ، والتى هى خير ضمان لرفاهية الأسرات وسعادتها ، ولاستقرار المجتمع ؛ ولتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .

وهو يحبس العين عن التداول ، فتتعطل بذلك الثروات ، ويقل دخل الأسرات .

وهو ينشر البطالة بين المستحقين ، فتنشأ من جرائه أسرات خاملة طفيلية عالة على المجتمع .

وهو يتيح الفرص لتسلط الظار على الأوقاف واستئثارهم بفائدتها ، فيقع كثير من الأسرات فى مهاوى البؤس والضنك ، وتلجأ إلى الاستدانة بفوائد ربوية باهظة ، فتضيع بذلك الفائدة التى قصدها الواقف من رصد أموال على أولاده حتى لا يصبحوا عالة يتكففون الناس .

والوقف يلازمه ضعف الإنتاج لإشراف غير المالك عليه . ولذلك نرى أن الأماكن الخربة والأراضى البائرة منتشرة فى الأعيان الموقوفة أكثر من انتشارها فى غيرها .

فبالموازنة بين حسنات الوقف وسيئاته يتبين أن مساوئه تزيد كثيرا على محاسنه ، بل يظهر أنه بشكله الحاضر لا يحقق أية حسنة من الحسنات ، اللهم إلا ما يكون من أيلولة العين الموقوفة إلى جهة بر لا تنقطع بعد انقراض الذرية . ولكن انقراض الذرية قد أصبح الآن من الأحوال النادرة .

على أن التركات التي لاوارث لها تؤول بحكم القانون إلى بيت المال أى إلى الحكومة التى تمثل المصلحة العامة .

فنظام كهذا من الواجب إلغاؤه إلغاء تاما أو تعديل أسسه فى صورة تحقق منافعه وتجرده من مضاره فى الاقتصاد العائلى والقومى .

وأما العامل الرابع فى فساد الحياة الاقتصادية فى الأسرة المصرية فهو ضآلة الدخل العائلى.

فمتوسط الدخل العائلى لم يهبط فى أى بلد أوربى أو أمريكى إلى المستوى الذى هبط إليه فى مصر . إذ أن ما يخص الفرد الواحد فى مصر من مجموع الدخل الأهلى العام لايتجاوز تسعة جنيهات فى السنة ، على حين أن متوسط ما يخص الفرد الواحد فى رومانيا واليونان يتردد بين خمسين وثمانين جنيها ، وفى الولايات المتحدة يبلغ مائتى جنيه ستويا .

ومتوسط عدد أفراد الأسرة فى مصر أربعة أفراد ؛ وبذلك يكون متوسط دخل الأسرة المصرية نحو ستة وثلاثين جنيها فى السنة ، أى ثلاثة جنيهات فى الشهر .

ويلاحظ أن الأسرات ذات الدخل المتوسط والمرتفع لا تمثل أكثر من ١٠ ٪ من مجموع الأسرات . وأما الباقى وهو جل الأسرات المصرية ، فينحط متوسط دخل كل منها إلى أقل من جنيه واحد فى الشهر . ولايخفى ما ينجم عن حال كهذه من الآثار السيئة فى مختلف النواحى الاقتصادية وغيرها للأسرة والمجتمع .

فضآلة الدخل العائلى تؤدى إلى ضعف القدرة الاستهلاكية للأسرات ، وضعف القدرة الاستهلاكية للأسرات يعوق نشاط الأمة الانتجى ، لأن نشاط الإنتاج يتوقف على نشاط الاستهلاك ، وبخاصة فى بلد كمصر لا يستطيع أن ينافس البلاد الغربية فى الأسواق الخارجية فمعظم منتجاته لايجد له رواجا إلا فى سوقها الداخلية ولا يجد له مستهلكا إلا من بين أبنائها .

وضآلة دخل الأسرات تؤدى فضلا عن هذا إلى انتشار المرض بين أفرادها ، وإلى كثرة الجرائم واضطراب الأمن ، وتعوق كل إصلاح وكل تقدم فى النواحى الاجتماعية ، فلا فائدة مثلا من إرشاد الفلاح وتثقيفه من النواحى الصحية والمنزلية ، مادام دخله لا يسمح له بتجاوز المستوى المنحط الذى هو فيه .

وضآلة دخل الأسرات يؤدى كذلك إلى الثورات الاجتماعية و يتهدد نظم الدولة ، و إذا كان هذا العامل مع تقادم العهد به ، لم يؤد فى مصر إلى ثورة أو تمرد ، فالفضل فى ذلك راجع إلى قلة حاجيات الأسرات المصرية فى الطبقة الدنيا وقناعتها ورضاها بما قسم لها . ولكن من المحال دوام هذه الحال .

على أن كثيرا من بوادر التغيير قد أخذت تظهر جلية فى هذه الناحية ، فقناعة المصرى وصبره ورضاه بما قسم له ، كل ذلك قد أخذ يتضاءل بفضل انتشار التعليم والثقافة بين أفراد الطبقات الدنيا من الشعب ، وسيزداد تضاءلا كلما ارتقى مستوى الثقافة بين هذه الطبقات ، حتى يأتى اليوم الذى يتسع فيه أفق الحياة فى نظرها ، وتزداد حاجياتها ، وتشعر ببؤسها وانحطاط مستواها ، وتحس الظلم الواقع عليها ، وحينئذ يضطر المجتمع ، إن طوعا وإن كرها ، إلى انصافها بتغيير جوهرى وبجائى فى نظمه الأساسية .

هذا ، وأكبر قسط من التبعة فى ضآلة الدخل العائلى لا يقع على الأسرات نفسها ، بل يقع على الحكومة وعلى المجتمع فى صورته العامة . فباستعراض الاسباب التى أدت إلى ضآلة الدخل العائلى يتبين أن أهمها يرجع إلى أمور لا يد للأسرات نفسها فى شىء منها :

فمن أهم هذه الأسباب فساد الأسس التى يقوم عليها فى مصر توزيع الثروات واختلال القواعد التى تقدر على ضوئها الأعمال وتقاس الأجور . ويظهر هذا فى جميع طبقات الأمة ، فى الملاك العقاريين والموظفين والفلاحين والصناع .

فملاك الأراضى الزراعية فى مصر لا يتجاوزون مليونين ونصف مليون . أما بقية المصريين فلا يملكون من أراضى بلادهم شروى نقير . وكبار الملاك العقاريون فى مصر ممن يملكون أكثر من عشرين فدانا لا يمثلون أكثر من ١,٥ من مجموع أصحاب الأملاك ، ويملكون وحدهم أكثر من نصف الثروة العقارية المصرية ، ومتوسط ما يخص الواحد منهم نحو مائة فدان . والنصف الآخر من الثروة العقارية موزع على ٩٨,٥ ٪ من مجموع أصحاب الأملاك . ومن هؤلاء ٧٠ ٪ لا يملك الواحد منهم أكثر من فدان .

ومعنى هذا أن نسبة ضئيلة جدا من مجموع الأسرات المصرية تستأثر بملكية نصف العقارات وبلغ متوسط ما يخص كل أسرة منها نحو مائة فدان . أما الأغلبية الساحقة من أسراتنا فمعظمها لا يملك شروى نقير أو يمتلك فتاتا لا يعد شيئا مذكورا بجانب ما يملكه الفريق الأول . وهذا هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه الفساد فى نظام توزيع الثروات .

وما يلاحظ فى الثروة العقارية بهذا الصدد يلاحظ مثله فى مرتبات الموظفين ، فبعض هذه المرتبات يرتفع تحت ستار المكافآت و بدل السفر والاغتراب وما إلى ذلك إلى نحو ٣٠٠ جنيه

فى الشهر الواحد، بل قد يرتفع إلى أكثر من ذلك إذا أضيف إليه مكافآت الشركات. على حين أن بعضهـا يهبط إلى جنيه واحد فى الشهر . ومرتب الموظف عندنا يمثل فى الغـالب دخل أسرته جميعها ، إذ يندر أن تنزل السيدة المصرية مع زوجها أو عائلها إلى ميدان العمل .

ومثل هـذا الفساد يلاحظ فى القواعد التى يجرى عليها فى مصر تقدير أجور العمال من الفلاحين والصناع . فما يناله الفلاح أو الصانع فى مصر أجرا على عمله ليس شيئا مذكورا بجانب المجهود الذى يبـذله . فالعامل الأوروبى فى الحقل أو المصنع مثلا لايبذل عشر معشار ما يبذله زميله المصرى ، ومع ذلك يتقاضى من الأجر أضعاف ما يتقاضاه .

ومن الأسباب التى أدت إلى ضآلة الدخل العائلى نمو عدد السكان نموا مطردا بدون أن تصاحبه زيادة متناسبة فى موارد الثروة الزراعية والصناعية . أما الميدان الزراعى فقد نضب منهله كثيرا أمام من يستقون منه. فمساحة الأراضى المنزرعة فى مصر لا تزيد كثيرا على خمسة ملايين من الأفدنة ، على حين أن عدد السكان قد بلغ ١٧ مليونا ، أى بنسبة ثمانية قراريط لكل ساكن . ومتوسط عدد أفراد الأسرة فى مصر يبلغ أربعة أفراد . وبذلك يكون متوسط مايخص كل أسرة مصرية نحو فدان واحد . وأما ميادين الإنتاج الصناعى والتجارى والمـالى فقد استأثر الأجانب بمعظمها وأهمها ، وأوصدوا أبوابها فى وجوه المصريين .

ولعلاج قلة الدخل العائلى ينبغى أن توجه العناية إلى القضاء على أسبابه التى ذكرناها ؛ فبذلك ننفذ إلى أصل العلة ونجتث الداء من جذوره . ويكون ذلك بوسائل كثيرة : منها إصلاح النظم التى يقوم عليها فى مصر توزيع الثروة . وهذا يتطلب من الحكومة كثيرا من الإقدام والشجاعة . وأقرب طريق إلى ذلك وأسلمه هو أن تفرض الحكومة ضريبـة قوية تصاعدية على رءوس الأموال والممتلكات العقارية الكبيرة ، وعلى التركات الضخمة ، ويخصص المتحصل من هذه الضريبة للترفيه عن الأسرات الفقيرة . فبذلك تقل الفروق بين الأسرات الغنية والأسرات الفقيرة ، وتتحقق المساواة فى حدودها السلمية المعقولة .

ومن وسائل العلاج العمل على محو هذه الفروق الكبيرة بين مرتبات كبار الموظفين ومرتبـات صغارهم ، تلك الفروق التى لايوجد لها مثيل فى نظم أية حكومة من حكومات الأمم المتمدينة ، فنهبط بمرتبات كبارهم إلى المستوى المعقول ، ونسمو بمرتبـات صغارهم إلى الحدود التى تتلاءم مع ما يبذلونه من جهد . وبذلك يزداد الدخل فى عدد كبير من الأسرات المصرية بدون أن تخسر مالية الدولة فى سبيل ذلك شيئا ، وتقل الفروق بين طبقات الناس ، ويتحقق شىء من مبادئ الديمقراطية ومعانى المساواة .

ومن وسائل العـــلاج وضع تشريع للأجور يكفل للعامل الزراعى والصناعى دخلا عادلا يتكافأ مع ما يبذله من جهود مرهقة ، ويحقق له ولأسرته حياة إنسانيـة محترمة من النواحى الصحية والثقافية والاقتصادية ، ويحول دون استبداد المـالك أو صاحب العمل به ، ويزيد من قدرته الاستهلاكية ، ويقلل الفروق بينه وبين غيره من طبقات الناس .

ومن وسائل العلاج افساح مجال للمصريين فى الميادين الصناعية والتجارية والمـالية ، ووضع حد لاستئثار الأجانب بهذه الميادين وإيصاد أبوابها فى وجوه المصريين ، والعمل على تشجيع الصناعات المحلية ، والمعاونة على إنشاء صناعات جديدة ، وتوسيع نطاق التصليف الصناعى ، والتعجيل بانشاء بنك خاص لهذا الغرض ، ومضاعفة الجهود فى البحث عن المعادن فى الصحارى المصرية ، وأن تتوسع الحكومة فى منشآتها الاقتصادية الموجودة الآن ، وتستغل بنفسها وبمساعدة الأيادى المصرية جميع المرافق التى يحسن فيها الاحتكار الحكومى كالمياه والنور وما إلى ذلك ، فبهذه الوسائل وغيرها تزداد موارد الرزق وتتسع سبل الكسب فيزداد الدخل الأهلى ويرتقى كثير من الأسرات .

ومن طرق العلاج أيضـا العمل بكل الوسائل الممكنة على تنميـة موارد الثروة الزراعية ، واستصلاح الأراضى البور ، وتزويد سكان المناطق الزراعية بمـا يزيد من حذقهم ومهارتهم وقدرتهم على استغلال بيئتهم وتذليل موارد الرزق فى أقاليمهم ، والعمل على أن يكون الفلاح المصرى كزميله الأوروبى فلاحا وصانعا زراعيـا فى آن واحد ، فيشغل أوقات الفراغ التى تتيحها فى العادة مهنة الزراعة ببعض الصناعات المنزلية المتصلة بالزراعة ، والعمل على ضبط النسـل فى جميع طبقات الأمة بالوسائل المشروعة وفى الحدود المعقولة .

وأما العامل الأخير فى فساد الحياة الاقتصادية العائلية فهو انتشار البطالة . وتبدو البطالة فى مصر فى مظاهر كثيرة أشدها أثرا فى الانتاج العائلى مظهران : أحدهما البطالة الاختيارية وهى بطالة الأغنياء المترفين ، والآخر البطالة الاضطرارية وهى بطالة المعوزين من المتعلمين وغيرهم وبخاصة من المتعلمين لإيصاد أبواب العمل فى وجوههم وعدم الحاجة الى مجهوداتهم ، وكلا المظهرين يؤثر تأثيرا فى الاقتصاد العائلى والقومى .

فبطالة الأغنياء المترفين ، واعتمادهم على القـديم من ممتلكاتهم ، وعلى ما ورثوه عن آبائهم كل ذلك يحول دون نمو ثرواتهم ، ويعرض دخلهم للنقص المطرد ، وينتقص من الثروة العامة للأمة ، ويخلق طبقة من الاطفاليين المترفين توغر برؤيتها صدور الفقراء وتؤجج فى قلوبهم نار العداوة وتثير فى نفوسهم كوامن الحقد على المجتمع ونظمه وطبقاته .

أما البطالة الاضطرارية فلا تخفى آثارها السيئة فى الإنتاج العائلى والقومى . وأما الإنتاج

العائل فيتضاءل إذا كان العاطل عضوا من أسرة وينعدم إذا كان رب أسرة. وأما الإنتاج العام فيقل لبقاء أيد من أيادى المجتمع عاطلة بدون عمل .

وأسباب البطالة الاختيارية ترجع الى الترف والكسل والخمول واتساع الثروة وفساد التربية الأولى . وخير علاج لهذا النوع من البطالة أن تفرض الحكومة ضريبة على المتعطلين من طبقة الأغنياء المترفين ، وتسميها ضريبة الطفيليين أو ضريبة الترف أو ما شاءت من هذه الأسماء ، وينبغى أن تقسو فى هـذه الضريبة إلى أقصى حدود القسوة، وتخصص المتحصل منها لعلاج مشكلة الضريبة الاضطرارية . فان إجراء كهذا من شأنه أن يستحث طبقة الطفيليين على العمل من جهة ، ويساعد الحكومة من جهة أخرى على مواجهة مشكلة البطالة الحقيقية الاضطرارية .

وأما أسباب البطالة الاضطرارية فكثيرة يرجع أهمها الى عاملين : أحدهما ضعف المتخرجين فى المعاهد المصرية فى النواحى العملية والتطبيقية واللغوية ، وهذا يعوقهم عن مزاولة الأعمال الحرة ، ويضطرهم الى التزاحم بالمناكب على الوظائف الحكومية ، وهذا حيز ضيق لا يتسع لعشر معشارهم وتحيط به ميادين البطالة من جميع الجهات. والسبب الثانى هو استئثار الشركات الأجنبية بقسم كبير من خيرات البلد الصناعية والتجارية والمالية وعملها على إقصاء المصريين عن وظائفها وأعمالها .

وخير علاج لهذا النوع من البطالة أن توجه العناية إلى القضاء على أسبابه وبخاصة هذان السببان الرئيسيان .

فينبغى أولا أن نستبدل بمناهجنا التعليمية الحاضرة التى تغلب عليها الصبغة النظرية العقيمة، والتى لا تقوى فى الغالب إلا على تخريج كاتب ضعيف أو موظف حكومى، نستبدل بها مناهج أخرى نوجه فيها قسطا كبيرا من العناية الى تزويد التلاميذ بمختلف أنواع المهارة العملية والتطبيقية واللغوية ، وإعدادهم اعدادا تاما للحياة ، وتأهيلهم للدخول فى معترك الأعمال الحرة ، ولاستغلال بيئتهم وتذليل موارد الثروة فى أقاليمهم .

وينبغى ثانيا أن تقلع الحكومة عن خطة السخاء والتسامح والتساهل التى تبديها حيال الشركات الأجنبية التى استأثرت بخيرات البلاد وأوصدت الأبواب أمام المصريين فى وظائفها. وذلك أن معظم هذه الشركات غير مرتبط مع الحكومة بما يوجب عليه توظيف المصريين. ولذلك لا يوظف كثير منها إلا الأجانب رغبة فى نفع بنى جنسهم ، وبعضها لا يلجأ الى توظيف المصريين إلا فى الوظائف الحقيرة التى يستنكف الأجانب من القيام بها . وهذه حال لا ينبغى أن تكون فى بلد يحترم أهله أنفسهم ويشعرون بقوميتهم. على أن المسألة ليست مسألة عاطفة واحترام للقومية فحسب ، وإنما هى مسألة تهدد البلاد فى كيانها الاجتماعى

وتتصل بمستقبل آلاف من أسرائنا المصرية وأبنائنا المتعلمين . إذ الواقع أن الأعمال التى تحتاج إليها البلاد تكفى لتوظيف جميع المتخرجين فى مدارسنا ، بل تكفى لتوظيف أضعافهم. فبطالة المتعطلين منهم ليست إذن بطالة طبيعية قائمة على فقر البلاد فى مواردها . بل هى ظاهرة شاذة تضافرت على إيجادها عدة أسباب لانقل عنها شذوذا . ومن أهم هذه الأسباب مسلك الشركات الأجنبية التى حالت بموقفها السابق بين المصريين وبين طائفة من الأعمال التى يفتقر إليها الإنتاج فى بلادهم .

وأذكر أن المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا قد وجه ، وهو وزير للمالية ، نداء حارا إلى هذه الشركات يبسط لها فيه هذا الحال ووجه نظرها إلى مشكلة المتعطلين من المتعلمين ، وأهاب بها أن تفسح لهم وظائفها وتنتفع بمواهبهم وكفاياتهم . وقد تلقى منها جميعها ردودا ملأى بالمجاملات والوعود الطيبة ومختومة بعبارات "عبدك المخلص" و "خادمك المطيع" ولكن المسألة أجل من أن يكتفى فيها بمثل هذه المجاملات والوعود التى لم نر لها من بعد ذلك أثرا.

نحن لا نشير بعدم توظيف رءوس الأموال الأجنبية ، بل على العكس نطلب زيادتها وتسهيل استغلالها ، ففى هذا الخير كل الخير لبلادنا ومرافقنا . وإنما نرى أن لاعلاج لهذه الحال الشاذة إلا إذا سارت حكومتنا على نحو ما تسير عليه حكومات الأمم المتحضرة حيال رءوس الأموال الأجنبية . وأقل ما يجب عليها عمله بهذا الصدد لعلاج أزمة البطالة أن تشترط على كل شركة أجنبية تنشأ من الآن فصاعدا أن يكون معظم موظفيها على الأقل من المصريين ، وتفرض عليها استعمال اللغة العربية فى جميع معاملاتها أو فى بعضها على الأقل ولو أدى ذلك إلى تغيير بعض مواد الدستور حتى تضطر هذه الشركات اضطرارا إلى توظيف المصريين . ولا يصح أن تكتفى الحكومة بوضع هذه الشروط ، بل ينبغى أن تراقب تنفيذها مراقبة دقيقة وألا تبدى أى تساهل فى هذه الناحية .

أما الشركات القديمة ، فمن واجب الحكومة أن تعيد النظر فى حالتها من جديد على ضوء ماوصلت اليه البلاد من رقى وحضارة وسعة فى المساحة ووفرة فى السكان ، وما وصل اليه أهلها وبخاصة المتخرجون فى معاهدها من بؤس وشقاء .

ولا يصح أن يقتصر العلاج على إفساح مجال للمصريين فى الشركات الأجنبية ، بل ينبغى أن تذلل لهم السبل ليستثمروا بأنفسهم وبشكل مباشر خيرات بلادهم . فمن المخجل أن رءوس أموال الشركات المصرية الصحيحة التى تعمل فى الشئون الصناعية والتجارية والمالية لاتزيد على مليونين من الجنيهات ، على حين أن مجموع رءوس الأموال الأجنبية التى تستثمرها الشركات الأجنبية فى مختلف المرافق المصرية قد بلغ سنة ١٩٣٧ نحو ٩٠ مليونا من الجنيهات.

على عبد الواحد وافى

ضريبة التطور

بقلم الأستاذ سيد قطب

نحن نشكو ثقل الضرائب التى فرضت علينا أخيرا ، ونعارضها فى مجلس البرلمان ونحاول دائما تخفيفها أو تنظيم أدائها بما لا يشق علينا . ولكنا فى الوقت نفسه نؤدى ضريبة أخرى أفدح من هذه الضرائب جميعا ، وأشقها كافة علينا . ذلك أننا نؤديها من نفوسنا وأخلاقنا وسعادتنا وراحتنا ... ثم من ثروتنا أخيرا .

هذه الضريبة الفادحة هى ضريبة التطور !

وإننا فى غمرة هذه الموجة الجارفة لانلتفت إلى فداحة هذه الضريبة ، وإن شكونا بعض أعراضها الظاهرة ، دون أن نفطن إلى أصل العلة . فقد شكونا الانحلال الخلقى : الفردى والاجتماعى ، وشكونا أزمة الزواج ، وشكونا اختلاف الأزياء ، وشكونا حيرة التقاليد بين القديم والجديد ، وشكونا كثيرا من هذه الأعراض ، دون أن نحاول إرجاعها إلى أصلها الوحيد العميق ... وهو التطور .

والتطور — مع هذا — سنة الحياة ، ووسيلة الفرد والجماعة إلى الرقى ، وثمرة الاستجابة لهذا الحافز الداخلى فى تركيبنا إلى التحسين والارتفاع ، والقنطرة التى تعبر عليها الانسانية من حياة الغابات والأدغال إلى حياة الجنة التى وعد بها المتقون !

فما بال التطور إذن يشق علينا هذه المشقة ، حتى ليبدو أفدح الضرائب التى تصيب حياتنا الروحية والمادية فى هذا الأوان ؟

مرجع هذا فى اعتقادى ، إلى أننا لم نتفق على أنفسنا ، ولم نجد فيها عنصر المحافظة العاقلة أو (الفرامل) التى تنظم خطواتنا فى هذا التطور ، وإن كنا وجدنا بدلها عناصر الجمود الميتة ، التى مزقتنا تمزيقا بينها وبين عناصر السرعة والعجلة ، وكلاهما يجذبنا فى عنف .

والواقع أن آباءنا وأجدادنا كانوا يؤدون نصيبهم من هذه الضريبة ، فلا بد لكل جيل من نصيب فيها ، ولكن " أقساطها " لم تثقل عليهم ، لأنها كانت خفيفة رفيقة ، ولأن خطواتهم كانت رفيقة وئيدة . ونحن لا نطالب جيلنا أن يسير على خطاهم ، ولكنا نناشده أن يرفق بنفسه فيكون وسطا .

إن الوضع الاجتماعى لشعب من الشعوب — بما فى ذلك تقاليده وعاداته واقتصاده وسياسته وتعليمه... — إنما هو ثمرة أخيرة لاستجاباته المتتالية لعوامل البيئة. هذه الاستجابات التى تترك آثارها فيما وراء الوعى ، فيسير الفرد وتسير الجماعة وفقا لما يرسب فى النفس الانسانية من آثار هذه الاستجابات المعينة ، والتى قد لا تظهر على السطح من هذه النفس المليئة بالأسرار .

فينبغى إذن أن نفهم الارتباط الوثيق بين تصرف الفرد والجماعة ، وبين الرواسب النفسية التى خلفها الزمن على طوال الأجيال ؛ وهو يخطو خطواته الوئيدة بكل شعب من الشعوب. وعلى مقدار تشابه هذه الخطوات بين الشعوب المختلفة ، يكون تشابه ما بينها فى الوضع الاجتماعى ويتوقف مدى صلاحية نقل التقاليد من أمة إلى أمة .

ولقد قربت وسائل الاتصال السريعة بين عقليات الشعوب المختلفة فى هذا الزمن ، فأصبح ميسورا أن تتقارب الثقافة العقلية بين هذه الشعوب . ولكن ترى تقارب ما بين الرواسب البطيئة بفعل عوامل الزمن الطويلة فى نفوس الأمم المختلفة؟ هذا ما لا أعتقده ، ولا تعتقده الدراسة النفسية كذلك للفرد ، والدراسة الاجتماعية للشعب .

ومن هنا يجب التريث والحذر ، حين ندعو أية دعوة لنقل تقليد أو وضع اجتماعى معين من أمة أخرى إلينا ، لأننا إذا استطعنا أن ننقل الظواهر ، فلن نستطيع أن ننتضح فى أعماق النفوس الاستعداد الباطنى لتلقى هذا الوضع ، الاستعداد الذى تنضجه السنون على مهل ، وتكونه الاستجابات الطويلة البطيئة فى النفوس .

وكل الآلام التى نعانيها اليوم من جراء التطور ، إنما كان منشؤها عدم الانتباه إلى هذه الحقيقة .

* * *

وبعد فإذا كان عالم كبير مثل "فرويد" يحاول تفسير النشاط الانسانى كله ، بل نشاط الأحياء جميعها ، إلى " الغريزة الجنسية " فنحن لا نريد أن نغلو غلوه ، ولكننا لا نغفل أثر هذه الغريزة فى ذلك النشاط .

ومن هنا يحق لنا أن نبحث أعراض التطور المفاجئ فى دائرة المرأة ، محاولين أن ننظم تطورنا فى هذه الدائرة ، لنطمئن حياتنا قليلا من هذا الاضطراب ، الذى يصيب هذا الجيل فى هدوئه وراحته وسعادته وأخلاقه .

إن القفزة التى قفزتها المرأة المصرية بعد الحرب العظمى هى سبب هذا الاختلال كله فى حياتنا الاجتماعية، وأنا لا أستطيع أن أدعو إلى احتجاب المرأة، ولا أطيق هذا الاحتجاب فى عصرنا الحاضر، ولكنى لا أفهم سفورها على الوضع الذى تلج فيه .

لقد عاشت المرأة المصرية فى ظلام الحصور، تتنفس بمقدار كما تتنفس السمكة فى الماء وتبصر النور من خلال "الشيش" حقيقة ومعنى ! وظل مجتمعنا المصرى محروما من نداوة المرأة وفضائها الكامنة، ظل مجتمعا جافا كئيبا موحشا . وكان لهذا أثر سيئ فى أخلاقنا وتقاليدنا وتربيتنا وفنوننا وكل مظاهر نشاطنا وحيويتنا .

فلما آن للمرأة أن تخرج إلى النور، وأن تتنفس فى الجو الطلق، لم تمرن على الخروج برفق وأناة، ولكنا شققنا طريقها إلى الشارع، وهى تنفض عنها بعنف أثقال الماضى، وتفتح عينيها بشدة على أضواء المدنية التى تعشى الأبصار، وتبعد عنها كل يد هادية، وكل عين راعية .

وهنا كان الانحلال الخلقى الذى نشكوه، وكانت أزمة الزواج التى نخشاها، وكان غيرهما مما تركنا الحديث فيه .

لقد كان أجدادنا يختارون زوجاتهم من داخل البيوت، لا يعرفون عنهن شيئا إلا حسب الأسرة وأخلاقها الظاهرة، وإلا أوصافا ينقلها إليهم سيدات الأسرة بعد مشاهدة العروس . وكان أجدادنا، مع هذا سعداء فى بيوتهم، موفقين فى زيجاتهم لأنهم ملائمون بين الوضع الاجتماعى الذى يعيشون فيه وبين تصرفهم فى الحياة .

وسيختار أحفادنا زوجاتهم من زميلات الدراسة، وصواحب النادى، ورفيقات الطريق . وسيكونون سعداء فى حياتهم موفقين فى زيجاتهم، لأنهم درسوا خطيباتهم، ولاءموا بينهم وبين عصرهم الذى سيكونون فيه .

أما نحن شبان هذا الجيل، فنؤدى ضريبة التطور كاملة بين أجدادنا وأحفادنا وبين آبائنا وأبنائنا، وعلى قنطرة من سعادتنا وأخلاقنا تعبر الأجيال القادمة، لا فرق فى هذا بين الشبان والشابات .

نحن الذين لا نستطيع أن نركن إلى اختيار أمهاتنا وأخواتنا من يشأن لنا من الزوجات لأننا تجاوزنا هذا الوضع الاجتماعى، ولا نستطيع أن نطمئن إلى اختيارنا من نعرف من الفتيات لأن اللواتى يظهرن لنا نبلوهن لسن خير الفتيات، ولأن أطيب الأسر لا تزال بعيدة عن الأنظار، ولا تزال فتياتها العانسات غير معروفات، فإذا خرجن ليعرفن حامت حولهن الشكوك وأذنهن الأشواك .

وهذا هو جحيم التطور الذى يغشى هذا الجيل من بين الأجيال .

أفلا علاج لهـذه الحالة ، ولا رحمة فى أداء الضريبة ؟ هناك علاج ، ولكنه يتطلب آباء وأمهات يعرفون جميعا تبعتهم الثقيلة ، وينهضون جميعا للقيام بهذه التبعة ، ويتطلب مشرفين على التعليم والثقافة يولون تربية المرأة عناية خاصة مقصودة لذاتها بين فروع التعليم الأخرى .

فأما الآباء والأمهات فواجبهم اختيار طريق للاختلاط أضمن وأشرف من هذا الاختلاط المجنون الملوث الذى نعانى آثاره فى هذا الجيل .

فى كل أسرة فتيان وفتيات ، ومن الخطر أن نطلق الجميع يختلطون بعيدا عن الأنظار — فى هذا الطور من أطوارنا الاجتماعية — ولكن الأسر تستطيع أن تتزاور بهيئتها كاملة وأن تقضى بعض السهرات فى اختلاط عائلى تحت إشراف الآباء والأمهات .

وفى هذا الجو العائلى ستنشأ صداقات بريئة ، ودراسات صحيحة ، وائتلاف روحى له ثمرته ، وسيؤدى إلى زيجات سعيدة فى كثير من الأحيان .

ولن نغنم من هذا حلا مناسبا لأزمة الزواج ، ولكنا سنغنم مجتمعا نديا بشوشا تخطر فيه المرأة المهذبة الشريفة ، تكلؤها رعاية يقظة حازمة . فتشيع فيه النشاط والأمل والابتسام وهى فى حصانة من الشر ، ومنأى عن الخطر ، وسلامة من مزالق الطريق . وسيشق هذا القول على كثير من المحافظين ، ولكنى أناشدهم أن يلقوا نظرة الى اختلاط الطريق وما وراءه ، فى حراسة الشيطان ، فسيهون عليهم حينئذ اختلاط الأسر فى حراسة الاباء والأمهات !

وأما المشرفون على تربية المرأة فسبيلهم إعداد دراسة خاصة مناسبة للفتاة ، تصلح بها للمهمة الاجتماعية العظمى التى تنهض بها ، ولقد فصلت هذا فى كلمة خاصة بعدد شهر أبريل من هذه المجلة ، فلا داعى هنا لإعادة هذا التفصيل .

أما الطفرة التى صرنا إليها فى اختلاط الطريق وفى تربية الفتاة ، فهى علة هذا الشقاء الذى نعانيه ، ونحن نضطرب بين وراثات كامنة فى دمائنا ، ومظاهر اقتبسناها ولم تمثلها نفوسنا .

وارحم أنفسنا ترحما السماء .

سيد قطب

الأسرة كعامل فى التربية

للآنسة أسماء فهمى

الأستاذة بمعهد التربية العالى للبنات

لاشك أن البحوث القيمة التى سبقت كلمتى هذه فى موضوع الأسرة قد أظهرت بجلاء خطورة الدور الذى تلعبه الأسرة فى نواحى الحياة الهامة بصفتها عماد المجتمع والأصل فى تنظيم حياة الفرد والأمة . ومهما كثرت البحوث فى موضوع الأسرة فسيبقى فى كل وقت مكان لزيادة يزيدها كل باحث خصوصا فى بلادنا التى أهمل فيها لسوء الحظ شأن الأسرة فأصبحت فى حالات كثيرة بيت الداء وقد كان ينبغى أن تكون دائما معقل القوة والحيوية والأمن والرجاء .

ولعل وظيفة الأسرة فى التربية هى أخطر وظائفها وأجدرها بالعناية . فالتربية هى وظيفة الأسرة الأصلية ، والمنزل هو مدرسة الطفل الأولى ، وقد كان فى الأزمان الخالية المدرسة الوحيدة التى يتعلم فيها ما يتصل بالروح كالدين، وما يتعلق بالخلق والدفاع عن الحياة وكسب العيش . وبالرغم من تعدد المنشآت التربوية والتعليمية والمهنية التى تضطلع بعضها بالعناية بالطفل حتى قبل ولادته لم تفقد الأسرة بعد مركزها كأهم عامل للتربية ، ومهما بلغ من تقدم تلك المنشآت ونجاحها فى أساليب التربية والتعليم فلا يمكن فى الغالب أن تحدث من الأثر فى نفوس النشء ما يحدثه المنزل الصالح فى سنوات قلائل، كما أنه قد لا يتيسر لها مع كل مهارتها وجاهها وسطوتها أن تمحو تماما فى حالات كثيرة كل الآثار السيئة التى تنتج عن تربية أسرة معوجة فى مرحلة الطفولة .

أما الأسباب التى تجعل الأسرة أهم الوسائط التربوية وأخطرها فيمكن إرجاعها إلى الأمور الآتية :

كون الأسرة بيئة الطفل الطبيعية ، فالطفل هو محور الأسرة وبدونه لا يعتبر تكوينها كاملا، وفى الأسرة يحصل الطفل على أهم عوامل النمو الوجدانى بطريقة قل أن نجد لها مثيلا فى غير الأسرة . وأهم تلك العوامل المحبة الوالدية التى هى غريزة من أقوى وأجمل

الغرائز الإنسانية . تبدأ تلك الغريزة عملها عند المرأة وتظهر مكنون قوتها والطفل لم يزل بعد جنينا ؛ وإذ يولد الطفل تتضاعف قوتها فتفيض المرأة بالحنان والرحمة على وليدها ، وتجد تلك الغريزة إشباعا ولذة فى تدليل الطفل والعناية به والتضحية من أجل هناءته ، وقد لا يكون هناك ألم أعظم من الألم الذى تشعر به الأم عند فقد طفلها ؛ لأنها تصاب فى ناحية من نواحى نفسها هى من أشد النواحى حساسية ؛ وقد قضت الطبيعة بذلك لحكمة بالغة : فطفولة الإنسان أطول طفولة بين المخلوقات ، إذ بينما يكتمل نمو أكثر المخلوقات فى بضعة أيام أو بضعة أشهر لا يكتمل نمو الطفل قبل عدة سنوات ، وفى تلك المدة الطويلة يعتمد الطفل كل الاعتماد على رعاية أمه وحنانها ، وذلك الحنان الغريزى يضع الأساس لجعل الأم خير المربيات ، ولجعل البيئة المنزلية أفضل البيئات لتربية الطفل فى المرحلة المبكرة بصفة خاصة . وذلك لأن للطمأنينة التى يشعر بها الطفل فى ظل الحنان الوالدى أكبر الأثر فى نمو الطفل وسعادته . والطفل الذى يحوم الطمأنينة والسعادة التى تسبغهما عليه المحبة الوالدية يبدو معتلا شقيا وفى حالات كثيرة يقع فريسة للشذوذ الخلقى . وهناك حالات عدة يسجلها الأطباء النفسانيون تبين بجلاء أن فقدان العطف يؤثر تأثيرا سيئا فى نمو الطفل العقلى والوجدانى كما قد يضر بصحته ، بعكس الطفل الذى ينشأ فى ظل الحنان فهو يستقبل الحياة بثقة واطمئنان بينما يدفعه حرصه الطبيعى على الاحتفاظ بتلك الرعاية إلى بذل كل ما وسعه لإرضاء من يسبغون عليه العطف ، وبذلك يتجنب كثيرا من العيوب والأخطاء التى يشعر أنها ستؤدى إلى نفور من يعنون بأمره . ومن هنا تتبين أهمية العطف الوالدى للنمو والتهذيب الخلقى بصفة خاصة . على أن فائدة المحبة الوالدية فى هذه الناحية لا ينبغى أن تنسينا ما قد ينشأ عنها من مضار إذا لم يحسن توجيهها ، وكلنا يعرف نقائص الطفل المدلل الذى يفسده التغالى فى الحنان كما يفسده التغالى فى النعيم والرفاهية ، كما لا ننسى ما قد يصيب بعض الأطفال المدللين من الأمراض النفسية القوية إذا اضطروا لمفارقة أسرتهم فى وقت من الأوقات . بل قد يصاب بتلك الأمراض بعض الراشدين فيحدث مثلا ألا تقوى الفتاة بعد زواجها على فراق أسرتها ، لشدة تعلقها بها مما يؤدى إلى فساد حياتها الزوجية ، كما قد يمتنع بعض الآباء والأمهات عن السماح لأولادهم بالبحث عن الرزق فى بلاد بعيدة حرصا على بقائهم بالقرب منهم . وعلى ذلك تكون المحبة الجاشة المتطرفة عاملا من عوامل ضعف الأبناء وتأخرهم ، على أن ذلك عيب ليس من الصعب علاجه عن طريق التوجيه والارشاد ، أما المتاعب والأمراض الخلقية التى تنشأ عن قلة العطف فعلاجها أكثر صعوبة .

أما العامل الثانى الذى يكسب الأسرة أهميتها كعامل تربوى قوى فيرجع إلى كونها أصلح ميدان لتنمية جملة فضائل يصعب فى الواقع تنميتها بسهولة فى غير جو الأسرة ، ومن هذه الفضائل الاخلاص والتضحية والثقة بالغير والتعاون ، تلك الصفات التى تعتبر حجر الزاوية

فى بناء الأسرة والتى تعتبر الأسرة البيئة الطبيعية لنموه. فإخلاص الزوجة لزوجها وارتباط أفراد الأسرة برباط المحبة والعطف وتضحية الأم والأب فى سبيل سعادة الأطفال وتعاون الجميع فى العمل تحت لواء الثقة والمودة، كل ذلك من مميزات الحياة العائلية التى تكون الصلات وثيقة بالضرورة بين أفرادها، ويصعب أن نلمسها بالوضوح الذى نلمسها به فى المحيط العائلى. ومن ثم كانت الأسرة أفضل عامل لتنمية ما يمكن اعتباره من أهم الفضائل الاجتماعية بطريقة طبيعية لا تكلف فيها ولا مشقة. على أننا لا ننكر طبعا أن الفضائل المذكورة قد تنمو فى بيئات أخرى كالمدرسة والجيش مثلا، ولكن من الحق أن نقول إن تلك من مميزات الأسرة قبل غيرها وأن نشأتها الأولى ترجع إلى الأسرة.

وليس معنى ذلك أن الأسرة ميدان للفضائل فقط، بل الواقع أن الطفل قد يلتقط كثيرا من العادات الضارة والرذائل عن طريق الأسرة إذا خبث تكوينها، ولكن الأسرة بحكم تكوينها تتطلب التعاون والثقة والوفاء، وهذا مما يرجح كفتها فى ميدان الخير ويجعلها افضل واسطة لغرس المبادئ السامية فى نفس الطفل بقليل من العناء، خصوصا إذا راعينا أن الطفل يقضى سنى حياته المبكرة بين جدران الأسرة ويكون فى تلك المرحلة شديد الحساسية سريع التأثر والتشكل لمرونة جهازه العصبى فتأثر تأثرا قويا بجو الأسرة. ومما يساعد على ذلك أيضا قابلية الطفل الشديدة فى هذه المرحلة للتقيد والإيحاء والمشاركة الوجدانية وهى عوامل قوية تزيد من سرعة امتصاص الطفل للمبادئ والعادات المحيطة به، ثم إن الطفل لشدة تعلقه بأفراد أسرته يكون بالضرورة أكثر قابلية لتقليدهم واتخاذهم مثلا له، ومما ذكر يبدو واضحا قوة أثر المنزل فى التوجيه الخلقى وهو يمتاز فى هذه الناحية على بيئات التربية الأخرى.

هذه بعض العوامل الهامة فى التربية التى شعرت أنها لا تظهر بنفس القوة فى بيئات التربية الأخرى، وقد رأيت أن أشير اليها فى هذه المناسبة بعد أن قرأت فى بعض كتب التربية الحديثة عن المنشآت المختلفة التى أخذت تنافس الأسرة فى الغرب تحت تأثير التغييرات الاقتصادية والاجتماعية مما لا يستبعد أن ينتقل الينا شىء منها. فنظرا لاشتغال كثير من النساء فى المصانع وغيرها واضطرارهم إلى ترك منازلهن من الصباح الباكر حتى المساء قامت منشآت عدة تتولى العناية بالطفل من ساعة ولادته وبعضها يتسلم الطفل بعد العام الثانى ويقضى فى تلك المعاهد اليوم بأكمله حتى تعود الأم من عملها فتحمله معها. ويلاقى الطفل فى هذه المعاهد كثيرا من العناية حيث يشرف على تنشئته المختصات من النساء، ولكن مهما بلغت العناية بالطفل فى هذه المعاهد فانها تفتقر إلى نواح هامة لا تتوافر فى غير الأسرة، وهى وإن كانت تفضل المنازل المهجورة الخالية من الأمهات والمنازل الفقيرة المنحطة إلا أنها لا يمكن أن تجارى المنزل الصالح فى تنشئة الأطفال. ومن الخطأ فى الواقع أن تعم تلك المنشآت التى قد تسهل على الأم ترك وظيفتها الأصلية كما تفقد المنزل عنصرا من أهم عناصر بهجته بينما

لا تقدم للطفل كل ما يتطلبه نموه العقلى والروحى من عطف وحب فى حين تحول تلك المعاهد بين الآباء والأمهات وبين اكتساب صفات هامة وخبرة عظيمة يحصلون عليها أثناء قيامهم بالإشراف على تربية أطفالهم .

فالإصلاح الحقيق لذلك لا يكون عن طريق حرمان الأسرة التى لا تتوافر فيها شروط التربية من الإشراف على تربية الأطفال ، وإنما الإصلاح الحقيق يأتى عن محاولة جعلها قادرة على تأدية وظيفتها الطبيعية وإزالة العقبات من سبيلها، لأنها إذا صلحت كانت أصلح البيئات للعناية بالأطفال .

وهنا نواجه السؤال الآتى : إلى أى حد تعتبر الأسرة المصرية بيئة صالحة للتربية ؟ والإجابة على هذا السؤال تستدعى استعراض أهم الشروط اللازمة لصلاحية الأسرة للقيام بالتربية ويمكن حصرها فيما يأتى :

(١) محبة الأطفال والرغبة فى وجودهم .

(٢) الكفاية المادية والخلقية .

(٣) توافر جو من الاطمئنان والثقة بين جدران المنزل .

أما بخصوص الشرط الأول فتوافره لا شك فيه ، ومما يسترعى نظر الأجنبى فى مصر شدة تعلق الآباء والأمهات بالأطفال ، وإذا كان هناك ما نشكو منه فى هذا الصدد فهو المغالاة فى العطف والتدليل مما ينشأ عنه تأخر الفطام النفسى للطفل ، وشدة اعتماد الأبناء على الآباء مما يضعف روح المغامرة والاستقلال فى النشء .

أما الكفاية المادية والخلقية فلسوء الحظ لا نجدها متوافرة . فمن الناحية المادية نقول إن ما يقرب من ٨٠٪ من المصريين على جانب عظيم من الفقر ، والفقر فى الواقع هو داء هذا البلد العضال الفتاك الذى يعتبر مصدرا لأكثر العلل والأدواء . والإحصاءات تدل على أن نحو أربعة ملايين شخص يعيشون بإيراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر ، وأن خمسة ملايين ونصف مليون لا يزيد إيراد الفرد منهم على ثلاثة جنيهات شهريا . وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية أخيرا ببحث حالة الفقر فى الأسر المصرية فى جهات مختلفة ، فتبين لها أن من بين ٣٣٣٣ أسرة درست ١٧٣٤ أسرة أى ٥٠٪ تنفق أقل من ٢٠٠ قرش فى الشهر ، من بينها ١٣٧ أسرة تنفق أقل من ٦٠ قرشا و ١٦٤ تنفق من ٦٠ — ٧٩ قرشا و ٣١٢ تتراوح نفقاتها بين ٨٠ و ٩٩ قرشا . هذه الأرقام البسيطة تعطينا فكرة واضحة عن مبلغ فقر الأسر فى بلادنا . ولا يخفى علينا ما لشدة الفقر من أثر سيئ فى صحة الطفل الجسمية والعقلية والخلقية ... ... تلك هى مشكلة المشاكل فى التربية ، ولا أمل لنا فى الإصلاح قبل أن تتحسن حالة الأسرة من هذه الناحية ... ...

بقى أن أقول شيئا عن العامل الأخير، وهو توافر جو من الاطمئنان والثقة داخل المنزل. هذا الشرط لسوء الحظ يحول دون وجوده فى حالات كثيرة كثرة المنازعات العائلية التى يسببها الفقر من جهة، وسهولة الطلاق وتعدد الزوجات من جهة أخرى بين الطبقات الجاهلة الفقيرة. و ينتج عن ذلك بالضرورة فقدان روح الثقة والاطمئنان وتفكك الأسرة، فينشأ الطفل فى جو مظلم مضطرب لايجد فيه مايحتاج اليه نموه من حنان ورعاية فوق مايقاسى من الجوع والحرمان. وسرعان ما يقذف به المنزل المضطرب إلى الشارع فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار، وفى الشارع يصبح الطفل عرضة للغواية وهو لم يتزود بوسائل الدفاع والوقاية، فيرتكب الشرور ويعيث فى الأرض فسادا. وتدل على هذه الحقيقة دراسات جرائم الأحداث التى تبين أن أهم أسباب التشرد والإجرام يرجع إلى التفكك وعدم التآلف العائلى. وأظن أن أقل ماينبغى عمله فى الوقت الحاضر منع تعدد الزوجات، وتقييد الطلاق حتى نحدد النسل من جهة، ومن جهة أخرى نقضى على بعض عوامل التفكك والنزاع العائلى الذى يكسب الطفل شراسة الخلق ويفقده إيمانه بالحياة.

والآن أخشى أن تؤدى الحقائق المرة التى ذكرتها إلى ضعف ثقتنا بقيمة أغلب الأسر المصرية كعامل تربوى. ولكن تأخر الأسر المصرية وعجزها عن القيام بوظيفتها فى الوقت الحالى لا ينبغى أن يفقدنا إيماننا بأن الأسرة هى أفضل وأقوى عوامل التربية، وإن هذا الإيمان ليحتم علينا أن نعمل جادين مخلصين للأخذ بيد الأسر المصرية الجاهلة الفقيرة عن طريق التعليم وفتح موارد جديدة للرزق وسن القوانين لحماية الأسرة. ثم نضيف إلى ذلك نشر القواعد الصحيحة للتربية، لأن تربية الأطفال ليست من السهولة بحيث نتركها تعالج بطريق المحاولة والخطأ.

أسماء فهمى

الحكومة الانجليزية وكفاحها ضد الفقر

للأستاذ سلامة موسى

الفقر من الكوارث التي تناس حضارة الأمة بمقدار قدرتها على مكافحتها . إذ هو الأصل في كثير من الأمراض ، كما هو الأصل في الجريمة أو في معظم الجرائم . وكذلك هو الأصل في تفشي الجهل والاستسلام للخرافات .

وما دام في الأمة عدد كبير من الأسر الفقيرة فإن المرض يتوطن فيها لعجز هذه الأسر عن النظافة ، وعن شراء الطعام المغذي ، وعن اقتناء اللباس الصحي ، وعن السكنى في منازل صحية . بل إن هذه الأسر لضعفها المالي تتجمع في أحياء حقيرة فتكون منها بؤر للأمراض التي يعجز الجسم عن مقاومتها لأنه جائع واهن .

وهذا الفقر يؤدي إلى الجريمة ، لا لطلب القوت فقط ، وإن كان هذا ليس بالأمر الصغير ، بل لأن حياة الفقير تخلو بالفقر من كل مغزى . فهو محروم من المباهج ومن المعرفة ومن المشاغل الحية المفيدة . وهو ضائق ببيئته وبنفسه ، وسرعان ما يلجأ الى العنف ان لم يكن ليسد حاجة هو محروم منها فلكي يهدئ أعصابه المتوترة من أثر الحرمان والضيق .

وهذا الفقر سبب للجهل . لأن الذي يعجز عن شراء الحاجات الأولية من طعام أو لباس هو أعجز عن شراء الوسائل الثقافية سواء لنفسه أو لأبنائه . والفقير لا يبالي أن يشتغل ابنه صبيا أو شابا لأنه في حاجة إلى أن يكسب منه . وهو يعارض في تعليمه ويتهرب منه بغية استخدامه . فبيئة الفقر هي بيئة التعس والشقاء تنمو فيها الجريمة وينمو المرض والجهل . ولا حق لأمة أن تسمى نفسها متمدنة ما لم تكافح الفقر بكل ما في مقدورها .

والانجليز — أمة وحكومة — يكافحون الفقر ويجعلون من هذه المكافحة مذهبا يؤمن به الجميع ، وهم ينظرون إلى الفقر كما لو كان وباء يجب أن يحاط ويحصر وتبحث أسبابه وتعالج أصوله وأعراضه . والمجهود الذي يطلب من الأمة هنا عظيم جدا . فان بيوت برناردو التي تؤوي المحرومين من الصبيان تنتشر في أنحاء البلاد كأنها واحات الرحمة والرفق بالطفولة . والمستشفيات التي يؤسسها القادرون من أفراد الشعب تفضل جميع ما صنعته الحكومة الانجليزية نفسها . والتضامن

بين الفقراء أو من يخشون الفقر وهم على حافته فى تأليف ما يسمى "جمعيات الصداقة" هو درس بليغ فى مكافحة الفقر . وليست هنا بصدد سرد التبرعات العظيمة التى أرصدت للخير فى بريطانيا ، فان كثرتها تحول دون حصرها وعدها ، ولكنى أقصر الحديث على ما تقوم به الحكومة الانجليزية فى مكافحة الفقر . ففى عام ١٦٠١ أى منذ ٣٤٠ سنة تقريبا نجد البرلمان يسن قانونا اصطلح على تسميته "قانون الفقراء" ينص على أنه يجب على كل قرية أن تعنى بالمسنين والعجزة ، وأن تمولهم وتؤويهم . كما يجب عليها أن تجد العمل للقادرين عليه من الفقراء ، وأن تعلم الصبيان بالحاقهم بالصناعات المختلفة لكى يتعاموا و يكتسبوا . ثم نجد بعد ذلك بسنوات أن هذا قد أثمر مؤسسة تسمى " بيت العمل Workhouse " فى كل قرية أو حى من مدينة . ثم صار من حق كل انجليزى محروم أن يدخل هذا البيت حيث يستحم أولا و يغير ملابسه ، ثم يعمل أى عمل تحتاج اليه القرية . ويقسم اللاجئون إلى بيت العمل فئات من حيث الجنس والسن والقدرة على العمل أو العجز عنه . وأنشئت فى كل قرية هيئة تسمى "الأوصياء على الفقراء Guardians of the Poor" تفرض الضرائب على السكان وتنفق منها على بيوت الفقراء التى تعتبر ملاجئ عامة ، ولكن الشاب القادر كان يدخلها أيضا و يعمل بطعامه ومأواه لا ينقد بنسا على عمله . أما العاجز فلا يكلف بالطبع عملا .

و بيوت الفقراء هذه هى أول المؤسسات الاجتماعية المدنية للبر بالمحروم والمتعطل والعاجز ، وقد قامت بخدمة الفقراء فى انجلترا واسكوتلاندا أجل الخدمة ، وخاصة فى أوقات الشدائد والأزمات . فقبل نحو مائة سنة تقريبا أصابت الجزر البريطانية أزمة عاتية فشا فيها التعطل وضاق الناس بمعاشهم . وتثبت سجلات "بيوت الفقراء" فى تلك السنين أن من كل ثمانية سكان فى لندن كان واحد يعيش فى هذه البيوت أو يتناول المساعدة الخارجية منها ، وقد بقيت هذه البيوت حتى عهد قريب وهى وسيلة البر الوحيدة التى تقوم بها الدولة نحو فقرائها . ولكن حدث حوالى سنة ١٩١٠ أن شرع المستر لويد جورج فى الأخذ بأساليب التأمين الاجتماعى وابتدأ بايجاد معاشات الشيخوخة . ويراد بعبارة "التأمين الاجتماعى" مساعدة المسنين الذين يبلغون الستين أو الخامسة والستين ومساعدة المتعطلين والمرضى من العمال بمنحهم أجورا أسبوعية طول مدة التعطل أو المرض ، وأيضا مساعدة العاملات الحوامل قبيل الوضع و بعده . وقد سبق الشعب الانجليزى حكومته فى هذه التأمينات المختلفة بما كان ولا يزال لديه من " جمعيات الصداقة Friendly Soeieties " وأيضا بما قامت به نقابات العمال . ونحن نذكر هنا ملخصا لأغراض هذه التأمينات :

١ — يمنح معاش الشيخوخة لمن بلغ الخامسة والستين من الجنسين . ولكن إذا كان أعمى فانه يمنحه من سن الأربعين . ويتفاوت مقدار المعاش من شلن إلى نصف جنيه فى الأسبوع . فاذا كان المسن يحصل على إيراد سنوى خاص لا يزيد على ٢٦ جنيها و ٥ شلنات فإنه

يعطى نصف جنيه معاشا أسبوعيا . و إذا كان إيراده السنوى الخاص يبلغ نحو خمسين جنيها فان معاشه الأسبوعى لا يزيد على خمسة قروش، فقيمة المعاش يحسب لتقديرها ايراد المسن الخاص . وهكذا كلما كثر الايراد قل المعاش والعكس بالعكس . ومن هذا التقدير يمكن أن يقال إن الرجل المسن والمرأة المسنة قد ضمن لهما دخل (أى مجموع الايراد الخاص والمعاش الحكومى) مقداره جنيه كل أسبوع على الأقل .

وبعض أقطار المستعمرات البريطانية المستقلة — مثل زيلندا الجديدة — تعطى هذا المعاش عند الستين . وهذا النظام قد جعل تسوّل المسنين الذى يرى فى كثير من أقطار العالم غير معروف بتاتا فى الجزر البريطانية . ولقد لوحظ منذ أن أخذت الحكومة البريطانية بهذا النظام أن قيمة "بيوت الفقراء" تضاءلت لأن تسعة أعشار الذين كانوا يعمرون هذه البيوت كانوا من المسنين .

٢ — وتأمين آخر هو التأمين ضد التعطل . وهو يعطى لكل عامل أو عاملة متعطلة يتراوح عمر كل منهما بين ١٤ و ٦٥ سنة . ويعطى أيضا لغير العمال من المستخدمين المتعطلين الذين كانت مرتباتهم تقل عن ٢٥٠ جنيها فى العام . ولكن الإعانة التى تؤدى عن التعطل يجب أن يسبقها اشتراك العامل مدة معينة من الزمن (وقت عمله بالطبع) فى دفع جزء من أجرته يضم إليها جزء آخر من صاحب المصنع ومن الحكومة ، ويتجمع من كل هؤلاء المال المرصد لإعانات التعطل، ولكن ما يدفعه العامل ليس عظيما، فان عامل الزراعة يؤدى ١٢ مليما فى الأسبوع . وعامل المصنع يؤدى ٣٦ مليما فى الأسبوع . هذا إذا كانت سن العامل أو العاملة تتراوح بين ٢١ و ٦٥ سنة . فاذا نقصت السن كان ما يطلب من العامل دفعه أقل . وعندما يأخذ العامل معاش الشيخوخة تنقطع عنه إعانة التعطل .

أما مقدار هذه الاعانة فيختلف أولا بين عامل الريف وعامل المدينة .لأن الثانى يأخذ أكثر من الأول . كما أنه يدفع أكثر منه فى وقت عمله، ثم إن الرجل يأخذ أكثر من المرأة كما أنه فى وقت عمله يدفع أكثر منها . فالرجل فى الحادية والعشرين أو أكثر يحصل على إعانة قدرها ١٥ شلنا فى الأسبوع اذا كان يعمل فى الزراعة . و إعانة قدرها ١٧ شلنا اذا كان يعمل فى غير الزراعة . والمرأة فى الحادية والعشرين أو أكثر تحصل على ١٣ شلنا فى الأسبوع اذا كانت تعمل فى الزراعة أو ١٥ شلنا إذا كانت تعمل فى غير الزراعة . فاذا كان هؤلاء المتعطلون متزوجين حصلوا فوق ذلك على إعانة العيال وهى ٩ شلنات لكل بالغ و ٣ شلنات لكل طفل فى الزراعة و ١٠ شلنات لكل بالغ و ٣ شلنات لكل طفل فى غير الزراعة بشرط ألا يزيد ما يحصل عليه المتعطل وعياله على ٣٣ شلنا كل أسبوع أى نحو ١٦٠ قرشا لكل أسبوع . ولما تفاقمت الأزمة فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٣ كانت إعانات المتعطلين عبئا

ثقيلا . لأن هؤلاء المتعطلين كانوا يبلغون أحيانا ثلاثة أو أربعة ملايين متعطل . ولكن الحرب الحاضرة بما احتاجت اليه من تنشيط الصناعات الحربية جعلت هذا العدد صغيرا .

٣ — ذكرنا الآن إعانة الشيخوخة وإعانة التعطل . والآن نذكر إعانة المرض : فالمستشفيات كثيرة جدا فى الجزر البريطانية . ولكن إذا ذهب العامل إلى المستشفى فمن يعول أهله ؟ أو قد يحتاج هو إلى العلاج دون أن يضطر إلى ترك منزله . فهو مريض متعطل عليه أن يعول نفسه وزوجته وأولاده . والتأمين الصحى هو من أعظم المخترعات الاجتماعية فى بريطانيا ، لأنه كفاح للمرض والفقر وما يجلبانه على المصاب بهما من ألوان الشقاء ، والعامل الذى يؤمن نفسه من المرض يجب أن يدفع كل أسبوع ٨ مليمات ، يدفع مثلها صاحب العمل . فاذا كانت سنه دون السادسة عشرة لم يدفع سوى ستة مليمات يدفع مثلها صاحب العمل الى أن يتجاوز هذه السن . أما ما يجنيه العامل أو العاملة من هذا التأمين فهو :

١ — اذا كان المدفوع يزيد على ٢٦ دفعة ويقل عن ١٠٤ دفعات أسبوعية يحصل العامل وقت المرض على ٩ شلنات فى الأسبوع ، والعاملة ٧ شلنات ونصف شلن . و إذا كان المدفوع يزيد على ١٠٤ دفعات أسبوعية يحصل العامل وقت المرض على ١٥ شلنا والعاملة على ١٢ شلنا فى الأسبوع .

٢ — اذا كان العامل مؤمنا ولكن زوجته ليست مؤمنة حصل لزوجته وقت الوضع على جنيهين . فاذا كانت الزوجة مؤمنة أيضا صار المبلغ أربعة جنيهات .

٣ — يعالج العامل طول مدة مرضه بالمجان على يد الطبيب الذى يختاره هو من قائمة تحتوى عددا كبيرا من أطباء التأمين .

٤ — إذا مات العامل المؤمن حصلت أرملته على ١٠ شلنات كل أسبوع . وعلى ٥ شلنات للولد الأول و٣ شلنات لكل ولد يليه دون الرابعة عشرة بشرط ألا يقل عدد دفعاته الأسبوعية عن ١٠٤ .

هذه هى أنواع التأمين ضد الشيخوخة والتعطل والمرض . وكلمة المرض هنا ينطوى التأمين فيها على تأمين الزوجة والأولاد بعد وفاة العامل .

ومن هذه الخلاصة تتضح لنا الطريقة التى تكافح بها الحكومة البريطانية الفقر ، إذ متى أمن الانسان الحرمان الذى ينشأ من الشيخوخة أو المرض أو التعطل أو الوفاة فقد أمن الفقر . وما ينفق على هذه التأمينات يبلغ بضع مئات من الملايين من الجنيهات . فمن أين تأتى بها الحكومة البريطانية ؟

قبل كل شىء يجب أن نذكر أن الأمة الانجليزية أمة صناعية قد توغل فيها النظام الصناعى . وجميع الأمم الصناعية أمم غنية . وحسبنا أن نعرف أن ميزانية الحكومة البريطانية

لا تقل فى أيام السلم عن ٧٠٠ أو ٨٠٠ مليون جنيه . والحكومة تجمع هذا المبلغ من ضرائب مختلفة ، ربما كان أهمها ضريبة الدخل التى تبلغ نحو ٤٠٠ مليون جنيه . وهـذه الضرائب خفيفـة على أصحاب الدخل الصغير ، ثقيلة على أصحاب الدخل الكبير . فمن كان دخله ٢٠٠ جنيه فى السنة يكاد لا يدفع شيئا من الضرائب ، فاذا كان ١٥٠ ألف جنيه دفع ضريبة قدرها ١٢٠ ألفا ، ولم يبق له من دخله سوى ثلاثين ألفا . وبين هذين المبلغين تتدرج الضريبة كما أنها تختلف بين الأعزب والمتزوج ومن له أولاد ومن ليس له أولاد . والحكومة البريطانية هى التى اخترعت هذه الضريبة منذ أيام الحروب النابليونية أى قبل نحو ١٣٠ سنة .

والبيئة الصناعية هى التى أوجدت هذه التأمينات لمكافحة الفقر . فقد بقيت الحكومة البريطانية قانعة بما يسمى "بيوت الفقراء" أكثر من ٣٠٠ سـنة أى منذ ١٦٠١ إلى حوالى ١٩١٠ ، ولكنها عندما رأت التعطل يزداد بحكم البيئة الصناعية الجديدة أخذت فى اصطناع هذه الأنظمة التأمينية . ذلك أن النظام الصناعى يفاجئ الأمم بنوبات من الرواج والكساد . وانتاج المصانع يزيد أحيانا على حاجة الأسواق ، أى يزيد على قدرة الجمهور فى الاستهلاك فتضطر المصانع إلى اقفال أبوابها بضعة أسابيع أو أشهر يتعطل فيها العمال . وليس العامل مشهورا بتبصره حتى ننتظر منه التدبير والادخار للمستقبل . وقد كانت النقابات تقوم بشىء من هـذه التأمينات كما كانت تفعل مثل ذلك "جمعيات الصداقة" ولكن الحكومات المتمدنة رأت أن الامن العام والطمأنينة الاجتماعية يطالبانها بتأمين العمال فاكرهت أصحاب العمل سواء أكان هذا العمل زراعيا أم صناعيا على الاشتراك فى ذلك التأمين . وقد ذكرنا هنا مثالا مما تفعله الحكومة البريطانية ، ولكن قل أن تخلو أمة متمدنة من مثل هذا التأمين ، وخاصة إذا كانت أمة صناعية تعتمد فى معاشها على نشاط المصانع . ولكن البيئة الزراعية — وخاصة حيث تسير الزراعة على أساليبها القديمة بدون الاعتماد على الالات البخارية أو التى تدار بالمحركات الكهربائية — لا تحدث فى الأمة تلك المفاجآت التى نراها فى الأمم الصناعية .

والعالم فى عصرنا الحاضر يكاد ينقسم الى قسمين أحدهما مؤلف من الأمم الزراعية الفقيرة الضعيفة ، والآخر مؤلف من الأمم الصناعية الغنية القوية .

والأمم الزراعية مطمئنة بل تكاد تكون راكدة فى اطمئنانها وفقرها . فى حين أن الأمم الصناعية مع غناها وقوتها تعيش فى خطر ، خطر التعطل والمرض والشيخوخة وإذا كان التأمين يعد من الكماليات أو المثليات عند الأمم الزراعية فانه ضرورة حتمية للامم الصناعية . ولذلك لا نستطيع أن نصف هـذه التأمينات المختلفة فى مثل بريطانيا أو غيرها من الأمم الصناعية بأنها بر و إحسان ، لأن الواقع أنها جميعا نظام حتمته ظروف البيئة الصناعية .

سلامه موسى

التعاون الزراعي في مصر

لحضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك

مدير التعاون

انتشرت الجمعيات التعاونية الزراعية فى أنحاء القطر بفضل الدعاية الحكومية التى قامت على أساس تنظيم الحياة الاقتصادية للزراع ، وذلك بتوحيد جهودهم لزيادة الإنتاج وتقليل النفقات وتنظيم تصريف المحاصيل بما يضمن لهم الربح المكافئ لما يبذلونه من جهد ومال فى سبيل الإنتاج ، وتحسين الحياة الريفية اجتماعيا برفع مستوى المعيشة ونشر الثقافة وإزالة البؤس والشقاء ، وتحبيب الحياة الريفية الى قلوب الأهلين . . وقد أدى ذلك كله الى أن تقوم الجمعية التعاونية الزراعية فى القرية مقام المصرف والمعهد الثقافى والهيئة الخاصة بالخدمات الاجتماعية .

بدأت هذه الجمعيات فى تأدية رسالتها على أكمل وجه ، إلا أن صعوبات جمة اعترضت سبيلها وحدّت من نشاطها . وأول ما اصطدمت به هو الأزمة المالية العالمية التى قضت على كل القواعد الاقتصادية والمالية ، وزعزعت أركان الثقة بين الناس ، وصرفتهم عن التضامن والتعامل الاجماعى وأخمدت فى النفوس حماسة الإقبال على الجمعيات . .

وقد استمرت الجمعيات التعاونية الزراعية على الرغم من كل هذه الصعاب فى تقديم أجل الخدمات للزراعة وأعضائها الزراع واليك البيان :

يوجد بمصر طبقا لإحصاء سنة ١٩٣٩ (٧٤١) جمعية تعاونية زراعية برأس مال قدره ١٩٤,٠٠٠ جنيه واحتياطى قدره ٦٥,٠٠٠ جنيه ، وهى تضم ٧٥,٨٠٠ زارع . وهذا عدا خمس جمعيات تعاونية مركزية يبلغ رأس مالها ٢٦,٠٠٠ جنيه ، ومالها الاحتياطى ٢,٥٠٠ جنيه وهى تضم ١٢٠٠ عضو من الجمعيات المحلية وكبار الزراع. وتخدم هذه الجمعيات جميع أعضائها طبقا للأوضاع التعاونية الصحيحة من الناحيتين المادية والاجتماعية على الوجه الآتى :

١ — التوريد

تورد الجمعيات التعاونية لوازم أعضائها من البذور والأسمدة والتقاوى متوخية تقديم أجود الأصناف وأنقاها وأوفرها غلة ، مع اعتدال السعر ، كما تقرضهم قروضا برهن محاصيلهم ، وأخرى للزراعة واقتناء الماشية والآلات والأدوات الزراعية وشراء الوقود بأبسط الفوائد .

والأصل فى الجمعيات أن تشترى لوازم أعضائها وتمدهم بالقروض اللازمة من مالها الخاص ، وهى تقوم بذلك عند توافر أموالها فتتعاقد على مشتراها من مختلف الهيئات ثم توزعها عليهم إما نقدا ، وإما لأجل بالضمانات الكافية .

ومتى كبر عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وكثرت أعمالها وتعددت خدماتها أمكنها أن تؤلف فيما بينها جمعيات تعاونية مركزية لتوريد مختلف الطلبات الزراعية من بذور وأسمدة " وتقاوى " وآلات زراعية ومواد للوقود .

ولما كانت أموال الجمعيات التعاونية الزراعية فى الوقت الحاضر تقصر عن إمداد أعضائها بكل طلباتهم فإن العدد الكبير منها يعتمد فى التمويل على بنك التسليف الزراعى المصرى وسيأتى الكلام عنه . وقد استطاعت الجمعيات أن تؤلف أول جمعية تعاونية مركزية للتوريد وهى الجمعية التعاونية المركزية للبترول لتوريد أصناف البنزين والغاز الأبيض والديزل والسولار والزيوت المعدنية .

وقد بلغت جملة الخدمات التى أدتها الجمعيات لأعضائها من أموالها الخاصة فى عام ١٩٣٧ مبلغ ٣٠٧٢٦٨ جنيها .

وبلغت جملة الخدمات لأعضاء الجمعيات من قروض بنك التسليف ٩٤٢٧٣٢ جنيها .

وتستورد بعض الجمعيات التعاونية الزراعية طلباتها من مصادر مختلفة كشركات الأسمدة ، والجمعية الزراعية الملكية ، ووزارة الزراعة . وقد بلغ رصيد هذه المعاملات فى عام ١٩٣٧ مبلغ ٢٣٣٠٥ جنيهات .

٢ — الآلات الزراعية

من بين أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية إدخال الالات الزراعية الحديثة ، وتمكين صغار الزراع من الاستفادة منها والانتفاع بمزاياها . وهى تضع لهم فى ذلك أبسط النظم التى تكفل حسن استغلالها ، فإما أن تشتريها لحسابها الخاص وتؤجرها للأعضاء بأجور تكاد توازى التكاليف ، وإما أن تشتريها لحساب كبار الزراع من الأعضاء الذين يعجزون بمفردهم عن شرائها والانتفاع بها .

وقد اشترت ١٧ جمعية جرارات حرث ، وآلات لدرس الأرز والقمح والشعير لحسابها على أن تقوم بتأجيرها للأعضاء ليتمكنوا من إعداد أراضيهم للزراعة فى أنسب الأوقات مع أتم خدمة ، ومن تجهيز محاصيلهم بأفضل الطرق التى تساعد على رفع أثمانها فى الأسواق والإقبال عليها .

وبلغ إيراد التشغيل فى الحرث فى سنة ١٩٣٧ مبلغ ١٤٣٦ جنيها ، وإيراد التشغيل فى الدرس مبلغ ٧٤١ جنيها .

وبدأت بعض الجمعيات عملها فى الصناعات الزراعية على أحدث النظم ، فقد أنشأت كل من جمعيتى العبيدية (دقهلية) وبهناى (منوفية) معملا للألبان زودته بالآلات الحديثة لانتاج مستخرجات الألبان نظيفة خالية من الغش حسنة الصناعة والمظهر ، وبلغ إيراد التشغيل فى سنة ١٩٣٧ مبلغ ٦٩١ جنيها .

٣ — التوريد المنزلى داخل الجمعيات الزراعية

تقوم بعض الجمعيات التعاونية الزراعية بتوريد لوازم أعضائها المنزلية إما جملة فتشتريها بأسعار الجملة المخفضة وتوزعها عليهم ، وإما بالتجزئة فتقيم محلات بسيطة تبيعهم مايحتاجون اليه منها .

وقد بلغت جملة الخدمات التى قدمتها اليهم فى هذا الشأن عام ١٩٣٩ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه .

٤ — مقاومة الآفات الزراعية

تتناول أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية فى مقاومة الآفات الزراعية ناحيتين فقط فى الوقت الحاضر :

الأولى — تدخين أشجار البساتين لمقاومة الإصابة بالحشرة القشرية . وقامت بهذا العمل تسع جمعيات تعاونية من الجمعيات الواقعة فى مناطق البساتين تعمل فيها ثلاث عشرة لجنة طبقا لإحصائية سنة ١٩٣٧ . وقد وجهت هذه اللجان عنايتها لمقاومة هذه الآفة فى بساتين الأعضاء أو ما يجاورها من بساتين غيرهم تحت إشراف الفنيين من رجال وزارة الزراعة .

وبلغ إيراد تشغيل هذه اللجان طبقا لإحصائية العام المتقدم مبلغ ١٠,٥١٥ جنيها وذلك فى مديريات القليوبية والمنوفية والدقهلية .

والثانية — مقاومة دودة ورق القطن ، وقد قامت بعض الجمعيات الواقعة فى المناطق الشمالية من مديريات البحيرة والغربية والدقهلية بأعمال المقاومة وتنظيمها فى جميع مزارع القطن بقراها ، ونجحت التجربة نجاحا شهدت به وزارة الزراعة فى تقاريرها السنوية ولا تزال الجمعيات مستمرة فى عملها حتى الآن .

وبلغ متوسط نفقات المقاومة فى الفدان الواحد مبلغ ٢٥٠ مليما وهو أقل بكثير مما ينفق على الفدان بطرق أخرى .

٥ — تصريف المحاصيل

من أهم أغراض التعاون تصريف محاصيل الأعضاء، فكما تورد الجمعيات لأعضائها أجود أصناف البذور والتقاوى والأسمدة، وتمدهم بالقروض اللازمة لإعداد الأرض للزراعة وخدمتها للحصول على أوفر غلة، كذلك تنظم لهم طرق تصريف هذه المحاصيل وتمدهم بالمال اللازم حتى لا يضطروا إلى عرضها فى الأسواق دفعة واحدة، وذلك حفظا لمستوى الأسعار وتناسب العرض والطلب. وتبحث لهم الجمعيات كذلك عن أفضل الأسواق فى الداخل والخارج. أى أنها تمكنهم بالاختصار من الحصول على أكبر ربح ممكن كما توفر لهم ما يناوله الوسطاء ، وتحميهم من شره التجار وتلاعبهم بالأوزان أو الرتب .

لهذا كله عنى التعاون بهذه الناحية موجها اهتمامه إلى أهم المحاصيل. وسنبين فى مقال قادم إن شاء الله كيفية تصريف المحاصيل المختلفة ومقدار ما يؤديه التعاون من خدمات جليلة فى هذا السبيل ما

ابراهيم رشاد

واجبنا الاقتصادى
فى الحالة الحاضرة

لحضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك

إزاء ما تجتازه البلاد من غلاء الأسعار وجشع التجار ، كان لزاما على كل مفكر أن يعمل جهد استطاعته فى حفظ مستوى المعيشة الاقتصادى فى حالة تسمح للفقير وللموظف الصغير أن يعيشا فى يسر . وليس هناك من دواء ناجع ومن طريقة ناجحة إلا التعاون كما قال الأستاذ " شارل جيد " وهو من أكبر علماء الاقتصاد فى فرنسا : " ليس ثمت وسيلة طريقة ناجحة لا يتسرب اليها الشك فى حفظ أسعار المواد الغذائية غير انتشار الجمعيات التعاونية ، وكل طريقة خلافها مقضى عليها بالفشل ، خصوصا فى زمن الحرب " .

لذلك ، وأمام هذه الظروف العصيبة ، فكرنا فى حماية المستهلكين بمدينة القاهرة ، بإنشاء جمعية تعاونية عامة تقوم بشراء لوازم سكان المدينة من المواد الغذائية وغيرها لتبيعها إليهم ولا يخفى ما لهذا المشروع من أثر محمود فى تحديد السعر وجودة البضاعة واستيفاء المكيال والميزان .

نضيف إلى هذا أن المستهلك وهو البائع والشارى ، يجنى كل الفوائد التى كان يربحها الوسيط ، لأن للمستهلك فائدتين تعودان عليه : فائدة على رأس ماله باعتباره التاجر نفسه وصاحب رأس المال ، والباقى من الربح يوزع بنسبة مشتريات الأعضاء ، كل على قدر مشتراه ، ويسمى " العائد " ، وهذا ما انفرد به التعاون دون النظم الاقتصادية الاخرى ، لأن هذه الأرباح كانت تضيع بين الوسطاء من السماسرة والمرابين ، ولا غرو إذا ما عرف التعاون فى كلمتين وهما (حذف الوسيط) .

ولا يخفى أن للتعاون جانبا معنويا لا يقل فائدة عن الجانب الاقتصادى وهو :

١ — أن الأعضاء حملة الأسهم متساوون فى الأصوات ، أى أن صاحب الأسهم القليلة كصاحب الأسهم الكثيرة ، كلاهما له صوت واحد ، وهذا هو الجانب الديمقراطى .

٢ — كل عضو له حق الترشح لعضوية مجلس الإدارة أو أية لجنة أخرى من اللجان الإدارية إذا آنس فى نفسه الكفاية ، فلا يحول بينه وبين الترشيح مال أو نسب أو دين .

٣ — أن يتعود الأعضاء شراء بضاعتهم بالنقد فيضمنوا موازنة مصروفاتهم بمواردهم ويقيهم ذلك شر الدين الذى هو همّ بالليل وذل بالنهار .

٤ — باب العضوية مفتوح لكل فرد يتوفر فيه حسن الخلق .

٥ — أن هذه الجمعيات لا دخل لها فى الشئون السياسية أو المسائل الدينية ، أى أن كل عضو حر فى عقيدته ، ولا يجوز أن تكون ساحة الجمعيات التعاونية مباحة لإثارة المشاحنات الحزبية أو المناقشات الدينية .

٦ — أن رأس مال هذه الجمعيات لا يقف عند حدّ محدود ، وبناء على ذلك لايقف عدد الأعضاء عند حدّ محدود .

٧ — أن يخصص جزء من الربح للإصلاح الاجتماعى .

* * *

هذه هى المبادئ الرئيسية التى يقوم عليها مشروع جمعية التعاون المنزلى لمدينة القاهرة ، وعلى هذه المبادئ نفسها قامت أولى الجمعيات التعاونية فى انجلترا فى مدينة "روتشديل" بالقرب من مانشستر بانجلترا ، فقد أسسها سنة ١٨٤٤ ثمانية وعشرون عضوا برأس مال قدره ٢٨ جنيها . وها هى الأيام تثبت قوة دعائمها وصحة المبادئ التى قامت عليها وأتت بثمار غير منتظرة وفوائد جمة . واليوم مضى عليها مائة سنة إلا أربع سنوات ، وأصبح رأس مال الجمعيات التى تكوّنت على غرارها فى انجلترا يزيد على (١٨٣ مليون جنيه) وعدد الأعضاء يزيد على ثمانية ملايين . واذا فرضنا أن كل عضو يمثل خمسة أعضاء فى أسرته فيكون أكثر من ثمانين فى المائة من الشعب البريطانى يتعاون عمليا .

من هذا نرى أن التعاون أصبح وضعا من أوضاع المدنية الغربية الحديثة ، ومن أقوى دعائم الاقتصاد فى تموين الشعب وحفظ مستواه فى زمن السلم والحرب ، حتى قال فيه السياسى الكبير المستر "لويد جورج" : "كان للجمعيات التعاونية الأثر الأكبر فى تموين الشعب البريطانى و إمداده بأهم حاجاته فى مدة الحرب الكبرى ، ولقد قامت بتلك المهمة خير قيام حين عجزت جميع الهيئات الأخرى عن ذلك" .

* * *

وليست الحركة التعاونية والدعوة إليها وتأسيس جمعياتها حركة خيرية ، بل هى حركة اقتصادية عميمة النفع على كل فرد يساهم فيها ، وهى كما قال أحد أساطين التعاون الأستاذ "هوليوك" :

"ما كانت الحركة التعاونية استجداء أو عملا خيريا يقوم به القادرون لمساعدة المحتاجين، وإنما هى حركة اعتماد على النفس لضمان تحقيق مصالح الفرد والمجموع معا ، فيها للضعيف ما للقوى من الحقوق".

وكما قال الأستاذ "فاى" : "إن التعاون هو اتحاد بين البشر أكثر من أن يكون اتحادا بين رءوس الأموال" .

وقد سبقت دعوة القرآن الكريم كل دعوة فى سبيل تحقيق المنافع العامة والخير الشامل فقال تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" ، والتعاون عندنا هو أساس البر . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه" ، ومن الأقوال المأثورة : "ما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط" .

ولا يغيب عن الأذهان أن التعاون هو نظام شعبي يجب أن يقوم بتحقيقه أفراد الشعب، يرعونه بأنفسهم ويحرصون عليه وعلى إنجاحه بكل ما فى وسعهم .

وإذا كنا وجهنا الدعوة إلى حضرات الموظفين وطلبنا معونة الحكومة فى نشر الدعوة ، فلأننا نعتبر أفرادها أعضاء من جسم الشعب الذى اختارهم لخدمته ، وأن واجبهم الأول بصفتهم أبناء لهذا الشعب الكريم أن يساهموا فى كل عمل يعود عليه بالنفع ، وأن جمعيات التعاون هى خير ما يشجع من الجميع . ولنذكر هنا كلمة الأستاذ الفاضل الدكتور ابراهيم رشاد بك :

"على الأمة أن تعاوننا إلى أن تزول عن التعاون الصبغة الحكومية ، وذلك بإدراك التعاون وتقدير رسالته وأثره فى النهضة والتقدم . وما دامت الحركة منها ولها فإن اشراف الحكومة عليها لا يخلى الأمة من الواجبات نحوها فى الحاضر والمستقبل" .

وإنى أختم كلمتى بالشعار الخالد الذى اتخذه التعاون ميزة له ، وهو أن يعيش الفرد للمجموع كما يعيش المجموع للفرد، ويد الله مع الجماعة ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

عبد الرحمن فهمى

المرأة وقضية الفلاح

بقلم الآنسة ابنة الشاطئ

حين أتحدث عن دور المرأة فى الإصلاح الريفى ، ينصرف ذهن الأكثرين من القراء إلى عمل محدود لا يتعدى الإرشاد إلى النظافة والعناية بالصغار ، وتلك مهمة ضئيلة يحسن القيام بها عامل مأجور ، ولكن وراءها مهمة أخرى جليلة نبيلة ، لا يحسن النهوض بها إلا فتيات كريمات نبيلات ، لأن فيها معنى من معانى الأنوثة بما تنطوى عليه من رحمة وحنان و إيثار .

من شأن المرأة وحدها أن تحس شقوة الفلاح ، وأن تهتز لمأساته الكبرى وتتأثر بمحنة الإنسانية فيه .

من شأن المرأة وحدها أن تثور على الشقاء الأليم الذى يخبط فيه إنسان منا وعامل مجاهد فينا ، وأن تنكر هذه الحياة الذليلة المريضة التى فرضت على الفلاح قرونا طوالا فقذفت به وراء إنسانيته و إنسانية الناس جميعا .

من شأن المرأة ، حين تمر بتلكم الأشباح الآدمية التى تنتشر عبر الوادى عاملة مجاهدة ، أن تقف لحظة لتنصت إلى النداء الخافت الذى يصدر عن الأشباح الهزيلة الشاحبة ، ولكن الرجال عنه فى شغل ، لأن لهم من خطير الأمور ما يعنيهم أكثر من العطف على الأشقياء المحرومين .

فالمهمة الأولى للمرأة إذن ، أن تحس شقوة الفلاح وتجاهد فى إذاعتها فى نفوس الناس ، وتلك مسألة لا بد منها لنجاح قضية الفلاح ، ذلك لأن هذه القضية تطلب رد الحقوق الشرعية إلى الفلاحين ، وذلك عبء يحسه الناس ثقيلا مرهقا لأنه يشمل بضعة ملايين من مواطنينا التعساء . وقد أساغ الناس مأساة الفلاح قرونا من الزمان ، وهم لا يأبون أن يسيغوها قرونا أخرى ، لكى يعفوا نفوسهم من عبئها المرهق الثقيل .

كل جيل يشفق من حمل عبء الإصلاح ، ثم يتغافل عنه زاعما أنها خطيئات الأجيال ، وألا بأس على الفلاح من الانتظار قرنا آخر ، وهو الذى قد أطاق الشقاء قرونا .

كل جيل يرفض أن يصحح أخطاء من سبقوه ، ومن ثم بقيت قضية الفلاح حيث تركها الزمن منذ بزغ التاريخ ، سافرت الينا عبر القرون ، حتى انتهت الينا ثقيلة مرهقة .

ولن ينهض بعبء الإصلاح والتفكير ، إلا جيل يحس شقوة الفلاح وينكرها ، ويأبى أن يسيغ هـذه المحنة الإنسانية الكبرى . والإحساس بشقاء الفلاح أمر تنهض به الأنوثة الكريمة الرحيمة ، وتعلنه إلى الناس ، لتبشر بالدعوة الإنسانية إلى التكفير عن خطيئات القرون .

هـذا عمل تنهض به النساء ، لأنه يتصل بالعاطفة ويتكئ على العاطفة ، والعواطف لا دخل لها فى حساب الرجال ، بل لعلها عندهم مظهر من مظاهر الضعف ، أو من أحلام الشعراء وأوهام الحالمين !

هذه العواطف الإنسانية هى صاحبة الدور الأول فى قضية الفلاح ، لأنها متى أثارت فى الناس صدق الشعور بشقاء هذا الإنسان ، ثارت نفوسهم بشعور نبيل ، يرفض أن يسيغ ما أساغته الأجيال السابقات ، ويستجيب للدعوة الإنسانية التى تعلن حق الفلاح وتطالب بردّه إليه ، بعد أن سلبته إياه العصور والأجيال .

لو أن جيلا مضى قد أحس شقوة الفلاح ، لفعل شيئا فى سبيل إنقاذه من محنته . ونحن نحسن الظن بهذا الجيل ، ونرجو أن يكون للعواطف الإنسانية دخل فى حسابه ، تلك العواطف تبشر بها من نساء الجيل من ثار قلبها لشقاء الفلاح واهتز لمأساته ، يومئذ يستجيب الرجال إلى الدعوة ، ويبرئوا مصر من ذلكم المرض الذى يشوّه مجد ماضيها ، ويثقل خطاها فى فجر عهدها الجديد .

لم تفعل الأجيال السابقة شيئا للفلاح ، لأن المرأة لم تستطع من قبل أن تحدّث عن شقاء الفلاح ، وتعلن عن مأساته ، وتوقظ الضمائر الإنسانية المعطلة .

إن وقت العمل فى المسألة الريفية لم يحن بعد ، لأننا مازلنا نطيق ما لا يطاق ، ونسيغ الشقاء والمرض والذل فى مواطنينا من بنى الإنسان ، ولن نستطيع بهذا الشعور المعطل أن نفعل للفلاح شيئا . إنما يحين وقت العمل ، حين تقوم المرأة فى كل بيت ، وفى كل قرية ، وفى كل مدينة ، بإيقاظ عواطفنا الإنسانية المعطلة ، فتتألم لشقوة البائس ، وتهتز لصيحة الجائع المحروم ، ويأبى أحدنا أن تصيبه التخمة وعلى مقربة منه مخلوق يموت من الجوع .

عندئذ فقط يحين وقت العمل ، ويجوز لنا أن نتطلع إلى الغد المرجو فى ثقة و إيمان ، فتبرأ مصر من مرضها العضال ، وتتجه الجهود إلى إصلاح القرية و إنهاض الفلاح .

وهنا يكون للمرأة دور آخر فى حركة الإصلاح، ذلكم هو دور الإرشاد الاجتماعى فى الريف، وتنظيم الحياة البيتية وحسن توجيهها. وذلك أمر لا يستطيع النهوض به غير الفتيات الصالحات، لأن الأبواب والقلوب فى الريف ؛ تفتح للفتاة دون الفتى ، والصدور تتسع لتقبل نصائحها وإرشادها، أكثر مما تتسع لقبول فلسفة الشبان ، ومن ثم كانت محاربة القذارة والمرض والفقر والجهل فى البيت الريفى ، تتم على يد المرأة الفلاحة بإرشاد الفتاة المثقفة الكريمة .

تدخل الفتاة الدور دخول صديقة محبة ، تقدم خدمتها لأهل الدار ، وتضع تجاربها لإسعادهم ، وهناك فى الداخل ، ترشد ربة البيت إلى واجبها كزوجة وأم ، وتعلمها طريقة تنظيف البيت فى أسلوب بسيط مؤثر. ولها أن تعتمد على الصداقة والحب فى تنفيذ رغباتها ، دون أن تفرض أوامرها فرضا . ومتى ظفرت الفتاة المرشدة بمكان من قلوب الفلاحين ، أصبحت كلمتها أمرا لا يخالف ورغبتها غالبة لا تعصى .

إن الفتاة تملك للفلاح الشيء الكثير، ذلك أمر نؤكده ونؤمن به، فقد جربناه فى مزارع الجمعية الزراعية ببهتيم ، ورأينا كيف تستطيع الفتاة — ببساطتها وكرمها وتواضعها — أن تهيء الفلاح للانتفاع بالجهود الموفقة التى بذلت لإصلاحه هناك ، وأن تعده للاندماج فى البيئة الصحية الصالحة التى هيأتها الجمعية لزراعها .

ألا إن الريف فى حاجة إلى آلاف الفتيات الكريمات اللائى تربطهن بالريف صلة أسمى من صلة الوظيفة ، فتيات ينذرن لأداء واجبهن الإنسانى غير مسوقات ولا مأجورات ، فتيات بسيطات كريمات يعرفن الريف ويعطفن على ساكنيه ، ويسعين لتخفيف شقائهم وإشعارهم بإنسانيتهم .

ألا فلتنهض الفتيات فى كل بيت وكل قرية ومدينة ليبشرن بالدعوة الإنسانية الكريمة، ويوقظن الضمير الإنسانى المعطل ، ثم فليندمجن بعد ذلك فى قافلة الإصلاح عاملات مرشدات ، يؤدين حق الله والإنسانية والوطن ، لأولئكم المواطنين الأذلة التعساء .

ابنة الشاطئ

عمارتنا وطابعها القومى

للدكتور سيد كريم
الأستاذ بكلية الهندسة

لست أول معمارى يرفع الصوت مناديا بحاجتنا إلى طراز قومى ، فقد سبقنى الكثيرون ولم يطلبوا فقط أن يكون لنا طراز قومى بل ذهبوا الى ماهو أبعد من ذلك ، فوضعوا له أسسا وقواعد. وتنبأوا بما يجب أن يكون عليه هذا الطراز، وبما يجب أن يتشكل به من ابتكارات واقتراحات اقتبست من الطرز القديمة بعض خصائصها ، أو وجدت بين حلياتها مرجعا لزخارفها ، بينما رأى البعض الاخر تكوينه عن طريق مسابقات محلية أو عالمية تحدد أشكاله وقواعده ، ومع ذلك فسرعان ما تلاشت تلك النداءات فى ضجيج عجلة العمارة وهى تندفع فى طريقها الذى تشقه هى لنفسها ولم تكن كل محاولة أو اقتراح ، أكثر من ضربة مجداف فى تيار جارف تحاول تغيير سير مجراه . لقد طلبوا فى كل مرة تحديد الدواء ونسوا تشخيص الداء نفسه، فقبل أن نتكلم عن حاجتنا الى طراز قومى لعمارتنا يجب أن نعرف ما هى العمارة وكيف تلون طابعها من عصر الى عصر وتغير فى أمة عن أمة .

لم يخطئ "جوته" عند ما قال إن العمارة موسيقى متجمدة فهناك علاقة وطيدة بين الموسيقى والعمارة أثبتتها الأبحاث الحديثة ، فاذا كانت الموسيقى هى ترجمان العاطفة فتلك العاطفة قد تركت طابعا على الفن المعمارى ، فالموسيقى العربية ذات الأنغام المتقاربة والتكرار المستمر فى النغمات الثانوية ، يمكن قراءتها بسهولة فى مبانى الطراز العربى ، ذات التكرار السطحى المستمر بالنسبة للعقود والفتحات ، كما أن الترادف المحور للنغمة الواحدة وجد له معادلا فى العقود والزخارف المستمرة ، كذلك الموسيقى الألمانية القديمة باختلاف طبقاتها والانتقال من الطبقات العميقة والأنغام الثانوية التى تتبعها الأنغام العالمية المركبة وتوجد لها مراجع ناطقة فى طراز العمارة التى سايرتها فى هذه العصور ، كما أن العلاقة بين موسيقى الأوبرا فى كل عصر ، واختلاف أنغامها وطبقاتها كانت لها مراجع فى عمارة الرينسانس فى كل دولة ، وموسيقى الشعوب الهمجية وهى ليست الا عبارة عن نقر متواصل تجمدت وتمثلت فى عمارتهم التى هى عبارة عن أكواخ طينية متراصة ، وموسيقى الجاز بند الحديثة التى روعيت فيها سرعة فهمها

وتأثيرها التوقيعى الظاهرى السريع قد تمثلت فى مبانى الطراز الابتكارى أو طراز التطور الذى جمع التنافر وعدم التجانس والذى يجذب العين لأول وهلة ثم لا يلبث الانسان أن يمله بسرعة .

لم يخطئ "بارنس" عند ما قال إن العمارة فن مجسم اذا كان قد كشف تلك العلاقة عند ما كانت العمارة قد وضعت فى ذلك الوقت فى رأس قائمة الفنون ، ففى العصور التى تغلب فيها النحت والتصوير والزخارف ، وتغلغلت فى جميع مرافق حياة الانسان ومعيشته ، طبعت صورتها على جميع المبانى ، بل نحتت المبانى كالقطع الفنية الزخرفية . ونظرة سريعة الى أزياء ملابس العصور الوسطى الزخرفية وما قابلها من عادات الانسان التقليدية الزخرفية ، والتى ضحى فى سبيلها بالمنفعة والراحة سواء فى داخل مسكنه أو فى مجتمعاته العامة نجد تلك العلاقة واضحة جلية ، كذلك تركت الصناعات اليدوية الفنية الدقيقة من حفر وتطريز فى العصر العربى أثرها فى الطراز المعمارى ، كما أن كلا من موجات الكوبزم والريالزم قد ظهر أثرها فى العمارة نفسها ، وكما ظهر فن الصناعات الآلية والتى حلت محل الصناعة اليدوية على طابع العصر الحديث .

ولم يخطئ "اوتر" عند ما قال إن العمارة هى الصفحة التى تقرأ فيها ثقافة الشعب على حقيقتها وهذه لا تحتاج الى شرح ، فثقافة العصور الوثنية والخرافية ظهرت جلية فى طرز عمارها ، وثقافة الشعوب الهمجية قرئت على أسطح أكواخها ، وعند ما مالت ثقافة الأمم نحو الفنون على أنواعها انطبعت تلك الفنون على مبانيهم من نحت ونقش وتصوير ، بل جسمت المبانى نفسها ، وعند ما صارت ثقافة العالم نحو المدنية العلمية الآلية الحديثة نفضت العمارة عن نفسها تلك الزخارف المستعارة وسارت فى طريق الصناعة والاختراع لرفع مستوى المعيشة الاجتماعية .

ولم يخطئ "بيتر ماير" عند ما قال إن العمارة هى سجل مبادئ الشعب السياسية ، فتطور الحالة السياسية يتبعها دائما تطور فى العمارة ، فلكل حرب من الحروب أثرها فى العمارة ، ولكل ثورة من الثورات الانقلابية انقلاب فى العمارة ، فنظرة واحدة الى العمارة الألمانية الحديثة والتى طبعت بطابع الدكتاتورية بمبانيها الضخمة التى تنطق بالقوة والسيطرة والنزعة الحربية ، ثم مقارنتها بمبانى الطراز الرومى الحديث والذى اختفى منه فارق الطبقات وظهرت فيه روح الشيوعية مجسمة ، حيث شمخت مبانى العمال برأسها وسيطرت على طراز الأمة أو طابعها ، ثم العمارة الفرنسية غير المتجانسة ، التى جمعت من كل الطرز الشيوعية أو الزخرفية والشرقية متجاورة ، ثم العمارة الانجليزية ، التى مالت نحو التقاليد مع الخطوات البطيئة والثابتة نحو التطور مع التجانس القومى ، ثم العمارة السويسرية المتجانسة والتى تمثلت فيها الديمقراطية الحقة وبعدها عن المظاهر الشكلية ، مع التعمق فى التعاون القومى ، لدليل على صحة نظريته .

كذلك لم يخطئ "ارفنج بيند" عند ما وجد الحلقة المفقودة بين أشكال الطرز المعمارية المختلفة وأشكال الشعوب وأزيائهم ، فهناك علاقة بين جسم الإغريق بحرامه وعضلاته وعضلات جسمه العارى ، وأعمدة مبانيه الزوريك ذات الخطوط الطولية القوية البسيطة التى تطورت مع تطور معيشته وملبسه ومظهره حتى كسيت بمختلف الزخرف والنقش عند ما وصل إلى ماسموه بعصره الذهبى ، ثم العربى بعمامته وقفطانه وتمشيهما مع المبانى التى تكسوها القباب والتقاسيم الطولية والعرضية ، وحجاب المرأة وما قابله من حجاب المسكن العربى ذو الحوائط العالية الخالية من الفتحات التى إن وجدت أخفيت تحت براقع كثيفة من المشربيات ، كما أن العلاقة بين أسطح المبانى الصينية المائلة وتمشيها مع أغطية الرأس وميل فتحات العين والحواجب ، ثم ذلك التشابه الكبير بل الطرز الفرنسية القديمة المكدسة بالزخارف وملابس القوم وتصفيف شعر الارستقراط المجعد والمموج على أنواعه ، كما ذهب ارفنج الى أبعد من ذلك ، حيث أثبت أن قطاعات الكرانيش المختلفة للمبانى لم تأت عفوا إنما هناك روح أملتها ، إذ أمكنه إيجاد العلاقة بين أشكال وجوه الأشخاص الجانبية Profie للأجناس المختلفة وعلاقتها بقطاعات تلك الكرانيش وخطوطها ومنحنياتها .

لم يخطئ واحد من هؤلاء إذا كان قد نظر إليها من جهة واحدة . . . من الجهة التى يحس بها أكثر من غيرها ، فالطراز المعمارى يكون نتيجة لمؤثرات ومتوازيات تعمل مشتركة على تكوينه وطبعه بطابع العصر والمكان .

أما المؤثرات فأولها الجغرافيا وطبيعة المنطقة ، ولها تأثيرها الشكلى والنفسانى كمبانى الأراضى المنبسطة الخضراء التى اختلفت عن مبانى الصحراء وعن مبانى الجبال وهكذا ، إما للتأثير الشكلى أو لعلاقة الألوان ببعضها .

ثم الجيولوجيا التى مدت العمارة بالمواد . . مواد البناء القومية ، وتتبعها طرق الإنشاء الملائمة لها ، فوضعت الأعمدة الضخمة والحوائط المائلة للعمارة الفرعونية ، والعقود والقباب فى مبانى الطوب .

ثم الجو والمناخ من اتساع الفتحات تبعا لحرارة الشمس وقوة الضوء ، إلى الأسقف المسطحة والمائلة تبعا لغزارة الأمطار .

ثم الدين والعقائد وأثرها واضح فى كل طراز معمارى .

وللتاريخ أثره فى العمارة ، فطراز البلد يتغير ويتكون من العوامل التاريخية مجتمعة ، ويكاد يكتب الطراز المعمارى التاريخ على صفحات مبانيه ، وأقرب مثل لذلك مصر منذ بدء العمارة الفرعونية فيها إلى وقتنا هذا ، فقد طبع العرب طابعهم على المساجد وخلفوا العقود والقباب ،

وجاء الفرنسيون بطرازهم المجدد والأتراك بقبابهم المنخفضة ، والانجليز وقد بذروا بذور الطراز القوطى ، ثم جاءت العمارة الحديثة من جميع النواحى فتخبطنا بين أركانها عند ما حاولنا تقليد ظواهرها قبل فهم أغراضها .

وللحياة الاجتماعية أثرها ، فطالب الانسان دائما فى تغيير ، ولكل عصر مبان جديدة ، فكما أن المعابد طراز عصر والمساجد طراز آخر فستكون ناطحات السحاب ومبانى المكاتب طراز عصر آخر .

أما المتوازيات ، أى نتيجة المؤثرات منفردة أو مشتركة فهى الأزياء والموسيقى والعادات والطباع ومكملات الحياة من طرق للواصلات وأثاث للمسكن ، ثم الفنون الجميلة وتمثلها جميعا الثقافة العامة .

فالطراز القومى هو إذن التعبير الصريح عن تلك المؤثرات ومرآة تنعكس عليها جميع المتوازيات ولا يمكنه أن ينحرف عنها .

إن للعمارة عندنا طابعا قوميا أو طرازا خاصا بها تنعكس على صفحته جميع المتوازيات ، فعادتنا التى أصبحت وليس لها اتجاه واحد : فهذا يقلد الغربى فى حركاته وسكناته ، وآخر فى عاداته وحفلاته ، تقليد الأعمى ، وثالث لازال محتفظا بالقديم يعيش العيشة الشرقية المقفلة ، ورابع وخامس وهكذا ، كذلك أزياؤنا جمعت من جميع الشعوب والعصور فى آن واحد . فلنقف هنيهة فى أى شارع من شوارعنا الكبرى ونحصى ما يمر بنا فى مدة لا تزيد عن العشر دقائق من أنواع الملبس ومختلف الأزياء . سنرى لابس العمامة والبدلة ، والجلابية والفراك ، والجلابية والجاكتة ، والقميص والسروال ، والملاية اللف والبرقع والبشمك والدكولتيه وو الخ ، ولكل مجموعة منها نماذج وعينات لا حصر لها ، فهى ليست بغريبة عن طابع الشارع بأكمله وما يحويه من تناقض يتوازى مع تلك الأزياء ، فطرق مواصلاتنا فى نفس الشارع جمعت بين العربة الخطور طراز القرن الماضى ، والسيارة مودل سنة ١٩٤٠ والعربة السوارس والعربة الكارو وراكب الجمل والحمار متجاورة ، ثم تقارنها بموسيقانا القومية الحديثة التى خلطت بين التقاسيم التركية والأوبرا الطليانية والتانجو الاسبانى والفالس النمساوى والموال البلدى ، فى دور واحد ، وقس على ذلك جميع مرافق حياتنا الأخرى .

فالعمارة ما هى إلا المرآة التى انعكست على صفحتها جميع تلك المتوازيات بجمعت من جميع الطرز فأخذت من العربى عقوده ، ومن الكلاسيك نسبه ومن الرينسانس محاوره ومن الطراز الحديث اسمه .

فمن الخطأ أن نحاول ابتكار طراز قومى أو ننادى بتحديد طراز قومى لعمارتنا ، فكيف نطالب من المرآة أن تعكس غير الواقع ، غير الحقيقة المؤلمة ، كيف نفكر فى تغيير الخيال المنعكس على صفحة المرآة وتترك الجسم المنكوس نفسه .

لقد كان لنا طراز قومى له طابعه وعاداته ومتوازياته ومواد بنائه وطرق إنشائه . . وهو الطراز الفرعونى ، وذلك عندما كان لكل قوم ثقافة مستقلة بين حدود وطنه . مرت على ذلك الطراز أجيال ارتبطت ثقافتنا فيها بثقافات الدول المجاورة فطبعنا بتلك الثقافة الجديدة المشتركة . أصبحت لنا عادات غير تلك التى ورثناها عن الفراعنة ، ودين جديد له تقاليده وشرائعه ، وحلت مواد جديدة للبناء من طوب وخشب وزجاج محل الجرانيت والصوان وطرق جديدة للإنشاء فأصبح عندنا طراز منطقى (فى منطقة تمتد من بلاد العرب شرقا إلى اسبانيا غربا) قطع الصلة بيننا وبين الطراز القومى . . . . وها هى عدة أجيال أخر قد مرت ارتبطت خلالها ثقافات المناطق بعضها ببعض أوهى فى طريق الارتباط . بدأت ثقافة العالم ومدنيته تسير فى طريق واحد ، بدأت جميع المتوازيات من طرق للمواصلات إلى أزياء للملبس وعادات ووسائل اللهو تتجه فى اتجاه واحد ، كان لتلك المدنية العلمية الآلية الحديثة أثرها ، مدتنا بمواد جديدة للبناء من حديد وخرسانة وغيرها من انتاج الصناعة الحديثة وطرق جديدة للإنشاء وقطعت الصلة بين عمارتنا المنطقية وعمارتنا الحالية حتى المؤثرات الجوية والجغرافية التى حددت فوارق الطراز المنطقى فى أمة عن أخرى بدأ العالم يسيطر على معظمها ن مقاومة للعوامل الجوية ، إلى تكييف للهواء مما لا حصر له ، فأصبح للعالم أو سيصبح له طراز عالمى أو طراز مشترك .

ولكن كما أن الطراز المنطقى أو العربى قد اختلف على مر الأيام فى مصر عنه فى العراق وأسبانيا بفروق سطحية تبعا لبعض الفروقات الجوية والاقتصادية والجيولوجية فكذلك الطراز العالمى الذى هو طابع المدنية الحديثة سيختلف بعد نموه وتكوينه فى كل دولة عن الأخرى كالعمارة اليابانية الحديثة والسويسرية والتركية والطليانية والفرنسية الحديثة التى كان لكل منها طراز تاريخى دام أجيالا ، فكل منها قد قطعت الصلة بتلك الطرز الموروثة وانطبعت بطابع العصر والقومية .

لوكان الطراز هو العقود والقباب ونسب الوحدات فلا يجب أن ننسى أن الصراحة فى التعبير عن مواد البناء وطرق الانشاء الخاصة بكل منها هى التى حددت تلك الأشكال والنسب ، فالعقود بأشكالها والأعمدة بنسبها والحوائط بأسماكها نشأت كلها على أساس إنشائى صريح مرتكزا على علم مقاومة المواد . إن العقود التى بناها العرب بالطوب غير تلك التى بنوها بالحجر الجيرى ،

غير تلك التى بنوها عند ما استعملوا الحجر الرملى ، فلو بنى قدماء المصريين بالطوب والخشب لما غطوا فتحاتهم بالكمرات والأعتاب ، ولو بنى العرب بالخرسانة والحديد لما لجأوا الى العقود والقباب لتغطية الفتحات والصالات .

لست أفهم أن تبنى العمارة فى مصر وفى القرن العشرين بالخرسانة المسلحة والحديد ثم تغطى بالبياض الذى نرسم عليه الحجارة والطوب .

لست أفهم أن تبنى شرفات عماراتنا بالخرسانة المسلحة ونعلق فى أسفلها كوابيل من الجبس باسم الطراز فأصبحت الشرفات تحمل الكوابيل بعد ما كانت الكوابيل تحمل الشرفات .

لست أفهم أن نعطى الأعمدة الخرسانية نسب الحجر والطوب ونترك داخلها خاويا أو نبنيها بالحديد ونكسوها بحلة مستعارة من الجبس والسلك تقليدا للطوب والحجر .

لست أفهم أن نبنى بالحديد والخرسانة ونغطى فتحات مبانينا بالعقود المختلفة ونكسوها بالبياض الذى نرسم عليه تقسيم الطوب والحجر .

لست أفهم أن نكسو حوائطنا بالبويات ونرسم عليها الرخام والخشب .

أيريدوننا نحن المعاصرين أن نظن أنها بنيت بمواد بناء الماضى وطرق إنشاء الماضى ، لا ، فقد رأيناها رأى العين ، إنما سيكون منها لأحفادنا عندما تتقوض أركانها ويتكشف ما استتر منها مادة لنكاتهم وضحكهم حينما يتكلمون عن عمارتنا القومية التى هى طابع قوميتنا .

فلا التقليد الأعمى ولا التقاليد الموروثة ولا الابتكار ولا التجديد هى التى ستحدد طرازنا القومى .

إننا فى فترة انقلاب لها خطرها . لقد ارتبطنا بالمدنية العالمية الحديثة ، وبدأنا نتطبع بها . اتصلت ثقافتنا بثقافة تلك المدنية العلمية الجديدة التى هى طابع العصر الذى نعيش فيه ، فنزلنا بسفينتنا الصغيرة فى تيارها الجارف طائعين أو مرغمين . أردنا أن نخطو فى يوم ما خطى الغرب فى أعوام فأخذنا من تلك المدنية مظاهرها قبل أن نتشبع بمبادئها ونتثقف بها فتشتت اتجاهاتنا ، وتنافضت عاداتنا ، وتباينت أزياؤنا فانعكس كل ذلك واضحا جليا على صفحة المرآة . التى هى طابعنا المعمارى الذى نشكو منه .

إن لنا طابعا قوميا ولكنه يحتاج الى توجيه صحيح . يجب أن نعرف كيف نقود السفينة لتساير التيار . يجب أن تكون ضربات مجاذيفنا متزنة ومتحدة أو متضامنة . إننا فى حاجة الى تضامن قومى فى عاداتنا ، فى أزيائنا ، فى مطالبنا ، فى مبادئنا ، فى معيشتنا ، فى أعمالنا . يجب أن نتكاتف فى كل مهنة ، وعندئذ سنصل حتما متضامنين إلى الطابع القومى الذى نسعى اليه وطالما نادينا به .

إن كان لزاما علينا أن نصف الدواء فيجب أن نضع الأصبع على موضع الداء نفسه .

إن ثقافتنا قد أصبحت تجارية ، أى النوع الذى يسميه علم الاقتصاد بترويج السلع الفردية الرخيصة ، فكل مهنة من المهن التى هى قوام ثقافة الشعب قد أصبحت سلعة رخيصة يتجر بها كل من ضاقت به سبل العيش . الشعب لا يعرف فيما الخطأ من الصواب ، ولا يمكنه التفريق بين الجيد والأجود ، فأصبح فى اتجاه الناحية الاقتصادية الشكلية التى يدفع ثمنها مضاعفا وهو لا يشعر ، وفى نفس الوقت هى وصمة فى جبين ثقافتنا المعمارية .

يجب أن تكون للشعب قدوة فى عمارة مبانيه العامة والحكومية ليسترشد بطابعها ولتوجهه الى الطريق الصحيح . فان كانت تلك المبانى ليس لها طابع خاص واختلفت فى مبنى عن آخر فلنعذر الشعب اذا تشعبت اتجاهات عمارة مبانية وضل الطريق .

نحن فى حاجة الى قوانين معمارية تلائم حالتنا الراهنة التى ليس لها مثيل فى العالم أجمع ، فالقوانين التى وضعت للدول الغربية لا تنفع لنا . اننا فى حاجة الى قوانين خاصة بنا تراقب كل دقائق عمارتنا من مواد الإنشاء الى طرق البناء ، إلى شكل المبنى ثم إلى علاقته بالمحيط المجاور له من المبانى .

نحن فى حاجة الى قوانين معمارية صارمة تعمل للصالح العام ، تطأ حب الذات والمنفعة الفردية فى سبيل قومية المجتمع .

نحن فى حاجة الى قوانين معمارية تحدد مسئولية ، وتقرر عملا ، وتقر حقوقا لكل من المعمارى والمقاول والمالك ، والتاجر والسمسار .

نحن فى حاجة ماسة الى راع ومراقب يهيمن على زمام عمارتنا . أى فى حاجة الى بلدية تسيطر على الحركة المعمارية ، وتتأكد من صلاحية كل حجر يوضع فى بناء طرازنا المعمارى فنمهد الطريق لإحياء طابعه القومى .

سيد كريم
أستاذ بكلية الهندسة

الخمر في فنلندا

للأستاذ أحمد غلوش

عنيت الحكومة الفنلندية بموضوع الخمر فى بلادها عناية خاصة كان من مظاهرها توالى القيود التشريعية عليها بين حين وآخر حسب الظروف ، ففى سنة ١٨٦٦ منع تقطير الخمر فى المازل منعا باتا كان ذا أثر ظاهر فى تقليل كميات الاستهلاك العام ، ثم وضع فى سنة ١٨٩٥ نظام خاص لإنتاج الخمر وبيعها ، وبخاصة الأنواع المصنوعة من " بيرة الشعير " والأنواع المختلفة للأنبذة والخمور الخفيفة .

ثم رئى أن تزاد هذه القيود ، فمنحت المجالس البلدية سلطة أوسع فى تنفيذ القوانين الخاصة بالخمور ، ولم يسمح ببيعها إلا فى المدن فقط ، ولما كان بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها للجمهور مباحا منذ سنة ١٨٧٢ فقد وضعت هذه القيود المتوالية وزيدت الضرائب زيادة مستمرة بقصد تقليل الاستهلاك ومنع مضار الخمر .

وفى سنة ١٩٠٧ عرض على مجلس الأمة مشروع قانون خاص بتحريم المسكرات ثم عزز بمشروع ثان فى سنة ١٩٠٩ إلا أنهما لم يدخلا فى دور التنفيذ إلا سنة ١٩١٩ بعد أن استقلت فنلندا ، وأخضعت لهذا القانون جميع المشروبات التى تحتوى على ٢٪ من الكحول فحرم إنتاجها وتصديرها وبيعها ونقلها إلا لأغراض طبية أو فنية أو صناعية ، ونيط بيعها لهذه الأغراض بشركة احتكار خاصة .

ونظرا للصعوبات التى اعترضت تنفيذ القانون ، فقد أجرى استفتاء عام فى شأنها اشترك فيه نحو ٤٥٪ من الشعب ، وكانت النتيجة أن ٧٥٪ من المشتركين فى الاستفتاء طلبوا الغاء القانون فألغى فى سنة ١٩٣٢ ، وصدر فى ٥ أبريل من العام نفسه قانون آخر لتنظيم بيع الخمر هو المعمول به الآن فى فنلندا .

وجوهر هذا القانون هو الحيلولة دون إساءة استعمال الخمر والحد من أضرارها الاجتماعية والفردية ومكافحتها بين الشعب ، وذلك بتنظيم تجارتها بحيث يقضى على التجارة غير المشروعة ويصل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن ، وقد روعى فى قانون الاتجار بالخمر سياسة الاعتدال والإقلال من الربح .

وللوصول الى تحقيق هـذه الأغراض نص القانون على أن يعهد بتقطير الخمر وبيعها وإصدارها الى شركة احتكار تمتلك الحكومة أكثر أسهمها ليكون لها فى ادارتها القول الفصل على ألا تزيد نسبة الكحول فى انتاج الشركة عن ٢٫٢٥ ٪ الا فى الأحوال الاستثنائية الخاصة ويشمل القانون أيضا المشروبات القوية التى تصنع للاستعمال فى المازل والأنبذة التى تستخرج من الثمار (berries) والفواكه والأعناب بواسطة التخمير ، وبالجملة السوائل المحتوية على نسبة معينة من الكحول خاضعة لهذا القانون .

ولا يخول لهذه الشركة أن تعطى تصريحات باستيراد الكحول أو بالبيع بالتجزئة ولكن يحق لها أن ترخص للغير بانتاج المشروبات وتقديمها للجمهور، أما الترخيص باستيراد الأدوية المحتوية على الكحول فيعطى فقط للبيوت التجارية التى تستورد السلع للصيدليات .

ويصرح بتقديم المشروبات وبيعها بالتجزئة بإذن خاص فى الفنادق الكبيرة ومطاعم الدرجة الأولى فى المراكز المزدحمة بالسكان ، كما يمكن تقديم النبيذ وخمر الشعير مع الأكل للركاب فى عربات الأكل بالسكك الحديدية وفى السفن أثناء سفرها ؛ أما فى الأرياف فيمنع بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها إلا فى الأحوال الاستثنائية المتقدم ذكرها .

ويمنع بيع الخمر للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن إحدى وعشرين سنة ولا تقدم لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة كما يمنع بيعها للجند إلا باذن خاص من الضابط المختص ولا تباع اطلاقا للسكيرين أو الذين يصاحبونهم أو المعروفين باساءة استعمالها .

وللقائم على ادارة محل البيع بالتجزئة — وهو تابع للجنة المراقبة الحكومية — والمفتش البلدية أيضا ، الحق فى منع البيع لمدة معينة بحيث لا تزيد عن سنة للأشخاص الذين عرفوا بإساءة استعمالها ، كما يمنع البيع لأجل ، وفى أماكن الرقص وملاعب الخيل وغيرها ، وتقيد إباحة البيع فى مطاعم الدرجة الأولى بشرط ألا يحدث اضطرابا فى المكان أو يؤدى الى زيادة الاستهلاك وخصوصا بين الشبان .

وتستطيع لجنة المراقبة أن تأذن للمطاعم بتقديم الخمور لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، على أن تحدد اللجنة أسعار البيع بحيث لا تزيد عن الأثمان التى يدفعها أصحاب الحانات مضافا اليها ربح معتدل لتغطية المصروفات التى تستلزمها الخدمة ، وتضع اللجنة الشروط اللازمة لتقديم الخمر . ولها أن تلغى التصريحات الممنوحة اذا اسيء استعمالها ولم تنفذ الشروط بدقة وليس عليها فى هذه الحالات أن تؤدى أى تعويض .

وتعين الحكومة أعضاء لجنة المراقبة فى شركة الكحول، وهم الذين يختارون لجنة المديرين على أن تناقش الحكومة الميزانية التى تقدمها هذه اللجنة قبل التصديق عليها ويشترك فى اجتماع هاتين اللجنتين مندوب من قبل وزارة الشئون الاجتماعية .

وعند نظر الميزانية يستبعد مبلغ مناسب من الدخل السنوى للشركة يضاف الى الاحتياطى العام وتدفع ٧٪ على الأكثر قيمة أرباح الأسهم ثم يسلم الباقى الى الحكومة لتتصرف فيه فتعطى كل شخص " فنلندى " مايوازى ١٢ ماركا فنلنديا على أن يكون اسمه مقيدا فى الجهة نفسها قبل ذلك التاريخ بسنة على أن لا يزيد مجموع المبالغ المدفوعة عن ٣٠٪ من الباقى ويستعمل مبلغ يتراوح بين ٣٥٪ و ٥٠٪ من الربح السنوى فى زيادة رأس المال المدفوع للتأمين ضد الشيخوخة والعجز ، ويصرف الباقى بعد ذلك فى ترقية وسائل المكافحة وعلاج السكارى ومكافحة الاتجار غير المشروع بالخمر وغير ذلك من الأغراض التى تدخل فى باب المصروفات الاجتماعية للحكومة .

ويتضح مما تقدم انه ينبغى ألا يكون غرض الحكومة الاستفادة من تجارة الخمر ولكن العمل على مكافحتها وتحقيق وسائل الاعتدال فى تعاطيها ومراقبة تنفيذ قانون الخمور التى هى من واجبات وزارة الشئون الاجتماعية بوساطة مفتشيها ورجال البوليس .

وفضلا عن ذلك فان لجان المجالس البلدية التى تصرح ببيع الخمور بالتجزئة فى دائرتها تعين مفتشا ليراقب تنفيذ القوانين والشروط المتعلقة بتجارة الخمر ، واذا اقتضى الأمر تعين لجنة من ثلاثة أعضاء مهمتها مكافحة الخمر ومراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها .

ولا يسمح لشخص واحد من المشتغلين بانتاجها أو بيعها بحيازة أكثر من عشرين لترا من النبيذ أو خمر الشعير وخمسة لترات من المشروبات الروحية ، على أنه يمكن اقتناء كمية أكثر قليلا من هذه بتصريح خاص من البوليس .

ولا يباع لشخص واحد فى المرة الواحدة أكثر من لترين من المشروبات الروحية وأربعة لترات من النبيذ القوى ومثلها من النبيذ الخفيف وخمر الشعير ، ويبيح القانون للشارى خزن هذه الكميات دون ترخيص أو تصريح خاص ، وقد فرضت عقوبة صارمة على مخالفى هذا القانون تكفل تضييق دائرة المخالفات الى حد بعيد . ومنذ صدر هذا القانون ظهرت مقترحات كثيرة كانت ذات أهمية كبرى ، وقد شكلت فى بدء العام الماضى لجنة حكومية لمناقشة الاصلاحات التى يرى ادخالها على القانون فى المستقبل وتقديم الاقتراحات المناسبة لترقية العمل فى مكافحة المسكرات و ينتظر أن تتقدم اللجنة بمقترحاتها فى أجل قريب وهى مقترحات يبدو أنها ستكون ذات أثر بعيد فى مكافحة المسكرات والتقليل من اضرارها .

مكافحة الخمر فى فنلندا :

لبثت فنلندا مدة طويلة من الزمن وهى معتبرة بين دول أوربا التى تستهلك أقل كمية ممكنة من الخمر ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب كثيرة من أهمها تحريم بيع الخمر وتقديمها فى الأرياف. والمعلوم أن سواد الشعب الفنلندى يعيش على الزراعة . ولقد كان الاستهلاك المحلى فى النصف الأول من القرن الماضى بالغا أقصى حد وصل إليه من الزيادة وذلك لأن التقطير فى المنازل كان مباحا قبل أن يصدر القانون بمنعه ، فلقد بلغ استهلاك الشخص الواحد ٨ لترات نسبة الكحول فيها ١٠٠ ٪ فلما حرم التقطير فى المنازل سنة ١٨٦٦ نقص الاستهلاك العام نقصا محسوسا ، على الرغم من زيادة استهلاك خمر البيرة ، إذ بلغ مجموع ماستهلك من الكحول فى المشروبات المختلفة لكل شخص :

من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٨٥ — ٩٥ و ٢ لترا
« « ١٩٠١ « ١٩٠٥ — ٧٢ و ١ «
« « ١٩١١ « ١٩١٣ — ٤٠ و ١ «
« « ١٩١٤ « ١٩١٨ — ٤٥ ٪ «

وليس من الممكن وضع إحصاء دقيق عن الكمية التى كانت تستهلك من الكحول فى عهد المنع ، إذ تختلف الآراء فى ذلك اختلافا كبيرا ، فبحسب إحصاء سنة ١٩٣٨ بلغ مايستهلكه الشخص الواحد ٧٥,٥ ٪ من الخمور القوية و ٢٤,٥ ٪ من الأنبذة وخمر الشعير ، وكانت جميع المشروبات التى تحتوى على أكثر من ٢ ٪ من وزنها كحولا تعتبر كحولية ، وقد رفع القانون الحالى النسبة إلى ٢,٢٥ ٪ ولا جدال فى أن الاستهلاك فى هذه الأيام قد زاد زيادة كبيرة عما كان عليه قبل الحرب العالمية الماضية .

على أن استعمال المشروبات الروحية بفنلندا ليس قياسا ، ولكنه عرضى يحدث فى أيام خاصة. ونسبة الذين يتجاوزون الحد فى الشرب بفنلندا أقل منها فى البلاد الأخرى ، وقد وضع النظام الحالى فى أثناء الأزمة الاقتصادية التى كانت عاملا من عوامل امتناع الناس عن شراء الخمر وشربها الى حد ما ، فلما انتعشت الحالة الاقتصادية ارتفعت أسعار الخمر ولكن تعاطيها أصبح خاضعا لمؤثرات خاصة فى كل الدول ، فالحياة العصرية بمستلزماتها من إقبال الناس على الألعاب الرياضية والعيش فى الهواء الطلق والاستمتاع بجمال الطبيعة قلل من الميل الى شرب الخمر عند كثير من الطبقات كما كانت قيادة السيارات سببا فى ابتعاد عشرات الألوف عن شرب الخمر لشعورهم بضرورة تحكمهم فى أعصابهم وسيطرتهم على جميع قواهم البدنية والعقلية ، كما أن جمعيات منع المسكرات كانت ذات أثر مباشر وغير مباشر فى الاقلال من تعاطى الخمر .

حركة منع المسكرات :

شعر كثير من المسئولين بالقلق لميل الظاهر الى شرب الخمر أثناء تقطيرها فى المنازل وأثرت الحركة الدينية فى النصف الأول من القرن الماضى فى شعور الأهلين تأثيرا بارزا زاد من قلق أولئك المسئولين، وكان فى مقدمة الداعين الى محاربة الخمر ومكافحتها "هنريك رنكست" الكاتب الخطيب الدينى المشهور الذى وضع ألوف النشرات ووزعها على الأهلين مبينا فيها أضرار الخمر حتى لقد ذهب فى حماسته الى حمل الناس على توقيع ملتمس يطلبون فيه تحريم الخمر تحريما باتا، وكذلك اشترك زعماء الحركة الوطنية فى محاربة الخمر والدعوة الى تحريمها وكان فى مقدمتهم "الياس لنروت" Elias Lunnrot وهو الشاعر الفنلندى الكبير الذى جمع الأناشيد الوطنية والأغانى الشعبية فى مجموعة "كنتلتارا" فقد حاول بكتابة الطرق ومنها الكتابة والنشر أن يظهر الناس على الخطر الكامن فى الخمر والضرر الذى يحيق بشاربها، والى مجهوداته يرجع الفضل فى إنشاء أول جمعية لمنع المسكرات بفنلندا .

وقد طبعت بفنلندا أيضا الرسالة المشهورة التى كتبها روبرت برد Robert Baird مبعوث الجمعية الأمريكية لمنع الخمر، وكان ذلك دافعا لبعض رجال الجامعة فى سنة ١٨٥٣ فجمعوا أموالا لطبع الكتب فى تحريم الخمر وأخرجوا منها فى السنة التالية عددا كبيرا نشروه بين الناس وقد ثابر جماعة من أنصار الاعتدال فى شربها ومنهم السياسى المشهور "سنلمان" Snellman على دعوتهم ضد الخمر الى أن كانت النتيجة تحولا فى الرأى العام أدى الى تحريم التقطير فى المنازل .

تربية الشباب على الامتناع عن المسكرات :

ولما كان القائمون بالدعوة الى منع المسكرات يرون من الملائم أن ينشأ الشباب على الامتناع عن المسكرات وجعل ذلك من أصول التربية الأولى ، فقد بدئ بتنفيذ هذا الرأى منذ عهد بعيد فأنشئت للأطفال جمعيات خاصة تابعة للجمعيات العادية أو مستقلة عنها متأثرة فى ذلك بالنظم المعمول بها فى مثيلاتها فى الجمعيات بانجلترا ، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ٢٠٥٢ جمعية ينتسب إليها ٥٠ ألف طفل وهى تطبع لهم الكتب وتضع لهم المقررات المناسبة لعقولهم وتصدر لهم صحيفة خاصة وتذيع المحاضرات فى المدارس وتعقد بينهم مباريات ومسابقات من قبيل الدعوة الى مبادئها . كما قام المدرسون الذين يتكلمون اللغة الأسوجية بتأسيس جمعية لمنع المسكرات بدأت أعمالها منذ وقت قريب .

وتوجد الآن بين طلبة المدارس الثانوية هيئة خاصة تسمى عصبة الطلبة الفنلنديين للامتناع عن المسكرات ، وفى سنة ١٩٣٤ كان لها فروع فى ٦١٨ مدرسة و بن أعضائها ٢٤١ مدرسا وترسل العصبة إلى فروعها محاضرين وتنظم لهم اختبارات فى موضوع الخمر واجتنابها ، وتعقد بين أعضائها مسابقات ، وتنظم لهم اجتماعات صيفية يحضرها مئات من تلامذة وتلميذات المدارس فى كل عام ، وكذلك تعنى العصبة بكل ما يعود با فائدة على البنين والبنات فى هذا الموضوع .

برنامج الدراسة :

فى سنة ١٩١٠ بدئ بتدريس " تأثير الخمر " فى المدارس الأولية ثم أدخلت هذه الدارسة سنة ١٩١٢ فى المدارس الثانوية . وكان الجزء الخاص بالصحة يدرس لهم فى حصص النبات والصحة . أما سائر النواحى الأخرى المتصلة بالموضوع فكانت تدرس لهم فى حصص الديانة والتاريخ واللغة وغيرها .

وخصصت برامج أخرى فى موضوع الخمر لمدارس المعلمات ومعهد التربية البدنية التابع للجامعة ، وتقوم عصبة المعلمين لمنع المسكرات كل عام بالقاء محاضرات فى التربية على الامتناع عن المسكرات ، ووضع مقررات خاصة للدراسة وكتب مسهبة وأخرى مختصرة تتضمن التعليمات الخاصة بمنع المسكرات .

ولما لوحظ أن بعض المدارس الثانوية أهملت هذه البرامج أو جعلتها تدرس عرضا مع المواد الأخرى ، اقترح أن يقوم بتدريسها مدرسون لا يشربون الخمر .

وفى ربيع سنة ١٩٣٩ عرض على البرلمان مشروع قانون يجعل (علم الكحول) مادة مستقلة فى المدارس الثانوية على أن يناط تدريسها بالمعلمين الذين يبدون اهتماما بهذا الموضوع وتكون لديهم المؤهلات الكافية ، كما أيدت الحكومة انشاء جمعيات ، تسمى (فرق الأمل) Bands of Hope ليكون نشر الدعوة بين الأطفال أعظم أثرا وأقرب فائدة خصوصا بين طلبة المدارس الابتدائية .

المؤلفات الخاصة بمنع المسكرات :

وقد ظهرت مطبوعات خاصة بمنع المسكرات ، من أهمها المجموعة التى أصدرها الدكتور جرانفلت Granflt فى ١٦٧٧ صفحة وهى تذكار ثمين للزعيم الأول لحركة منع المسكرات

بفنلندا ، ثم كتاب (مشكلة الخمر) لمؤلفه الدكتور ماتى Matti وكتاب (مشكلة الخمر الاجتماعية) لمؤلفه الأستاذ فيونما Voionmaa وقد شرح فيه الموضوع من الوجهة الاجتماعية شرحا يتفق مع الآراء الحديثة .

وقد بحث الأستاذان تيجرشتت Tigerstedt ولاتنين Latinen الموضوع من الوجهة الطبية فى عدة رسائل وكتب ، كما بحثه الدكتور هرمايا Harmaya من الناحية الاجتماعية أيضا وتحدث كتاب الدكتور توفينين Tuavinena عن تأثير الخمر فى اتقان العمل ، وبحث الأستاذ سوميلا Zoamela مسألة تأثير الخمر على الرياضيين ، ووضع غير هؤلاء كتبا كثيرة فى تاريخ منع الخمر بفنلندا ، ونشرت نتائج بحوث كثيرة فى الأقطار الأخرى بعد ترجمتها إلى اللغتين الفنلندية والأسوجية ، وطبعت كتب مطولة وأخرى مختصرة فى الارشادات الخاصة بالامتناع عن المسكرات ومن أهمها دائرة معارف تحتوى على ١٧٩١ نمرا تبحث فى مشكلة الخمر من جميع نواحيها . ومن سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٣٥ ظهر ٤٧٤٦ مؤلفا باللغة الفنلندية بلغ مجموع صفحاتها مائة ألف صفحة ذلك فضلا عن مؤلفات كثيرة ظهرت فى اللغة الأسوجية بفنلندا .

وتعمل جمعيات منع المسكرات بفنلندا على اعداد محاضرات فى موضوع الخمر تلقى فى مختلف الأندية فى بقاع العالم ، وللجمعيات الكبيرة منها محاضرون يتنقلون فى أنحاء البلاد ، وفى بعض الأحيان تقوم الجمعيات الصغيرة أيضا بارسال محاضرين من أعضائها لإلقاء المحاضرات على المراهقين والأطفال . وقد تطلب بعض الجمعيات إلى خطباء بارزين ممن يعنيهم الأمر أن يلقوا خطبا فى مناسبات خاصة ، حتى لقد بلغ عدد المحاضرات التى ألقيت فى فنلندا سنة ١٩٣٢ — ٩٩٢١ محاضرة وفى سنة ١٩٣٤ — ١٢٣٩٩ محاضرة وفى سنة ١٩٣٧ — ١٥٤٠٦ محاضرة .

وفى سنة ١٩٣٧ أنشئ مكتب خاص للمحاضرات العامة لمنع المسكرات تديره عصبة مكافحة المسكرات الجامعية ، ولكل انسان الحق فى أن يكلف أحد الخبراء المدونة أسماؤهم فى سجل خاص أقرته الجمعية المركزية أن يحاضر مقابل مبلغ زهيد يدفعه الطالب عن كل محاضرة ويدفع المكتب مصاريف الانتقال والأتعاب .

وتذاع بعض هذه المحاضرات بالراديو من شركة الاذاعة الفنلندية ، ووؤساء مكتب برنامج الاذاعة مستعدون دائما لتحقيق رغبات القائمين على مكافحة الخمور ولكن مكتب المحاضرات العامة ضد المسكرات يتقدم فى ربيع كل عام إلى شركة الاذاعة بالبرنامج السنوى الذى ينوى إذاعته بعد التصديق عليه من اللجنة المركزية وهم عادة يذيعون محاضرة واحدة كل شهر عدا بعض الموضوعات الهامة والمناقشات المتصلة بالموضوع .

جمعيات منع المسكرات والتربية العامة :

وفى جميع الأقطار الشمالية تعمل جمعيات منع المسكرات على المساهمة فى تربية الشعب وتثقيفه. وقد وضعت كثير منها مكتباتها تحت تصرف الأعضاء، وهم يتبعون فى فنلندا طريقة حديثة تقضى بنشر برنامج المواد التى يعقد فيها الامتحان، فاذا أراد بعضهم أن يدرس موضوعا خاصا فان عليه أن يتصل بإحدى الجماعات ليدرسه فيها ثم يؤدى الامتحان، ويمكن لأى فرد أن يناقش فى الاجتماعات التى تعقدها الجماعات فى أى موضوع يشاء .

وليكون عمل هذه الجماعات أوفى نظاما تعين لجنة تشترك فيها عدة من الهيئات المشتغلة بالتربية على أن يغير موضوع الدراسة كل سنة بما يكون أكثر فائدة وتمشيا مع الظروف ، وهم يرون أنه فضلا عن القراءة النظرية البحتة ينبغى الاطلاع على بعض القصص الخيالية ، والاستعانة بالموسيقى فى التأثير ، ولهذا تقتنى كل جمعية " أوركسترا " كاملة كما تؤلف كل جمعية فرقة للغناء .

ولأن الشعر التمثيلى مرغوب فيه لدى الشعب الفنلندى أكثر منه لدى أى شعب آخر ، فهم يعمدون أحيانا إلى تمثيل مسرحيات منه فى بعض الاحتفالات التى تقيمها الجمعيات . كما أن الألعاب الرياضية بجميع أنواعها محبوبة عند أعضاء جمعيات منع المسكرات ولهم اتحاد رياضى خاص بهم ، وقد فكر بعضهم فى إحياء الرقص الفنلندى الشعبى والاستعاضة به عن الرقص الحديث .

مما تقدم يتضح أن الشعب الفنلندى أصبح يميل إلى الأخذ بتربية بعيدة عن الخمر ، وقد حصل على نتائج حسنة فى هذا الشأن .

جمعيات التربية الأخرى ومنع المسكرات :

قامت جمعيات التربية المسيحية بقسط كبير من العمل فى سبيل مكافحة الخمر ، وأكبر هذه الجمعيات "اتحاد الشبان" وعدد أعضائه ستون ألفا ، وله لجنة خاصة لمنع المسكرات ، ويعمل الاتحاد على إلقاء ألوف المحاضرات سنويا فى مشكلة الخمر ، وجمعيات التربية تعمل بالروح نفسها التى تعمل بها جمعيات منع المسكرات ، وكذلك الشأن فى جمعية الشبان المسيحية الفنلندية التى تجعل مكافحة الخمر من أهم أعمالها ، فهى تحرم على الأطفال تناول أى نوع من أنواع الخمر ، وليست نواديها فى الواقع إلا بيئات لمنع المسكرات .

كما يقوم القساوسة فى دائرة أعمالهم بالدعوة إلى الامتناع عن الخمر بتاتا ، وكذلك اتباع الكنيسة الحرة ، كما أنه توجد مستعمرات فى المراكز الصناعية بفنلندا تهتم بمكافحة الخمر اهتماما جديا .

وقد بذلت جمعيات التربية المركزية المختلفة عناية كبيرة فى سبيل مكافحة الخمر ، ففى عصبة التربية للعمال تخصصت جماعات معينة لهذا الموضوع وأنشأت مناهج خاصة لدراسة العمال بالاشتراك مع عصبة مكافحة الخمر الديمقراطية الاشتراكية وفى " اكاديمية " العمال المتصلة بالهيئة المذكورة تدرس مشكلة الخمر من الناحية الاجتماعية ، وتشترك اللجنة المركزية للدراسات التى تقررها الهيئات المختلفة فى المكافحة . وقد عقد لهذا امتحانان اشترك فى الثانى منهما حوالى عشرة آلاف شخص .

ويلاحظ أيضا أن كثيرا من الجمعيات النسائية اشتركت اشتراكا فعليا فى أعمال مكافحة الخمر كجمعية اتحاد (مارتا Marta) وعصبة نساء الفلاحة التى أدخلت فى برنامجها الخاص " مكافحة الخمر " .

الدعاية العامة للامتناع عن المسكرات :

تكاد طرق الدعاية للامتناع عن المسكرات فى فنلندا تشبه مثيلاتها فى البلدان الأخرى . وفيما يلى بعضها :

(أ) أسبوع المكافحة . ويعقد كل سنة فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وتشترك فيه الهيئات الكبيرة للتعليم والمدارس والكنيسة ، وتشرف على تنظيمه اللجنة المركزية لجمعيات منع المسكرات الفنلندية تعاونها فى ذلك اللجنة المركزية لجمعيات منع المسكرات الأسوجية ، ويوضع اعلان كبير فى الأماكن العامة ، وتوزع اللجنتان المذكورتان وبعض الجمعيات الخاصة كتبا صغيرة تتضمن المحاضرات والخطب التى ستلقى فى الاجتماعات التى ستعقد فى غضون الأسبوع ، كما توزع هذه الكتب على المدارس والجمعيات المختلفة ، ويعمد رجال الدين الى ذكر مشكلة الخمر والحث على اجتنابها فى الخطب التى يلقونها . وتنشر الصحف المقالات التى ترسل اليها وتكون خاصة بهذا الموضوع .

(ب) أما المعرض الدورى لمنع المسكرات فهو نتيجة العمل المشترك الذى تقوم به الجمعيات المختلفة وتشرف عليه اللجنة المركزية للجمعيات الفنلندية . ويحتوى المعرض على مائة إعلان ولوحة ، وقد صنعت لهذه اللوحات والاعلانات إطارات من المعدن ومن أهم ما يعرض فيه أشرطة سينمائية حديثة متصلة بالموضوع .

ويقام هذا المعرض فى بلدان كثيرة من فنلندا حيث يزوره جمهور كبير جدا ، كما تعنى المدارس بارسال طلبتها اليه صحبة مدرسيهم .

(ج) تؤدى الأشرطة السينمائية قسطا كبيرا من الغرض الهام الذى يقام من أجله المعرض فهى تقوم بالدعاية وشرح وسائل التربية، وقد أخرجت إحدى الجمعيات شريطا اسمه " وكانت بحيرة من نار تحترق " وضعت قصته الكاتبة الفنلندية المشهورة الآنسة تلفيو Talvio ولدى جمعيات منع المسكرات كثير من المتخرجين وقد اشتريت بعض الأشرطة الخاصة من أمريكا وسويسرا والسويد . ووضعت الجمعيات أشرطة أخرى تبين خطوات العمل الذى تقوم به وأدواره .

عمل الحكومة فى مكافحة الخمر :

اهتمت الحكومة الفنلندية بموضوع مكافحة الخمر اهتماما يذكر ، فأدرجت فى الميزانية العامة مبالغ كبيرة لهذا الغرض تتولى انفاقها وزارات الشؤون الاجتماعية والمعارف والدفاع الوطنى .

فتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتوزيع الإعانات على جمعيات المكافحة. ففى سنة ١٩٣٩ بلغت قيمة المصروفات ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف مارك فنلندى منها ٢٠٠,٠٠٠ مارك لمصروفات المؤتمر الثانى عشر لمكافحة الخمر ، وتراقب الوزارة المذكورة سير أعمال المكافحة والتصرف فى الإعانات وتنفيذ القانون فيما يختص بمعاملة السكارى واستعمال رءوس الأموال الموضوعة لهذا الغرض .

وأصدرت وزارة المعارف مليونا وخمسمائة ألف مارك لمكافأة المدرسين الذين يديرون جمعيات الأطفال بالمدارس أو يقومون بالقاء المحاضرات وبث الارشادات فى نفوس النشء .

وقد خصصت وزارة الدفاع مبالغ كبيرة لنشر الثقافة ، فمنها ما يصرف فى بيان أضرار الخمر وسوء نتائج تعاطيها ، ومنها ما يصرف على غير ذلك من الأغراض المناسبة .

وقد ساعد موقف الحكومة الفنلندية مساعدة كبرى على تقدم العمل فى الجمعيات حتى لقد يعزى نجاحها بعد الحرب الكبرى الماضية الى ذلك الموقف الكريم الذى وقفته هذه الحكومة .

أحمد غلوش

رئيس جمعية منع المسكرات

البيت الذى يسعد الأطفال

ما هو وكيف يكون؟

كتبت الآنسة "أنا ولف" تصف البيت أو العائلة التى يسعد فيها الأطفال ، فقالت : إن لسعادة الأطفال علامة هى حب الوالدين لهم ولكن فى غير تدليل ، ثم شرحت ذلك بقولها : إن الأطفال السعداء يجدون ما يلى :

١ — أن والديهم يلعبون معهم ولا يؤثرون قراءة الجريدة على ملاعبتهم ، وهم يستمعون إليهم حين يقصون عليهم ما حدث لهم فى المدرسة .

٢ — وأن غرف المنزل كلها مباحة للأطفال ، وكلها نظيفة ، ولكن فى غير دقة مملة لهم . ومع ذلك فان الطفل الذى يلوث نفسه بالطين ، ثم يقعد على الكراسى ويدوس السجاجيد ، يجب إفهامه أنه قد ارتكب خطأ فاحشا .

٣ — والآباء يرحبون بأصدقاء أبنائهم ، ومع أن هؤلاء الآباء لا يغفلون عن سلوك أبنائهم ، فإنهم لا يتدخلون كثيرا فيما يفعلون .

٤ — وبهذا البيت الذى يسعد فيه الأطفال مكان للعبهم ومرحهم وخزائن خاصة لحفظ مقتنياتهم التى يحرصون عليها .

٥ — والآباء يتفاكهون مع أبنائهم ، ويضحكون معهم ، وليس منهم .

٦ — إن الآباء حين يثارون من سلوك الأطفال يعودون بسرعة إلى هدوئهم ، ويتركون الماضى للماضى .

٧ — إن الآباء يعرفون الأطفال على وجه عام ، فلا يطالبون الطفل الذى فى الرابعة من عمره بالسلوك الذى يطالب به طفل فى العاشرة .

٨ — ويعرفون أن الأطفال يختلفون ، فلا يقارنون أمامهم بفضل هذا ونقص ذاك ، لأن لكل طفل ميزاته وعيوبه .

٩ — وهم أى الآباء لا يقلقون كثيرا عند ما يجدون من أطفالهم سلوكا نابيا ، بل يبحثون أسبابه قبل أن يحاولوا تغييره ، وكل ذلك فى نزاهة و بعد الإصغاء لوجهة النظر عند الطفل .

١٠ — وهم يمارسون السلطة الأبوية بالأمر والنهى عند ما تدعو الحاجة ، ولكنهم يسلمون للطفل ببعض السلطة التى يستحقها كلما تقدّم فى السن وعلى قدر هذه السن .

١١ — ويشعر الأطفال فى البيت السعيد أن بين والديهم تعاونا وأنهم يتعلقون بهم ويحرصون على منفعتهم .

١٢ — وأن الآباء لا يبالغون فى حمايتهم ، وأنهم مع وقايتهم من الأخطار والمضار يتركون لهم حرية الاختبار والتجربة إلى حدّ ما لكى يتعلموا مواجهة الحياة عند ما يكبرون .

١٣ — وأن الآباء يهتمون بأعمال أبنائهم وأصدقائهم ويحادثونهم عنها ويجدون فى أبنائهم مغزى لحياتهم ، أى حياة الآباء .

١٤ — وأن يكون فى هذا البيت تقدير سام للصفات الأخلاقية والروحية التى تسود جوّه .

من أسواق الذهب لشوقى

— من عجز عفّ ، ومن يئس كفّ ، ومن جاع أسفّ .

— جنى بالنمر العاقل ، أجنك بالمستبد العادل .

— فى الدنيا مزيد من العقل للعاقل ، ومتمادى فى الجهل للجاهل .

— العادة شهوة لازمة قاهرة .

حركات الشباب

ونصيب الشاب المصرى منها

لم تكثر وتتعدد حركات الشباب فى أى عصر من العصور بمقدار كثرتها وتعددها فى عصرنا . وقد يظن أن الفاشية الإيطالية والوطنية الاشتراكية فى ألمانيا هما السبب لهذه الحركات ، لأننا نسمع كثيرا عنها فى كل من إيطاليا وألمانيا . ولكن الحقيقة أن هذه الحركات ترجع إلى ماقبل ذلك بنحو عشرين سنة .

فإن أولى حركات الشباب وهى حركة الكشافة التى ابتدعها اللورد بادن باول قد وجدت الباعث الأول لها فى حرب الانجليز والبوير قبل نحو ٣٨ سنة . ثم ظهرت بعد ذلك حركات الجوالة ، ثم الرواد . ثم اتجهت كل أمة إلى نوع من التنظيم للشباب قد يصل إلى حد التسلح الحربى كما نرى فى أوربا الوسطى أو إلى التسلح الأخلاقى كما نرى فى الصين . ويجدر بنا أن نستقرئ هذه الحركات ونستخرج مغزاها سواء فى الأصل الباعث لها أم فى النتائج التى تنتهى اليها .

فان حركة الكشافة وجدت المصادفة الأولى التى كانت سببا لتكوينها فى الحرب الانجليزية البويرية فى أفريقيا الجنوبية . وذلك باستخدام الصبيان فى الاستكشاف أو الاستطلاع الحربى . لأن الصبى لقصر قامته كانت تخفيه الأعشاب فيستطيع أن يخرج ويمعن فى الزحف تحت ستار هذه الأعشاب حتى يصل إلى مكان قريب من قوات العدو . فيلاحظها ويرقب معداتها وحركاتها ويعود بهذه المعلومات إلى ضباط الجيش الانجليزى . ولكن لما انتهت هذه الحرب لم تقف هذه الحركة ، إذ وجد الضابط "بادن باول" أنه يمكن الانتفاع بها فى السلم أكثر من الانتفاع بها فى الحرب . ذلك أنه لاحظ فى هؤلاء الصبيان الذين استخدمهم للاستطلاع مدة الحرب رجولة وصلابة فى الأخلاق وجلدا على تحمل المشاق وجرأة فى الاقدام على الخطير من الأمور التى توكل اليهم أكثر مما يكون عادة فى صبيان المدن الذين فى أعمارهم ، ولذلك أنشأ جمعيات الكشافة فى المدن والريف ، وتفشى هذا النظام إلى جميع أقطار العالم المتمدن . وا لحضارة العصرية تطالبنا بهذا النظام أو بنحو منه . ذلك لأنها قد جعلت حياة الصبى خاوية من العمل والحركة والتفكير . اذ هو يقف منها موقف المتفرج لا العامل . يذهب الى الدار السينمائية اكى ينظر ويتفرج . ويأكل وهو لا يعرف الطبخ . ويسهر فى الليل تحت أشعة

مصباح كهربائى لم يصل بعد الى تفهم آليته. وهو ينتقل بقوة البخار أو بالقوة الكهربائية ونحو ذلك مما يجعله مخدوما لا يطالب بخدمة نفسه. فوضع بادن باول نظاما يجعل الصبى أى صبى المدينة يعود الى موقف العامل المفكر، وينزع عن موقف المتفرج الساكن. فان الصبى الكشاف يجب أن يعرف الوقت من الشمس، وأن يجمع طعامه من الحقل وأن يشعل النار بدون ثقاب، وأن يقطع المسافة البعيدة بالمشى وأن يدافع عن نفسه ويتخلص مما يعترضه من ورطات وغير ذلك مما يعيد صبى المدينة الى حال صبى الريف، بل الى حال الصبى البدوى الذى ينصب خيمته ويقوضها ويتوسم السحاب ويتفرس فى الرياح ويقيس ويستنتج. وقد دخلت هذه الحركة مصر وانتفع بها صبياننا ولكننا وجدنا مع الأسف فى بعض الحالات أنها اتجهت نحو المظاهر فكان أكثر ما نراه منها موسيقاها والشكة الرسمية التى يتخذها أعضاؤها بل كنا نرى أكثر حركات الفرق الكشافة فى شوارع المدن بدلا من ان نراها فى حقول الريف وعلى حدود الصحراء.

ولكن الكشاف يجب أن يكون صبيا. فاذا تجاوز سن الصبا الى المراهقة والشباب فان حركة الكشف لن ترضيه أو تغذو نفسه، ولذلك ظهرت حركة الجوالة، ثم حركة الرواد لمن هم أكبر من الجوالة، والجوال هو الذى يجول فى انحاء البلاد للانتفاع برياضة المشى أو ركوب البسكليت، وقد ساهمت الحكومات الأجنبية جماعات الجوالة والترفيه عن أعضائها وإيجاد الخانات الرخيصة التى يمكن الجوال أن ينزل فيها ويقضى ليلته ويتناول عشاءه أو فطوره بأقل من خمسة قروش، والعادة أن هذه الخانات تكون فى الريف فى عزبة أو قرية. وليس الخان سوى منزل صغير قد جهز بالأسرة والموائد والكراسى وكلف أحد الفلاحين المسنين تنظيفه وإيجاد الطعام الساذج لمن ينزلون فيه، وقد انتشرت هذه الخانات فى جميع أنحاء أوربا ينزل فيها الجوالون، وطبعت النشرات والمجلات التى تبين ميزات بعض الأصقاع وتصور مناظرها الرائعة وتدل على المتاحف فى المدن الصغيرة والمبانى الأثرية فى المدن الكبيرة وغير ذلك، والجوال بارتياده هذه الاصقاع يتعرف إلى وطنه ويحبه أكثر لأنه رأى مافيه من كنوز طبيعية ومدنية.

ثم ظهرت حركة الرواد، وهؤلاء هم الشباب الذين تعلموا، وحركتهم اجتماعية كما هى رياضية، فهم يشتركون مع الجوالة فى الرغبة فى التجوال واكتساب الصحة، ولكنهم بما عرفوه من شئون بلادهم يقومون بجهود اجتماعية للترفيه عن الفقراء وينشئون محلات اجتماعية يجد فيها أبناء الفقراء الوانا من التسلية والرياضة والتعليم..

وقد عرفنا فى مصر هذه الحركات الثلاث أى حركات الكشافة والجوالة والرواد، وكل مانحتاج إليه أن نسير فيها بروح الجد فنؤكد النواحى العملية فى حركة الكشافة ونقلل النواحى

التظاهرية ، ثم نعمم حركتى الجوالة والرواد بين طلبة الجامعة وتلاميذ الأقسام الثانوية فى مدارسنا ، وقد أخذت الصين بنوع من التدريب الأخلاق لشبابها يتفق وحاجتها وكذلك فعلت تركيا ، كما أخذت الهند بتدريب عملى هو الغزل والنسج ، ومن ذلك نفهم أن حركات الشباب لاتنتقل نقلا حرفيا من أمة لأخرى ، بل تخضع لظروف البيئة .

وقد أنشأ الرواد عندنا محلة فى قسم السيدة زينب للترفيه عن الفقراء فى هذا الحى الوطنى. فكانت له أعظم النتائج من حيث مساعدة الصبيان على التعلم والتدريب الجسمى ومساعدة الأمهات على الوقوف على المعارف الصحية . ويحسن الرواد إذا هم قاموا بمثل هذا المجهود فى جميع الأحياء الفقيرة ، وأنشأوا المحلات الخاصة بالمحرومين والفقراء. وكذلك نظن أنه يمكن للمدارس أن تنشئ فرق الجوالة التى تقصد الى جميع أنحاء الريف وتتعرف الى أرضه وسكانه . بل نظن أن إيجاد الخانات فى ريفنا لهذا الغرض لن يكون شاقا ، فان أى منزل أو "دوار" يمكن أن يحال إلى خان نظيف ينزل فيه الجوالون لقضاء الليل .

والشاب الذى ينضوى الى هذه الفرق ينشأ وله من الأهداف وفى نفسه من المشاغل الرياضية والثقافية ما يحول بينه وبين المفاسد التى تعترض الشاب فى المدينة حين يجد وقته كثيرا وسلوياته الصحية قليلة .

— أصدقاؤك ثلاثة ، وأعداؤك ثلاثة . فأصدقاؤك : صديقك ، وصديق صديقك ، وعدوّ عدوك . وأعداؤك : عدوّك ، وعدوّ صديقك ، وصديق عدوّك .

— ما أكثر العبر وأقل الاعتبار !

— سئل على بن أبى طالب : كيف يحاسب الله الخلق والخلق كثير ؟ فقال : "كما يرزقهم وهم كثير" . فسألوه : وكيف يحاسبهم وهم لا يرونه ؟ فقال : "كما يرزقهم وهم لا يرونه" .

تدبير الإحسان وتنظيم وسائله واتجاهاته

للأستاذ محمد الدهياوى

ليس المقصود بالإحسان هنا معناه الشامل الذى يتناول من صوره ما كان حسيا يجىء الخير فيه من ناحية المادة، وما كان شعوريا يأتى الخير معه من ناحية الخلق المهذب، ولكن المقصود هنا معناه المتبادر فى مفهوم العرف والعادة ، وهذا المعنى هو الصدقة على اختلاف أنواعها .

وقد أراد الإسلام عموم الخير حين جعل الصدقة ثلاثة أنواع : صدقة فرضها فى مال الأغنياء وجعلها حقا لا يسقط إلا حين تتخلف عنه شروطه، وتلك هى الزكاة المفروضة، وصدقة أوجبها فى مؤونة القادرين وخص الفقراء منها بنصيب لا ينقطع إلا حين تنقطع موجباته ، وتلك هى زكاة الفطر ، وصدقة حببها إلى النفوس وحث عليها القلوب فى غير فرضية ولا إلزام ، وتلك هى الصدقة المرسلة التى يبذلها المتصدقون حبا للخير فى ذاته .

وللزكاة المفروضة مستحقون يسميهم الفقهاء " مصارف الزكاة " ويذكرهم الله فى الآية الكريمة فيقول : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل " فهؤلاء ثمانية أصناف: الفقير ، والمسكين، ومن يعمل فى تحصيل الصدقة ممن وجبت عليهم ، ومن كان حديث عهد بالاسلام حتى يألفه قلبه ، والرقيق الذى تعلقت حريته على قدر معلوم من المال يؤديه لمن يملك رقه ، والمدين الذى تنزع داره أو أرضه مثلا لوفاء دين عجز عن أدائه ، والجندى الذى خرج محاربا فى سبيل الله ، والمسافر الذى نفد زاده وانقطعت به طريقه .

أولئك هم أصحاب الحق فى الزكاة المفروضة ، فاذا وجدوا جميعا أعطى كل واحد على حسب حاجته، وبالقدر الذى يتسع له المال المتحصل ، وإذا استغنى بعضهم عن صدقة الزكاة بشىء سواها أخذها غيره ممن لا تزال حاجتهم اليها ظاهرة .

ولا تزال فرضية هذه الزكاة قائمة والتكليف بها مشروعا، فهى الآن من حيث تحتم أدائها وتحتم المطالبة بها لا تزال من القوة فى المنزلة التى نزلتها يوم فرضها الله، وتجرى هذه الزكاة فى أخذها وعطائها بين طرفى الاستحقاق والأداء، أما طرف الأداء فباق على حاله ما بقى أغنياء

لهم أموال، وأما الطرف الثانى، أى طرف الاستحقاق فهذا الذى نريد أن نرى هل لا يزال مستجمعا كل أصنافه أو أن الزمن نقصه شيئا من هذه الأصناف .

من هم مستحقو الزكاة فى هذا الزمن ؟

لم يبق فى هذا الزمن رق ولا رقيق، فلا حاجة للزكاة بأن يصرف منها شيء لفك الرقاب، وكذلك لا حاجة الى الزكاة بأن تؤدى من نفسها ديون الغارمين بعد أن استكشفنا علاج هذه الديون بمثل ما يسمى "التسوية العقارية"، ولم يبق أيضا محاربون يستوفون من الزكاة حقوقا يالونها من بيت المال، فقد أصبحت شئون الدفاع عن الحوزة وشئون المدافعين والمرابطين فى حياطة الميزانية العامة وعند ضمانها وكفالتها، و إلى هنا لا يبقى غير الفقراء والمساكين، وقليل فى وصف كثرتهم عندنا أن يقال إنهم كثير، ثم أولئك الذين يقومون بتحصيلها من مصادرها ليضعوها فى مواردها حينما يصدق العزم على تحصيلها، ولك أن لا تنسى المسافرين على خطر القافلة وخوف الطريق، ومثلهم المؤلفة قلوبهم، لك ألا تنسى هذين الصنفين اذا ظننت أن لأحد فى هذه الأيام عناية بهما .

الفقراء والمساكين هم إذن صدر الحاجة وطليعة المحتاجين ؛ ففيهم يكاد ينحصر الحق المفروض فى زكاة المال والزرع والماشية وعروض التجارة ، كما يكاد ينحصر منع الزكاة والبخل بها فى الكثرة الغالبة ممن يملكون نصابها على اختلاف أنواعه، وفى سبيل هذه الزكاة أبى الخليفة الأول " أبو بكر" إلا أن يحارب عليها من منعوها من العرب حرب قتال لا حرب جدال، ومن يومئذ أصبح حقا لولى الأمر أن يأخذ الزكاة طوعا أو كرها ، كما أصبح حقا عليه أن ينفقها فى وجهها المشروع و يردها على أهلها المستحقين .

وليس صحيحا ما يظنه بعض الناس من أن ضرائب الأملاك وسواها من مختلف الضرائب هى هذه الزكاة، أى أنها تغنى عنها وتسقط المؤاخذة بها ، فليس لهذه الضرائب صفة فى تنظيم الدولة الإسلامية إلا صفة المصلحة، يقدرها ولى الأمر تبعا لمقتضيات الزمان ودواعى الحاجة، فيكون هذا التقدير من حقه، و يصبح أمره فيه مطاعا وحكمه به نافذا ، ومن الواضح أن هذا شيء وفريضة الزكاة شيء آخر، وقد جرى العمل على ذلك منذ صدر الإسلام .

وتأتى فى المرتبة الثانية زكاة الفطر ،ولكنها أكثر ما تعطى لصنفين اثنين من الأصناف الثمانية : الفقراء والمساكين. غير أن لك فيها حرية الاختيار ، فان شئت أديتها لولى الأمر، و إن شئت بذاتها بنفسك لمن تراه يستحقها، لكن إذا رأى ولى الأمر أن مصلحة الأمة فى أن يختار هو من يأخذها منك ليعطيها لمستحقيها ، وأن يجعل هذا الاختيار حقا له ، جاز أن يقرره بأمر مسموع أو قانون مطاع .

أما الصدقة المرسلة التي لا إلزام فيها ولا قهر عليها ، فمع أنها مطلقة إلا من قيد الرحمة الإنسانية ، فان النصوص من كلام الله وحديث الرسول تكاد من شدة الترغيب فيها تجعلها فريضة .

و بعد هذا كله أفلا ترى أن الصدقة على عموم أنواعها شديدة الحاجة إلى تدبير ينقل بعضها من ناحية العدم إلى ناحية الوجود ، و ينفذ بعضها الآخر من يد العقم والفوضى إلى يد النظام والإنتاج ؟ وقد يجوز أن يساور النفوس شيء من الخوف على مصير الإحسان أو شيء من الشك فى أن يخرف هذا الإحسان عن أغراضه ، ولكنا نرجح أنه ليس من المعجز أن يحمل النظام بين جوانبه ضمان الثقة والأمن .

ولكن أى نوع من الصدقة هو الذى لم تعد مصلحة الأمة تستطيع الصبر على إهماله وتقبل السكوت عن تدبير أمره ؟ هو الزكاة المفروضة قبل سواها ، فإذا صحت النية على الشروع فى هذا التدبير فيحسن أن نجعل الخطوة الأولى صوتا تحمله إلى الآذان موعظة الاسلام على ألسنة دعاته ، ثم طلبا يكشف له الطريق نور من مصابيح الهداية وأنوار الظلام ، و يستحب أن تتخذ من " صندوق الإحسان " الذى أقامته وزارة الشؤون الإجتماعية ، بيت مال لهذه الزكاة ، ثم يجب فى الخطوة الثانية أن نرى ماذا هو النظام الذى يضمن دقة الإنفاق وسلامة القصد بحيث لا يذهب قرش من مال الزكاة فى غير ما هى له أو لغير من هى لهم.

والمسألة التى لا ريب فيها بعد ذلك أن الخير لم يذهب من الناس ، فهذه عاطفة الإحسان لا تزال تهبط بالصدقات على المحرومين كما لا يزال أثرها يخطئ مستحقيها عشر مرات كلما أصابهم مرة واحدة ، والإحسان فى نفسه فضيلة ولكن ليس من الصواب أن نفهمه على أنه فضيلة لمجرد أنه بذل و إن صادف غير أهله ، ووقع فى غير موضعه ، بل الخير كله أن نفهمه على أنه فضيلة تقف دون مرتبة الكمال أو تصل إليها بقدر ما يكون لها من ثمرة صحيحة وفائدة محققة ، وهذه غاية لا يستطيع المحسنون فى مثل هذا الزمن أن يتصوروا لها طريقا يغلب فيها الاطمئنان على الأقل غير طريق واحدة هى تنظيم هذا الإحسان أخذا وعطاء ، سواء فى ذلك ما كان منه إلزاميا كالزكاة بنوعيها وما كان تطوعا كالصدقة المرسلة .

وفى تاريخنا الاجتماعى شواهد على هذا التنظيم لا يزال بعضها فى حيز الوجود كالوقف الخيرى الذى يحيط به نظام يحدد أحكامه و يعين وجوه صرفه والذى لا يعوقه عن أن يشبع من جوع و يغنى من فقر إلا بعض العيون النائمة عن هذا النظام ، ولا يزال بعضها الآخر حميد الذكر جليل الأثر فى صحف التاريخ بعد أن طوته أحداث الزمن .

ولقد استوعب أسلافنا وجوه الخير المنظم فيما تركوه من الصدقات الجارية ، ملأوا المدن والحواضر خيرا يزوى الظامئين إلى العلم ، ويعالج المفتقرين فى مرضهم إلى الدواء والغذاء ، ويؤوى من لادار له ولا وطن ، ويؤنس من لا رفيق له ولا سكن ، ويجهز العرائس الفقيرات بما يتطلعن إليه من عطر وثوب جديد ، ويعين الرجال الفقراء على الزواج بتمكينهم من المهور والنفقات ، فلما اكتظت الحواضر والمدن بهذا الخير جرى متدفقا بين البوادى ، فكانت من ذلك مراوى الماء التى أقامتها زبيدة زوجة الرشيد على الطريق بين بغداد والحجاز ، ثم لما سدوا مفاقر الإنسانية حتى بلغوا النهاية القصوى التفتت قلوبهم إلى الحيوان فعالجوا بخيرات الوقف مرضه وأعطوه منها علفه ، وأنشأوا له المشارب والسقايات على مدارج الطرق ، وبذلك سبقوا سواهم إلى الرفق بالحيوان ، بل لقد وصلوا فى غايات الخير إلى ما هو أعجب وأسمى ، ففيما يتحدث به تاريخهم أنه كان فى بعض البلاد وقف اسمه " وقف الزبادى " وتقول مراجع التاريخ فى صفة هذا الوقف إنه كان خاصا بمن تتكسر أوانيهم فى الطريق وهم ذاهبون يستقضون فيها الحاجات من الأسواق ، فإذا تكسرت زبدية أو طبق فى يد خادم أو فقير ذهب إلى جهة الوقف فأخذ بدلها طبقا صحيحا أو زبدية جديدة .

وإنما نستطرد هذا الحديث لنقول إن تنظيم الإحسان ليس جديدا علينا ، ولا هو شاذ عن مطلب الدين فيما يريده لتعميم الخير ، ولعل فى بعض ما أظهرته التجربة أخيرا تصديقا لما نقول .

ارتفع منذ قريب صوت الشكوى من جمود الإحسان فى مسألة لا يحمد الإحسان فى شىء قبل أن يحمد فيها .

قالوا إن أمراض الصدر تنذر البلاد بخطر شديد ، وهو قول لا ريب فى صدقه ؛ ثم قالوا إن القائمين بمكافحة هذه الأمراض توجهوا إلى وزارة المالية يطلبون من عونها أربعة آلاف جنيه فأجابت الوزارة فى ألف واحد ولم تجب فى ثلاثة آلاف ، وكان عذرها القائم أن الظروف لا تساعد على إعطاء هذا العون كله ، وكانوا قد توجهوا أيضا إلى مجالس المديريات فلم ينالوا منها جميعا غير مائة وثمانين جنيها ، ولا بد أن تكون الظروف هى عذرها القائم أيضا .

ثم قالوا قبل ذلك وبعده إن أنفع العلاج لأمراض الصدر علاج التقوية ، وسبيل التقوية جودة الغذاء ، والفريق الأكبر من المصابين بهذه الأمراض فقراء لا يجدون الغذاء الردىء فأولى ألا يجدوا الغذاء الجيد ، ومادام الغذاء هو العلاج فلا مناص من توزيعه بينهم ، ثم لا مناص من أن يقوم هذا الألف ومائة والثمانون جنيها بمهمة هذا التوزيع ، ولكن هل فيها الكفاية ؟ لا ولا ، إلى ما شاء الله . . .

والذين عندهم المال فاضلا عن الحاجة الضرورية والمتوسطة لا يبذلون شيئا منه لمرضى الصدور .

والذين يعرفون خطر هؤلاء المرضى على الأصحاء من الأهل والجيران وجميع المخالطين لا يجدون فى الغالب ما يبذلونه لمساعدة المرضى على الشفاء ولوقاية أنفسهم ووقاية الأغنياء أيضا من امتداد العدوى اليهم .

وفى جميع الطوائف والطبقات أهل إحسان ليسوا قليلين عند الاحصاء ، ولكنهم يحسنون فرادى فيذهب إحسانهم فرديا ، ويبذلونه وعيونهم مغمضة فينالة من لا حاجة به إليه قبل أن يناله صاحب الحاجة القاسية .

فاذا سألك أحد بعد ذلك كيف علاج المسألة ؟ فقل إن علاجها تنظيم الإحسان .

فلو أن صندوق الاحسان كان عامرا بالزكوات والصدقات لاستغنى به أولئك المرضى المصدرون عن الحكومة يطلب لهم عونها فى أيام شدتها ، ولما ظهرت حاجتهم إلى مجالس المديريات وغيرها أيضا .

وهذه الحالة التى نمثل حولها فى أمراض الصدر وما بلغته من الانتشار والفتك ليست إلا مثالا واحدا من ألف مثال ، وكلها ذريع الخطر شديد الهول ، وكلها يسهل التغلب عليه لو أن الإحسان كان منظما ؟

محمد الهياوى

أندية الصبيان العمال

فى بريطانيا العظمى

" الأولاد العمال " هم أولئك الذين تتراوح أسنانهم بين ١٤ و ١٨ سنة . ففى بريطانيا كثير من الشباب الذين فى هذه الأسنان يعملون فى المصانع . وهم فى حاجة إلى العناية ، لأنهم إما فى سن المراهقة وإما قد تجاوزوها بقليل . وفى مثل هـذه السن التى تكثر فيها أزمات الشباب يتعود الانسان عادات جديدة حسنة أو فاسدة ، وعلى حسب الخطوة الأولى تتجه الخطوات التالية . وفى الأحياء الفقيرة بالمدن تكثر الملاهى السيئة التى تؤذى الشاب الناشئ وتستغل انبثاق غرائزه الجنسية . ولذلك يحتاج — كما قلنا — إلى عناية خاصة . ثم هو مع أنه يعمل ويتكسب يحتاج الى التثقيف بما يليق له من علوم أو فنون ، وإلى التدريب فى صناعته أو فى غيرها .

ولهذه الأغراض وجدت "أندية الأولاد العمال" فى بريطانيا ، وهى تبلغ نحو ١٧٠٠ ناد يضم نحو ١٦٠,٠٠٠ عضو . وليس رقما السن وهما ١٤ و ١٨ محدودين ولكنهما هما الغالبان . فهناك أندية تستبقى أعضاءها حتى حين يتجاوزون الثامنة عشرة . وأخرى تقبل الأعضاء قبل أن يبلغوا الرابعة عشرة ولكن هذا بالطبع قليل .

وهذه الأندية التى تجد الآن معونة الحكومة البريطانية هى — كما هو الشأن فى معظم المؤسسات البريطانية — مجهود شعبى قام به أفراد الشعب المتحمسون متفرقين فى الأحياء الفقيرة . فكان أحدهم مثلا يجمع بعض الأولاد فى ناد لعله لا يزيد على غرفة ثم يزودهم بمائدة البلياردو والجرائد . ثم ينمو هذا النادى الى أن يصير بناء مستقلا له حديقته ومكتبته وغرفه المختلفة .

وبقيت الحال على ذلك الى عام ١٩٢٥ حين اتحدت هذه الأندية ورأس الاتحاد الدوق جلوستر . وأصدرت الحكومة البريطانية منذ أعوام قليلة قانونا ينص على ماهية هذه الأندية ونظامها وأهدافها . وهذه الأهداف تتلخص فى ترقية الأعضاء من النواحى الذهنية والجسمية والروحية . وقد نص القانون على مستوى معين من وسائل الترقية يجب ألا ينخفض عنه النادى وإلا لم يقبل فى الاتحاد ولم يحصل على امتيازات المعونة الحكومية .

وفى كل ناد تقريبا نجد مكتبة للمطالعة والإعارة تحتوى على عدد كبير من الكتب والجرائد والمجلات ، ونجد أيضا غرفا خاصة لألعاب التسلية وفناء للألعاب الرياضية . ويمكن العضو بانطبع أن يجد ماينعشه من طعام أو شراب بأثمان منخفضة . ولكن ماتختلف فيه هذه الأندية عن غيرها أن فى كل منها وسائل للتعليم والتدريب . فان العضو الذى يبلغ من العمر ١٥ أو ١٦ سنة يجب ألا يقف عند الحد الذى ترك فيه المدرسة . فهو محتاج إلى أن يستزيد ثقافة ومهارة فى صناعته ، أو لعله يحتاج إلى تغييرها وتعلم صناعة عصرية جديدة ، ففى كل ناد غرف خاصة للتدريب على الصناعات والتنقيف فيها على أيدى معلمين تنتدبهم الحكومة أو الهيئات المحلية ، فالنادى هو بهذه المثابة مدرسة وورشة ولكن لا إجبار فيهما ، ويمكن إدارة النادى أن تزيد حركة التعليم والتدريب بين الأعضاء بالاتصال بالهيئات المختلفة فتحصل على دروس مسائية كما يمكن الأعضاء أن يجدوا التسهيلات التى تمكنهم من الالتحاق بما يسمى " مدارس الاستمرار " وهى تسير على برنامج يشبه برامج المدارس الثانوية أو أقل قليلا .

فاذا بلغ الشاب الثامنة عشرة ترك النادى ، لكن هناك بعض الأندية التى تتسامح فى بقائه سنة أو سنتين ، ولما كان الحد الأدنى لسن التجنيد فى بريطانيا الآن هو العشرون فان هناك من يدعون إلى استبقاء الأعضاء فى هذه الأندية إلى هذه السن .

وفكرة الأندية أصلية عند الانجليز ، فان لندن حافلة بالأندية الخاصة التى يضم كل منها أعضاء متشابهين فى المكانة أو الاتجاه ، وقد أخذ العمال بهذه الفكرة وكانت فكرة " أندية الأولاد العمال " من الفكرات الخصبة المثمرة التى تقى الشاب فى بداية شبابه أخطارا كثيرة تعرض له فى الحانات وغيرها .

التربية السياسية والتربية الذاتية

كما يراهما اللورد بولدوين

كتب اللورد بولدوين رئيس الوزارة البريطانية السابق هذه الكلمة التالية :

" كثير من الناس حاولوا تربيتى ، ولكن استجابتى لهم لم تكن على الدوام موفقة . ومعظم ماحصلت عليه من تربية إنما اتفق لى بعد أن دخلت غمار الأعمال فى لحظات الفراغ الطارئة وفى أسفارى على السكك الحديدية . وبقيت سنوات وأنا أعمل طوال النهار وأقرأ فى المساء لا تفوتنى ليلة . وإنى أشعر أن هذه التربية هى التى عادت علىّ بأعظم الفوائد " .

والواقع أن التربية الحقيقية هى التربية الذاتية . لأننا أعرف الناس بمواضع الجهل فى أنفسنا ، ولذلك نستطيع أن نبحث عن العلاج باختيار المعارف التى نحتاج اليها . وكما أننا نختار الغذاء لجسم بمقدار حاجتنا وإساغتنا له فنحن نختار غذاءنا الذهنى بمقدار ما نحس من حاجة اليه . وكما أننا نسترشد من وقت لآخر برأى الطبيب فيما يكون عليه غذاء الجسم ، يجب أن نستشير أولى الرأى فيما يجب أن يكون عليه غذاء الذهن . ولكن العمدة فى النهاية هى على الذوق أو المزاج الثقافى الذى يتكون وينمو ويعين لنا الاتجاه والاختيار وفق كفاياتنا الطبيعية .

وليس شك فى أن التعليم الجامعى ينمى ويكون ويوجه . ولكن هذا التعليم ليس من حظ كل إنسان . وفى العالم المتمدن ألوف من رجال الذهن والقادة والساسة والمخترعين والمفكرين الذين لم يحصلوا على تعليم جامعى . ولكنهم مع ذلك كونوا أنفسهم أو كما يقول الإنجليز : " صنعوا أنفسهم " وفى هذا التعبير نفسه مغزى أخلاق يستحق التأمل . وهم إنما تعلموا ونبغوا لأنهم توفروا على الدرس ونظروا إلى الدنيا نظرة الجد وإلى أنفسهم نظرة الكرامة فلم يرضوا بقتل الوقت بل استغلوه حتى حصلوا من الثقافة على أكثر مما يحصل عليه عادة خريجو الجامعات .

ولكن قد يتساءل القارئ هنا : لماذا هذا المجهود أبذله فى ما تسميه التربية الذاتية وما القصد من هذه الثقافة أطلبها مدى حياتى وأعيش كادحا فى طلبها أحرم نفسى لهوها ولذتها ؟

فالجواب أن الثقافة هي أيضا لذة ولهو . بل إن الانسان ليتفنن فى طلب العلوم حتى ليحتاج إلى من ينبهه إلى الضرر الذى يعود عليه من ذلك . وهذا الانغماس برهان اللذة . ولكن هناك وجوها أخرى للتثقيف الذاتى تستحق الاعتبار ، فاننا كلما نمى أو يجب أن نعنى بتثقيف الجسم وتدريب عضلاته ، لأن فيهما صحة وجمالا . وكذلك الشأن فى تثقيف الذهن إذ هو يكسبنا كرامة وفهما للدنيا . ونحن نعنى بهندامنا وتخير الأزياء التى تليق بنا . ولكن هل منا من ينكر أن شخصيتنا تطالبنا بهندامنا الذهنى ؟ وهل منا من استطاع أن ينكر إعجابه ببعض الأذهان المدربة المثقفة واستنكاره لتلك الأذهان الأخرى التى يشعر عند الاحتكاك بها بجمودها وبرودها للجهل الذى يتخذ شكل الغباوة ؟

والرياضى الحق يطلب الرياضة للذتها . وكذلك من ينشد الثقافة لا يقصد إلى المنفعة لأنه قانع بلذته منها . ولكن كما أن الرياضة تعود على الجسم بالصحة كذلك الثقافة تعود على الذهن بالنبه ، وتجعل وجودنا حيا يقظا نواجه الدنيا فى تفهم وعلى بصيرة وتدبر .

فيجب أن نطلب الثقافة كما نطلب الصحة لا نبغى وراءهما غاية ، لأن كلا منهما غاية فى ذاتها . وما يعود علينا بعد ذلك من منافع إنما يجىء عفوا وبقدر ما نحصل من كل منهما .

ولكن كيف نثقف أنفسنا ؟

يجب أول كل شىء أن نوفر الوقت للدرس . وذلك بترك عادات الكسل واللهو السخيف ، وأن نذكر كلمة اللورد بولدوين الذى وجد تربيته الحقيقية فى ساعات السفر على السكك الحديدية عقب نهار حافل بالأعمال . ولكل منا مثل هذه الأوقات بل أكثر . فان الموظف الذى يترك عمله فى الساعة الثانية بعد الظهر يجد أكثر من ست أو سبع ساعات من الفراغ يمكنه أن يقضيها فى الدرس . وهو لو أرصد ساعة واحدة للدرس لاستطاع أن يخرج منها بمحصول ضخم بعد سنوات من المثابرة .

أما ماذا يقرأ فهذا يتوقف على بواعثه وميوله . فلعله يهتم بمتابعة التطور السياسى ، و يقرأ الجريدة اليومية . فهو إذن فى حاجة إلى بعض الكتب التاريخية والسياسية . ولعله قد فتنته بعض العلوم الحديثة فهو يبحث عن مؤلفاتها الابتدائية ثم يتدرج فيها إلى المؤلفات الضخمة

ويتعمق فى بحثها . ثم هو لا يلبث أن يجد أن فى منزله من الكتب مايصح أن يؤلف مكتبة جميلة صغيرة يعتز بها ويزيدها ويغنيها . فإذا وصل الى هذه الحال فإنه على بداية طريق سوف تهديه الى الرشاد والسداد . وها يقول اللورد بولدوين :

" أما الديمقراطية المثلى فهى شىء غالية فى السمق . ولكن المثليات لا تسير وحدها . واذا كنا نرغب فى صيانة الديمقراطية حتى تؤتى الثمرات التى تنتهى فان الوسيلة الوحيدة الصالحة لذلك إنما تنحصر فى أن يقوم جميع الأفراد بكل ما فى مستطاعهم ويعدوا أنفسهم لصيانتها حتى تبقى عذبة صافية وأن يحفظوا المثليات التى توحيها اليهم " .

" علينا أن نذكر أن ثمن الحرية هو اليقظة الدائمة بل المعرفة الدائمة والعطف الدائم والإدراك الدائم . والواجب الذى يقع على عواتقنا هو أن نحتفظ باتزان الدولة عند النقطة التى بلغتها مع عرفاننا التام للأخطار التى تتهددها سواء من ناحية وضع القيود على الحرية أو من ناحية الإغراق فيها إلى حد الاباحية " .

"أعتقد أننا جميعا نوقن أنه ليست هناك جماعة متمدنة تتجه نحو الرقى بحكم المصادفة ، وأن هناك فى الحضارات مانسميه عقبة أو تقهقرا وأن مجرد وجود إحدى الحضارات ليس ضمانا لبقائها أو تقدمها ، وبكلمة أخرى أقول إننا إذا لم نكن حراسا أمناء على الشأو الذى بلغناه من الحضارة فإننا نعرضه لهذا الخطر وهو أن نرى الرأى الذى تحقق لنا بالكد العظيم يتراجع رويدا رويدا إلى الخلف " .

"يجب أن يكون التعليم قبل كل شىء فى هذا العالم حرا تمام الحرية ، ونزيها تمام النزاهة ، ويجب ألا يكون المعلم عبدا للدولة يعلم ويعظ تلاميذه بما يظن أن الحكومة ترضى عنه سواء أكانت هذه الحكومة من أحزاب اليسار أو اليمين أو الوسط ، بل يجب أن تكون الغاية الأولى للمعلم بسط الحقائق كما يراها وأن تكون الغاية الأولى للتلميذ تهيئة ذهنه وتنشئته حتى إذا أتيحت له الفرصة ألفى نفسه مزودا بالارادة وقادرا بالتمرين على أن يميز التمييز الصحيح فى جميع الأمور " .

"أظن أنكم تعرفون ، لا مما تعلمتموه من مدرسيكم ، بل مما تعلمتموه بالسليقة التى هى ثمرة المعارف الواسعة ، كيف يجب أن ترتابوا فى الأساليب البلاغية ، وإذا كان هناك طبقة هى موضع الشبهات فى الديمقراطية فهى طبقة البلاغيين أولئك الذين يخادعون أشباه المتعلمين بمغالطات لا يستطيع هؤلاء أن يتبينوها ، وقد هلكت ديمقراطيات بهذه المغالطات ، ولا نحب أن نرى ديمقراطيتنا التى نؤمن بها والتى نعتقد أنه سيكون لها أسمى الحظوظ تتحطم على

هذه الصخرة الوضيعة ، وإنى أذكر انى حين كنت فى الثامنة عشرة من عمرى أنى قرأت كلمة فرويد فى كتابه "دراسات تصويرية" كان لها الوقع العميق فى نفسى فى تلك السن ، وذلك لأنى حين كنت شابا كنت كسائر الشباب تستعبدنى اللغة المزوقة والتعبير البديع فصادفت هذه الكلمة الثانية التى كان فى نفسى لما وقع الصدمة : "الخطابة هى بغى الفنون" وفى هذه الكلمة حقيقة صادقة ، ولو أتيحت لى الفرصة لجعلت هذه الكلمة عنوانا لمقال ، وعندئذ كنا نجد ما يطيب ويلذ من الشواهد التى يستشهد بها الخلابة عن صحتها فى التاريخ " .

"إنى رجل لم أحصل من التربية إلا على نصفها . فقد كنت متوسط النشاط فى المدرسة ولكنى لم أنجح فى الجامعة ومن ذلك الوقت أحاول تدارك ما فاتنى . . . وليس فى الدنيا لذة تساوى لذة الدراسة ، ولذة الحياة العظيمة . أنها ليس لها نهاية . فأدرسوا مدى حياتكم . وإنى أنا أدرس ، وسأبقى على الدرس ولو بلغت المائة ، وليس هناك ما أتطلع اليه بعد أن أترك الوزارة غير استئناف الدرس فى حماسة وهمة " .

حكم قديمة

— أشد من الموت ما يتقى من أجله الموت .

— أكثر الناس جرأة على الأسد أكثرهم رؤية له .

— كل منا فى هذه الدنيا أحد اثنين : إما معجّل يلقى الردى فى نفسه ، وإما مؤجّل يلقى الردى فى أهله .

— استمع إلى الحكمة ولا تنظر إلى قائلها ، فكثيرا ما تأتى الحكمة على أفواه المجانين .

— بين الحذر والتردد فارق أدق من أن تبصره كل العيون ، ومع ذلك فالحذر محقق للغرض والتردد مضيع للفرص .

— لا يهاب السيد خادمه إلا لسر يخاف إفشاءه .

مشاكل الريف الاجتماعية

محاضرة

لحضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك ، مدير التعاون

في قاعة المحاضرات بدار الاسعاف بالاسكندرية

إنى ليخالجنى سرور عظيم إذ أقف هذا المساء متحدثا إليكم عن المشاكل الاجتماعية المنتشرة فى الريف المصرى ، والتى لا يستطيع الإنسان أن يخطو داخل البلاد دون أن يواجهه عدد كبير منها ، بل التى قد يصادفها الإنسان فى المدن نفسها قبل أن ينتقل إلى الريف .. وليست الهجرة من الريف — مثلا — إلا مشكلة عويصة من تلك المشاكل ، لأن الاندفاع الشديد إلى المدن دون مبرر يدعو إليه ، يفقد الريف أصلح رجاله ، أولئك الذين لا نستطيع أن نوجه إليهم اللوم والعتاب ، وإلى أن تصبح الحياة الريفية مغرية لهؤلاء المهاجرين بكثرة ما تعرضه من الفرص للحصول على دخل مناسب ، والتمتع بحياة اجتماعية ممتعة يصاحبها الشعور بلذة عقلية ، فإن الهجرة لابد أن تظل مستمرة فى العبث بصالح الريف والمدينة على حد سواء .

ومن مشاكل الريف الكثيرة تغيب الملاك عن أراضيهم ، ذلك التغيب الذى يزيد ضرره على الضرر الذى يلحقنا من المشكلة السابقة ، وقد وصل تغيب الملاك عن أراضيهم إلى درجة صرنا معها نفقد سريعا ذلك الطراز من الملاك المقيمين الذين يعيشون فى بلادهم قادة ، محاولين تنظيم الجماعات الريفية فوق ما يقومون به من تحسين النواحى الزراعية المختلفة ، وليس من الغريب على أولئك الملاك أن يهجروا الريف ليعيشوا فى المدن عيشة الترف ولا يزوروا الريف فى العام غير مرة أو مرتين للحصول على كل ما يستطيعون الحصول عليه من إيجار ، غير عابئين براحة من يعملون فى إنتاج الثروة وتوفير أسباب الراحة لهم ، وسوف تؤدى هذه الحالة إلى قيام العداء بين الطبقات وبعث شعور الكراهية الذى قد يظهر عاجلا أو آجلا فى مظاهر مختلفة .

فإذا دخلنا الريف واجهتنا مشكلة الصحة العامة ، وهي بلا شك ذات أهمية كبيرة في إقامة صرح حياة اجتماعية صحيحة ، ويكاد ضعف الصحة يكون ملموسا في السواد الأعظم من الفلاحين ، وهو إنما ينشأ من تفشي وجود الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والإنكلستوما وإليها يرجع السبب في قلة النشاط ، وعجز الإنتاج ، وضعف القوة الحيوية ، وفي البؤس الذي لازم الفلاحين والتشرد بينهم .

ولما كان فلاحونا مصابين بهذين المرضين الخطيرين الناشئين عن الطفيليات التي تستمد غذاءها من الدم وتسممه ببقاياها فلا عجب ان ظهرت آثار ذلك واضحة جلية في قوى أولئك الفلاحين الجسمانية والمعنوية . وقد بين لنا العلامة الخبير بالطفيليات "الدكتور" خليل بك عبد الخالق" أن حوالي ٩٠ ٪ من الفلاحين مصابون بعدوى الطفيليات التي تسبب فقر الدم وما يصحبه من مظاهر جسمانية كالإعياء وخمود الذهن .

وأما من ناحية مشكلة عدد السكان فقد أعطانا عنها أخيرا الدكتور" ويندل كيلاند" فكرة واضحة بما نشره عن نتيجة أبحاثه الجامعية ، وذكرنا صديقنا بمحاولته هذه لتوجيه رجالنا إلى التفكير جديا في بحث هذه المشكلة بذلك الرجل الذي سأل "بجا" عما إذا كان يترك لحيته أثناء نومه فوق الغطاء أو تحته ، ولم يكن بجا المسكين قد فكر في هذا الأمر من قبل ولكنه منذ ذلك الوقت لم يتمتع بنوم هادئ جميل .

وفي نوع سكان الريف ومقدار صلاحيتهم تتوقف عظمة الأمة لأنهم "المشتل" الذي تستمد منه المدن سكانها ، ومما لا شك فيه أنه متى هبطت حيوية الفلاح من الوجهة الجسمانية والعقلية فلن يبقى لنا أمل كبير في عظمة مصر .

ولقد قيل إنه إذا تحسنت أحوال السكن في الريف زال كثير من الأمراض التي تطبعه بطابعها ، وليس معنى ذلك بالضرورة أن نقصر كل اهتمامنا على إنشاء المساكن الصحية تاركين غيرها من الإصلاحات ، ولكن المقصود هو أن سوء السكن في الريف ، جدير بتضييع الجهود الكثيرة التي تبذل في نواح أخرى كتوفير الخدمة الصحية ، وتحسين التغذية ، وتوريد الماء النقي للمديرية لشعورها بأن مشكلة المساكن ذات الأهمية الأولى ، وأن حلها سوف يزيد من العوائد التي تأتي عن مختلف الجهود التي تبذل لتحسين حال الفلاحين .

وقد قامت الجمعية الزراعية الملكية في السنوات الأخيرة بعدة خطوات لتبرهن بطريقة عملية على أن في الإمكان إنشاء منازل من الطراز الأخضر على أسس صحية توفر للفلاح كل مطالبه بتكاليف لا تزيد على ٢٥ جنيها للمنزل الواحد ، والشاهرة الماثلة في تعمير هذه المساكن كما يقول حضرة صاحب السعادة "فؤاد أباظة باشا" مدير الجمعية القدير

هى تفادى الطفرة فى نزع الفلاحين من الظروف التى عاشوا فيها قرونا عدة ، ثم تحسين أحوال المعيشة تدريجا و بشكل يتفق وما غرس فى نفوسهم من الأفكار القديمة ، ولقد فشلت فى الماضى خطط عدة وضعت لتحسين حال الفلاحين ، لما كان فيها من طفرة وثورة .

ولنتحدث الآن عن مشكلة التغذية التى قد يظن لأول وهلة أن بلدا غنيا بالزراعة كمصر لايمكن أن تقوم فيه مشكلة كهذه . يقول العلامة " ويلسون " مرجعنا فى هذه المسألة إن هناك حالات ثلاثا تتكون منها هذه المشكلة . أما هذه الحالات فهى :

(١) قلة مقادير الغذاء .

(٢) قلة القيمة الغذائية فى الطعام .

(٣) وقوف الفقر حائلا بين الناس و بين الحصول على كفايتهم من الغذاء .

وتدل نتيجة الأبحاث التى قام بها البرفسور " ويلسون " على أن تلك الحالات الثلاث موجودة كلها فى ريف مصر وحضره على السواء ، وأنها أدت إلى قيام البراهين الكافية على شدة انتشار سوء التغذية بين الأهالى . وقد يبدو محالا أن تستمر أمة مع بقاء كثرتها العظمى ناقصة التغذية بهذا الشكل ، ولكنا نحن الواقفين على أحوال الفلاح نعلم حق العلم أنه يعيش فى الواقع على الذرة ، أى على غذاء قليل التوازن للغاية ، ونعلم أنه لا يأكل اللحم إلا يوم السوق الأسبوعية على الأكثر ، وأنه يبيع ما لديه من لبن وزبد وجبن ودجاج وبيض لأن ظروفه لاتسمح له بأكل هذه الأشياء .

* * *

وقد شغلت المشاكل التى عرضتها عليكم بال الحكومة والهيئات العامة والأفراد المهتمين بالشؤون الاجتماعية ، و إنى ليسرنى أن أقول إن جميع من ذكرتهم يتعاونون بكل مافى وسعهم من جهد لحل مشاكلنا الريفية و إنه لمما يغبطنا أن نرى الخبرة الأوربية والأمريكية فى مجال الإصلاح الاجتماعى تبذل لنا فى سخاء .

وكنت أحب أن أتحدث إليكم عن مشاكل أخرى غير التى وضحتها الآن كمشكلة التعليم الريفى ، والتقاليد الاجتماعية ، والعادات العامة ، وتوفير الماء النقى ، لولا ضيق الوقت ، وإذا كانت المشاكل الاجتماعية كثيرة فى ريف مصر فلأن مصر بلاد قديمة ، ولها تاريخ سياسى واقتصادى واجتماعى قديم ، هو وحده المسئول عن الظروف التى نعيش فيها الآن .

وقد ساءت "محمد على باشا الكبير" منذ قرن ونصف ، تلك الظروف السائدة فى الريف لدرجة رأى معها أن خير مايعمله لتحسين تلك الظروف حرق القرى كلها وبناؤها من جديد لولا أن علماء الأزهر أشاروا عليه بغير ذلك ، ونصحوا له باتخاذ وسائل التطور بدل الثورة على القديم ، وقد بينوا له أن تلك الوسائل أقل نفقة وأجدى نفعا ، وأن الإصلاح لا يعنى مجرد التغيير الخارجى فى مظاهر القرى ولكنه يعنى كذلك التغيير الداخلى وهو الأهم والأصعب ، وهم يعنون بذلك التغيير فى عقول الناس وقلوبهم .

* * *

إن الفقر والجهل والأنانية أصل المشاكل التى ذكرتها ، ولو أننا تمكنا من القضاء على هذه العقبات لقطعنا مرحلة طويلة فى سبيل تحسين المعيشة ، ومن الوسائل الفعالة لبلوغ هذه الغاية تنظيم أهالى الريف على أساس المبادئ التعاونية ، أو بمعنى آخر مساعدتهم على مساعدة أنفسهم .

وإلى رواد الحركة التعاونية يرجع الفضل فى إدخال نظم التعاون إلى انجلترا منذ حوالى مائة سنة ، وقد حاولوا ذلك لأنهم اعتقدوا أن تحسين الحالة الاقتصادية للشعب يجب أن يسبق رفع مستواهم الاجتماعى ، وبنى الرواد على هذا الأساس حركتهم التى ترمى إلى التقدم التدريجى ، ذلك التقدم الذى تتلخص مبادئه فى النقط السبع الآتية :

(١) باب العضوية المفتوح .

(٢) الديمقراطية فى الإدارة .

(٣) توزيع العائد على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية .

(٤) الفائدة المحدودة على رأس المال .

(٥) الابتعاد عن الاشتغال بالسياسة والدين .

(٦) التعامل نقدا .

(٧) نشر التعليم والثقافة .

وأخذت مصر بهذه الحركة التى أصبحت دولية منذ ثلاثين عاما تقريبا . وكانت الحركة فى مظهرها الأول حركة شعبية ، غير أنه لم تمض أعوام قليلة حتى ظهر لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، أنه إذا لم تأخذ الحكومة بيدها ، وتوجه إليها عنايتها أصابها الفشل والانحلال . ولإعطائكم فكرة عن قوة هذه الحركة التعاونية فى أنحاء العالم أذكر لكم إحصاء عن جمعياتها المختلفة من زراعية واستهلاكية ومالية وصناعية :

بلغ عدد الجمعيات ٧٠٠,٠٠٠ وعدد الأعضاء ١٥٠ مليونا فى حين قدرت قيمة المعاملات بنحو ستة مليارات من الجنيهات .

وإذا نظرنا إلى طبيعة الحركة التعاونية ومدى اتساعها وانتشارها فى مصر استطعنا أن نحكم بأنها زراعية أكثر من أى شىء آخر ، إذ لا يوجد غير خمسين جمعية من ثمانمائة تمد سكان المدن بحاجاتهم المنزلية .

وحالة الجمعيات التعاونية فى مصر هى كما يأتى :

بلغ عدد الجمعيات حتى الآن ٨٠٠ وبلغ عدد أعضائها ٩٠,٠٠٠ أما رأس مالها المدفوع فهو ٢٣٥,٠٠٠ جنيه واحتياطيها ٨٥,٠٠٠ جنيه وقدر مجموع أعمالها فى السنة بنحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

الخدمات المادية للجمعيات التعاونية الزراعية

تمد الجمعيات التعاونية الزراعية أعضاءها بجميع حاجاتهم الزراعية كالحبوب والأسمدة بصفة خاصة ، متوخية بذلك تقديم أجود الأصناف مع اعتدال السعر . كما أنها تساعد على تسويق بعض المنتجات كالبصل والبطاطس والفاكهة والخضر ، وتقوم فى الوقت نفسه بتدخين الموالح فى مساتين الأعضاء . وتمكن الجمعيات أعضاءها فوق هذا كله من استعمال آلات الحرث الحديثة وكذلك آلات الدرس .

ويمد قليل من هذه الجمعيات أعضاءه ببعض حاجاتهم المنزلية كالشاى والسكر والصابون وبعض أصناف الملابس . ويحصل أعضاء الجمعيات التعاونية عن طريق جمعياتهم على القروض اللازمة لهم من بنك التسليف الزراعى بفائدة قليلة وتساعد هذه القروض فى بعض النواحى كشراء الماشية ، ونفقات الزراعة وجنى المحاصيل . وإذا كانت هذه الطريقة المالية فى التعامل مع بنك التسليف ليست تعاونية بالمعنى الصحيح فقد لجأت إليها الجمعيات إلى أن تتمكن من إنشاء بنك تعاونى مركزى خاص بها .

ومن نواحى النشاط الملموس للجمعيات قيامها ببعض الصناعات الزراعية كمعامل الألبان التى بدأ بعضها فى إنشائها بالفعل . ونأمل انه يتقدم بفضل الجمعيات التعاونية نمو وازدهار بعض الصناعات الاخرى ، كنتاج العسل ، وصنع المربات والفواكه المحفوظة وزيت الزيتون . وبهذه الطريقة وحدها يستطيع المنتجون أن يجنوا ثمار الجهود التى يبذلونها .

الخدمات الثقافية والاجتماعية للجمعيات التعاونية

وتخصص الجمعيات التعاونية عملا بقانون التعاون جزءا من صافى أرباحها للقيام ببعض الخدمات الاجتماعية والثقافية فى مناطق أعمالها . وتصرف هذه المخصصات الاجتماعية التى تتفاوت تفاوتا كبيرا فى مختلف الجمعيات فى أغراض متعددة كانشاء طلمبات المياه الريفية ، و إصلاح الطرق والجسور ، وغرس الأشجار المظللة و بناء المدارس الريفية وتحسين حالة القرية من الوجهة الصحية و إقامة أحواض لسقى الماشية و إنارة الشوارع ، و إدارة مدارس صغيرة يتعلم فيها الصغار بعض الصناعات كالنسيج وصنع السجاد كما تقوم بإنشاء قاعات للمحاضرات والاجتماعات العامة ، وامتلاك أجهزة الراديو ، و إيجاد المكتبات العامة .

ولما كان بعض الخدمات الثقافية يعود على الأعضاء أنفسهم فاننا لا نرى عذرا يمنع المزارع الحريص على مصلحته من الانضمام إلى الجمعية القائمة فى قريته . ولا شك فى أن معلومات الأعضاء الزراعية وكذلك طرق تعاملهم تتقدم عن طريق جمعياتهم التعاونية التى تعتبر مراكز لنشر الأبحاث العلمية و إدخال النظم الحديثة . ولا شك فى أن اتصال الأعضاء المستمر بغيرهم من الأعضاء الذين هم أوسع منهم علما وأكثر تجارب ، يزيد فى معارفهم العامة ويوسع مداركهم . ولا شك كذلك فى أن جميع المطبوعات من كتب وصحف ومجلات ورسالات ونشرات حكومية تصبح فى متناول أيدى الأعضاء جميعا متى وصلت إلى الجمعيات و إذا لم يكن فى استطاعة أولئك الأعضاء أن يطالعوها فانها ستقرأ عليهم أو يلمون بمحتوياتها عندما تنعقد اجتماعاتهم بين وقت وآخر . هذا كله إلى جانب أجهزة الراديو التى تعتبر مصدرا أساسيا لاستقاء المعلومات والاستمتاع بوسائل التسلية . وقد استطاع كل ما قدمناه من الفوائد الثقافية أن يجعل جمهور التعاونيين أكثر تهذيبا وعلما ونظاما ، وأقدر على الحصول على وسائل التسلية .

ولقد كان للتعاليم التعاونية وتطبيقها العملى أثر فعال فى طبائع الأعضاء ، فقد مكنتهم من معرفة مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، كما مكنتهم إدارتهم لتلك الجمعيات التعاونية من أن يفطنوا بطريقة عملية إلى معنى الديمقراطية ومزاياها . وكان لهذه الديمقراطية أثر كبير فى تعويدهم على طريقة الحكم الذاتى . وبالاختصار فان الجمعيات التعاونية تلعب دورا مهما فى إحياء الميل العام للأخذ بالمبادئ التعاونية وتطبيقها عمليا .

وختاما أرجو أن أكون قد وفقت فى هذا الوقت القصير إلى إيضاح قليل من مشاكلنا الاجتماعية التى تكثر فى الريف المصرى ، وفى وصف العلاج الناجع لحل هذه المشاكل . ولا شك فى أن كل هذه المشاكل صحيحة وفى أن علاجها عملى . . ولا شك فى أن كليهما ليس بجديد علينا . وكل ما فى الأمر أن اهتمامنا بالحياة الريفية — وهو فى الواقع تعبير صحيح لانتشار فكرة الحياة الاجتماعية — هو الذى أبرز لنا هذه المشاكل فى صورة واضحة . . . وليس من شك فى أن الاعتراف بوحدة الحياة فى الريف والحضر فكرة من الأفكار الحديثة التى ترى أن المدنية لا يمكن أن تثمر ما لم تقم على مبادئ قوية ثابتة .

من أقوال الإمام على

— من الخرق المعاجلة قبل الإمكان ، والأناة بعد الفرصة .

— الفكر مرآة صافية ، والاعتبار منذر ناصح ، وكفى أدبا لنفسك تجنبك ما كرهته لغيرك .

— العلم مقرون بالعمل ، فمن علم عمل ، والعلم يهتف بالعمل فان لم يجبه ارتحل عنه .

— من كثرت نعم الله عليه كثرت حوائج الناس اليه ، فمن قام فيها بما يجب لله عرضها للدوام ، ومن لم يقم بما يجب له عرضها للزوال .

— البخل جامع لمساوى العيوب ، وهو زمام يقاد به إلى كل سوء .

— رب مستقبل يوما ليس بمستدبره ، ومغبوط فى أول ليل قامت بواكيه فى آخره .

— من طلب المحال خذلته الحيل .

— من صارع الحق صرعه .

— لا تجعل ذربَ لسانك على من أنطقك ، ولا تجعل بلاغة قولك على من علمك .

الشخصية أساس النجاح

بقلم س . م

ليس من السهل أن نعرف الشخصية ، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نصف أحد الناس بأن له شخصية ضعيفة أو قوية . وقد عرف أحد الاجتماعيين الشخصية بانها المقدرة على الخدمة ، أى قدرة الانسان على أن يخدم نفسه ويخدم غيره . ومن هنا عبارتنا المألوفة حين نقول لأحد الناس : لاتعتمد على فلان كثيرا لأنه ليست له شخصية ، فلن يستطيع أن يفعل .

وقد كان الذكاء أعظم ماينظر إليه فى موضوع النجاح . ولكن الأمريكيين الذين يؤمنون بالنجاح ويسهبون فى بحثه وشرح أساليبه قد انتهوا إلى أن النجاح لا يحتاج إلى أن نعرف عنه "معدل الذكاء" فى الفرد ، بل "معدل الشخصية" .

ذلك أن الشخصية الكاملة تحتاج إلى أن ينجح الانسان ليس فى حرفته فقط ، بل أيضا فى أسرته وصحته وثقافته ومجتمعه . إذ ماذا يجدى الرجل الذكى أن يتفوق على أقرانه وزملائه فى الحرفة ويصل منها إلى القمة فى حين يكون فاشلا فى أسرته قد ساءت علاقته بزوجته أو أهمل فى تربية أولاده ؟ ثم ماذا يجدى نجاحه فى حرفته إذا كانت صحته قد اعتلت أو إذا كان قد انكب على عمله حتى استغرق كل وقته فلم يبال رقيه الذهنى ، ولم يحصل على شىء من الثقافة العصرية التى تجعله يفهم زمنه ويهتم بهموم جيله ؟ وأخيرا ماذا يجديه ذكاؤه إذا كان قد أهمل المجتمع الذى يعيش فيه فلم يشترك فى نشاطه ولم يساهم فى طموحه ؟

والكتب تؤلف هذه الأيام عن الشخصية كيف تنشأ ، وماهى العوامل التى تؤخر نموها ، أو تؤيده ؟ بل إن فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تعبد النجاح — كما قلنا — مجلة أو مجلات عن الشخصية تبحث موضوعها من وجوه مختلفة وتحاول أن تبث فى كل فرد عناية خاصة بشخصيته .

وللشخصية أصول جسمية لاتقتصر على مظاهر القامة وتقاسيم الوجه وتعابير الملامح ، بل تتجاوز كل هذه المظاهر الى البواطن من قوة الذكاء إلى قوة الغدد الصماء التى تقرر المزاج الأخلاقى . فإننا جميعا نتأثر بضآمة الوجه أو وسامته ، كما نتأثر بالقامة طولا أم قصرا ، وضآمة ، أم ضخامة . ولكن هذه الحال التى نولد بها لانكاد نستطيع التأثير فيها ، ولذلك نتركها كأنها

لا وجود لها . وإن كان المجهود الذى يبذله الرجل الضئيل القمىء لكى تكون له شخصية يجب أن يكون أكبر من المجهود الذى يبذله رجل وسيم فخم القامة . ولكن هذه الميزات أو العيوب الجسمية ليست كبيرة القيمة ، كما نتوهم ، لأن الشخصية تربى وتكون أكثر مما تولد . ونحن نتعرف إلى الشخصيات العظيمة بالمعاملة . فهى فى الحقيقة مجموعة من الأخلاق تتناسق حتى تتألف منها صورة منسجمة هى ما نسميه الشخصية .

البذور الأولى للشخصية

إذا تركنا الصفات الجسمية التى تميز شخصا من آخر ، وهى تراث بيولوجى بحت وجدنا فى كل انسان صفات أخلاقية هى التراث الاجتماعى الذى يرثه فى بيئته العائلية والمدرسية والحرفية والمعاشية . ومن الاثنتين ستتكون شخصيته فى النهاية .

وفى البيت نجد البذور الأولى للشخصية . فان هناك الوسط العائلى الذى يتيح للأطفال حرية الابتكار والعمل والمعاونة واللعب . ففى هذا الوسط تنشأ الشخصية أحسن نشأتها . والبيت الذى تتعدد أطفاله خير هنا من البيت الذى يعيش فيه الطفل منفردا يجد من أبويه التدليل ، ولا يجد الفرصة لكى يعتمد على نفسه ويبتكر ويتعاون مع سائر الأطفال . فالمجتمع الذى سيعيش فيه هذا الطفل يحتاج إلى رجل يتعاون معه ويخدمه . فاذا لم يتعلم الطفل منذ التعاون مع سائر الأطفال منذ طفولته فانه يتخذ أسلوبا للحياة لا يتفق ومصلحة المجتمع . وعندئذ تبدو انحرافات مختلفة فى شخصيته . والبيت الذى تكثر فيه القيود لحرية الأطفال يؤخر نمو شخصياتهم ، ولكن الإسراف فى الحرية يعمم الفوضى فى البيت فيتأخر أيضا نمو الشخصية . والبيت الأمثل هو ذلك الذى يعرف فيه الطفل ثم الصبى طائفة من التكاليف التى لا ترهقه . كأن يكلف النظافة والترتيب والمواعيد إلى غير ذلك . فالبيت الذى يأكل فيه الأطفال بلا ميعاد أو يلقون فيه ملابسهم ولا يعرفون مكانها فى الصباح أو الذى يعلو فيه الحديث إلى الصياح — مثل هذا البيت الذى يعمه الهرج لن تنشأ فيه الشخصيات المنظمة التى لا تنشأ ثم لا تنمو إلا فى جو هادئ منظم .

ثم يجب أن نصرح هنا بأن الحجاب يشد الشخصية فى المرأة بمقدار قوته أو ضعفه . لأن الشخصية هى فى النهاية ثمرة الاجتماع . فما زال الناس يضعف الشخصية والاجتماع بهم يقويها على وجه عام . ونحن فى مصر لا نبالى كثيرا أن تكون للمرأة شخصية . ولكنا ننظر إلى هذا الموضوع من ناحية التأثير على الأطفال . فان مما لا شك فيه أن للقوة قيمتها فى تنشئة الشخصية وتنميتها . والطفل الذى يرى أمه تتبع وينجعها طرق الباب من الغريب يتخذ بعد ذلك هذا الأسلوب نحو الغرباء ويحتاج إلى كفاح نفسى جديد لكى يتغلب عليه . وشخصيته تضعف بمقدار هذا الخوف الذى غرس فى صدره أيام الطفولة .

والبرنامج الدراسى الثقافى فى المدرسة لا يكاد يؤثر فى الشخصية إلا من حيث بعث روح المباراة . وهو روح يجب ألا نسرف فيه. لأن المجتمع يحتاج إلى التعاون أكثر جدا مما يحتاج الى المباراة . وأعظم ما ينقص الصبى الناشز والرجل المجرم والمريض النورستينى هو التعاون. فانهم جميعا يطلبون سيادتهم الذاتية دون أن يفكروا فى مصلحة الغير . وهنا نجد أن الألعاب التى تنظمها المدرسة تخدم روح التعاون وتؤدى بالتالى الى تكوين الشخصية أكثر مما يخدمها البرنامج الدراسى فان فريق الكرة وفرقة الكشافة والرحلات وسائر هذا النشاط تستنبط جميعها من نفس التلميذ روح التعاون وتكون شخصيته لهذا السبب . وكذلك الشأن فى جميع ألوان النشاط التى تجعل التلاميذ يعملون مشتركين لهم مصلحة واحدة فى نجاح الجماعة مثل التمثيل .

ويجب أن نصرح هنا بأن التعليم المختلط بين الجنسين يكون الشخصية أكثر مما يكونها التعليم المنفصل لأن الشخصية تعنى فى النهاية القدرة على المعاملة والتعاون . والانفصال ينقص هذه القدرة بقدر ما يزيدها الاشتراك .

ماذا يرقى الشخصية ؟

يجب أن تنمى الشخصية فى نمو لا ينقطع . فاذا حسنت البيئة العائلية ، ثم بيئة المدرسة فإن الشاب يحتاج بعد ذلك الى ما يساعده على نمو شخصيته . والمجتمع بطبيعته يساعد على هذا النمو .

وأعظم ما ينمى الشخصية هو مقدار التبعات ونوعها وتعددها. فان للحرفة تبعات فى تعيين المواعيد ومقابلة أفراد الجمهور وخدمتهم والشعور بأن الشخص يؤدى عملا عاما لخدمة المجتمع. وكل هذا يبعث على نمو الشخصية ويشعر الكرامة والمنفعة. ومن هنا يجب ألا ننسى أن التعطل بين الشباب المتعلمين يؤذيهم أكبر الأذى فى نمو شخصياتهم .

وتبعات الأسرة لا تقل عن تبعات الحرفة . فان الزوج الذى يعرف التضحية والخدمة لزوجته وأولاده يحس تبعات لا يحسها الأعزب . ومن هنا تتكون له شخصية أكبر من شخصية الأعزب . بل إن المرأة تنمو شخصيتها بالزواج وتربية الأولاد لأنها تحس تبعات تعنيها على التفكير والاهتمام ، وكلاهما مما ينمى الشخصية .

ثم هناك تثقيف الذهن وتثقيف الجسم . فكلاهما نمو يبعث الكرامة وإحساس الرقى ، ويعيد أن يعمد شاب الى العناية بجسمه دون أن تنطوى هذه العناية على الاهتمام بالصحة والهندام . وكذلك بعيد أن يعنى بذهنه دون أن يهتم بالمجتمع ويأخذ بروح العصر الذى يعيش

فيه . ولكن يجب ألا ننسى هنا أن لإكباب على الدرس قد نسرف فيه فيدعونا الى الانعزال والانفراد . وهذا بالطبع يضر بالشخصية ولا يرقيها . وكلنا يعرف ذلك الفارق فى الشاطة الذى يسير بخطوات مرتكة ويحدث بإجابات عسراء ولغة مترددة . فانه اكتسب هذه الصفات بانعزاله وهى أبعد الصفات عن تكوين الشخصية الناجحة .

والشخصية تحتاج الى نفس متزنة بعيدة عن الاضطراب والقلق ، وهنا نجد القيمة الكبرى للهواية . فيجب أن تكون لكل انسان هوايته التى تشغل فراغه وتخفف سأمه وتحرك ذكاءه . فقد يرتاح أحدنا الراحة النفسية العظمى عند ما يقضى ثلاث أو أربع ساعات وهو منهمك غارق فى معالجة قطعة من الخشب يحاول أن يصوغ منها كرسيا أو مائدة أو خزانة . وليست العبرة هنا بما يفعله بقطعة الخشب وإنما العبرة بما تفعله قطعة الخشب به . لأنها ستشغل فراغه وتعيد الانسجام والسكينة الى نفسه بعد الاضطراب والقلق . وهذا وحده يستحق المجهود .

تغير الشخصية

الشخصية ثابتة يصعب تغييرها . وهى مثل الخط الذى نكتب به أو اللهجة التى نتحدث بها . فان لنا أسلوبا فى الحياة نتخذه ونعرف به شخصيتنا . وكما يشق علينا أن نغير الخط الذى اعتدناه أو لهجة الحديث التى نشأنا عليها كذلك يشق علينا تغيير شخصيتنا . والتروى فى الخطوط يسهل إنجازه وتحقيقه ، لأن لكل منا طريقته فى الكتابة . وكذلك يصعب على أى انسان أن يقلد شخصية آخر .

وقد قلنا إن لكل انسان طريقته فى الكتابة أو الحديث ، ولكن الحقيقة أن له طريقته أيضا فى المشى أو الايماء ، بل له طريقته فى معالجته للمشكلات سواء المصالحة أم بالمخاصمة أم بالتسوية أم بالتحدى . وله نظرته للدنيا ، هى نظرة التفاؤل والفكاهة أم التشاؤم والجد . وكما أن للكاتب أسلوبه فى النثر أو الشعر كذلك لكل انسان أسلوبه فى العيش .

ولكن نرى أحيانا أن الشخصية تتغير . وتغيرها يبدو لنا عجيبا حتى أننا نذكره كأنه شاذ أو فذ . فنحن نذكر ذلك السكير العربيد الذى تغيرت شخصيته الى الصلاح والصحو . ونذكر ذلك الأعزب المتلاف الذى يستحيل الى الجد والاقتصاد بعد الزواج . وهذا التغير فى الشخصية إنما يحدث بعد اقتناع بأن الأسلوب الذى نتبع هو أسلوب سيئ يجب أن يتغير . وينمو هذا الاقتناع رويدا رويدا حتى يقول به العقل ثم لا يزال فى التزايد على النفس والتأثير فيها حتى يصير عقيدة تلمو بالتصميم فيبعث كراهة جديدة أو حبا جديدا . وهذا التغير مع أنه يحدث

رويدا رويدا لأنه يبدو مفاجئا . فان المدمن للتدخين ينقطع عنه حسب الظاهر انقطاعا تاما مفاجئا . ولكنه فى الواقع كان يطلب ذلك بعقله ورأيه . فالرأى يحتضن هذا الرأى حتى استحال عقيدة فى قلبه وعندئذ استطاع أن يكف عنه . فهو قد قضى السنوات وهو يتخيل نفسه كارها للتدخين منكفا عنه ، وما زال هذا الخيال حيا ينمو فى نفسه ويتسلط عليها حتى بعث الارادة فكان الانقطاع .

فاذا شئنا أن نغير شخصيتنا فعلينا بالخيال نربيه ونغذيه حتى تنتهى الى الارادة فنستطيع عندئذ إتمام التغيير المنشود .

* * *

هذه المسامة سريعة بالشخصية ما هى ، وكيف تنشأ ، وماهى الأصول التى تبنى عليها . ثم ماذا يقيها وينميها ، او أخيرا كيف يمكن تغييرها . وكل من هذه الموضوعات يستحق أن يعالج على حدة . ولكنا نعد هذه الكلمة مقدمة لأبحاث مسهبة نرجو أن نوفق اليها .

س . م .

من حكم الإمام على

— يا ابن آدم : كن وصيّ نفسك فى مالك ، واعمل فيه ما تؤثر أن يعمل فيه مَنْ بعدك .

— الحدّة ضرب من الجنون ، لأن صاحبها يندم ، فان لم يندم فجنونه مستحكم .

— والذى وسع سمعه الأصوات ، ما من أحد أدخل على قلب فقير سرورا إلا خلق الله له من هذا السرور لطفا ، فاذا نزلت به نائبة جرى إليها لطف الله كالماء فى انحداره حتى يطردها عنه .

— إذا انتقرتم فتاجروا الله بالصدقات .

— صاحب السلطان كراكب الأسد : يغبط بموقعه وهو أعلم بموضعه .

التعاون

نظام تدعو إليه الطبيعة الإنسانية

تدل حركات الإنسان وسلوكه على أنه فى كل ما يقوم به ، يخو نواحى خاصة تتفق مع الحالات التى يوجد فيها ؛ وتدل على أن كل ما يأتى به من الأعمال إنما هو فى الواقع استجابة لمطالب الحياة ، تلك التى يدفعه اليها مؤثران : أحدهما خارجى ، والآخر داخلى وهو ما يعبر عنه بالميل أو الغريزة . والتعاون إحدى تلك الغرائز الفطرية الموجودة فى الانسان ، ودليل ذلك أنه يحس الحاجة الدائمة إلى المساعدة تفدم إليه من قريب تدفعه صله الرحم ، أو صديق تسوقه المحبة والوفاء ، أو جار يغريه اتفاق المصالح . ودليل ذلك أنه يحس الحاجه إلى المعونة تسدى إليه من أناس غير هؤلاء جميعا . أناس لا تربطهم به صلة غير صلة الانسانية العامة . وما ذلك إلا لأنه مدنى بطبعه لا يستطيع العيش وحده والانزواء فى ناحية من نواحى الحياة التى تعددت فيها طرق الرزق وأسباب العيش ، واشتد فيها التنافس والتهافت ، وتزايد التزاحم على مغانمها بشتى الوسائل والحيل .

والانسان الذى يشعر بالحاجة إلى هذ المساعدة وهذه المعونة يحس أنه مدين بحياته ووجوده للمجتمع ، وهو لذلك لا يستطيع أن يباعد بينه و بين الناس ، ولو حاول ذلك لأحس العجز والقصور ، كما لا يستطيع أن ينقطع عن العالم ويتجرد من كل ما كسبه منه ولو عاش فى مكان بعيد .

* * *

وقد شعر الانسان بحاجته إلى من يساعده و يعاونه منذ فجر التاريخ ، ولذلك نراه يسعى إلى تكوين الأسرة حتى يكون أطفاله اذا شبوا وترعرعوا ساعده الأيمن ، وقوته التى يدخرها لزمن الحاجة والعوز . وحتى تكون زوجه معين الشفقة والحنان والتشجيع الذى لا ينضب . ثم نراه يسعى — وقد تم له ما أراد من تكوين الأسرة والاطمئنان إلى الحياة المنزلية البسيطة المحدودة — إلى توسيع الدائرة و إقامة صرح القبيلة لمساعدة أفرادها على حماية الذمار ، وبذل العون فى الشدة ، والجهاد لتذليل صعاب الحياة الكثيرة المتشعبة ، وتيسير سبل العيش الذى تعددت نواحيه .

ولما اشتبكت مصالح القبائل ، واتفقت فى كثير من الرغبات ، واختلفت فى كثير غيرها ، سعت تلك القبائل المتفرقة المنتشرة فى كل بقعة من بقاع الأرض إلى تكوين الأمم وإنشاء الهيئات التى تشرف على هذه المصالح والرغبات ، والتى تقوم على تنظيم طرق المعاملات ، والسهر على حماية الفرد والمجموع .

ولم تكن الأمم المختلفة التى تكونت فى أنحاء العالم أقل حاجة من الأفراد إلى التعارن ، ولذلك سعت كل منها إلى إيجاد الروابط الثقافية والتجارية والحربية والسياسية مع غيرها القريب منها والبعيد .

ومما دفع الأمم إلى تحسين تلك العلاقات الخارجية وتوطيد صداقتها مع غيرها على دعائم قوية ثابتة إرادة الله فى أن تكون خيرات الأرض موزعة على العالم كله ... تكثر فى أمة ، وتقل فى غيرها ... وقد دعا ذلك التوزيع العادل إلى تبادل ما يفيض عن حاجة الأمم من هذه الخيرات مع غيرها من الأمم التى هى فى حاجة إليه ، وليس أدل على حاجة الأقطار المختلفة بعضها إلى بعض مما نشاهده عند قيام الحروب ، وقطع المواصلات بينها ، وتعذر نقل المواد المختلفة من كساد التجارة ، وشعور الأمم المتحاربة وغيرها بأزمات اقتصادية شديدة تكاد تهد كيانها ...

ولو كانت أية أمة من الأمم تستطيع أن تعيش فى معزل عن غيرها لما رأينا للمعاهدات التجارية وتبادل الصادرات قيمة ، ولما فكرت انجلترا مثلا فى أن تبدأ حربها الحالية بإعلان الحصار البحرى ضد ألمانيا ، وفى منع اتصالها بغيرها حتى يفقد المدخر عندها من المواد ، ويحس الشعب بالشدة والعسر فتضعف لذلك روح العزم والثبة فيه ...

* * *

ولما كانت مشاكل الحكومات المتراكمة ، وأعباء الهيئات الكثيرة لا تمكنها من توفير أسباب العيش لكل فرد من أفراد الشعب ، فقد رأى كثير من أولئك الأفراد أن يسعوا لحماية أنفسهم ، وأن يجدّوا لتوفير كل ما هم فى حاجة إليه وإلا أصابهم الفقر والضيق ... وكانت وسيلتهم إلى توفير تلك الحاجات الضرورية التى يحفظون بها كيانهم تكوين جمعيات تعاونية تسهر على حماية مصالحهم وتنظم لهم سبل التعاون . وقد فكروا فى إيجاد تلك الجمعيات منذ منتصف القرن الماضى على أثر انتشار البطالة والفقر بين العمال نتيجة ظهور المخترعات الحديثة التى أفصت كثيرا من العمال عن دائرة أعمالهم ، والتى ضخمت عدد العاطلين وقللت من الأجور ... وقد رأى طالبو الإصلاح أن يستعينوا على مغالبة الفقر الذى صار إليه أولئك البائسون بجمع كلمتهم ، واتحادهم ، وتضامنهم ، وإنشاء جمعيات تعاونية تساعدهم على تحقيق

ما يجاهدون من أجله ... واستطاع أولئك المصلحون الذين لم يدخروا وسعا فى العمل لصالح أولئك المساكين أن يتوصلوا إلى حد ما من الفقر وما يتبعه من إجرام، وأن يحرروا العالم من تحكم أصحاب رءوس الأموال ، وأن ينهوا ثروة الأمم بالبحث عن موارد جديدة وترقية الموارد القديمة .

وتقدم العالم خطوات نحو الحضارة والرقى ، وكثرت لذلك تكاليف الحياة وتنوعت مشاكلها، ووجد الإنسان نفسه مكلفا أدية كثير من الواجبات ، كما وجد نفسه حائرا أمام كثير من الحاجات والمطالب... وأشعره ذلك بأن حاجته إلى التعاون تزداد يوما بعد يوم ... وجد الإنسان نفسه فى حاجة إلى من يساعده على تهيئة طعامه وشرابه ، وإلى من يعاونه فى إعداد ملبسه ومسكنه ، وإلى من يشاركه فى إعداد أرضه وملاحظة زرعه ، وإلى من يشد أزره فى شدته وضعفه ، وينصره على عدوه وخصمه ... ازدادت حاجة الإنسان إلى التعاون فى شتى نواحى الحياة، وأدى ذلك إلى توزيع الأعمال ، وتخصص كل طائفة لعمل، فالتعاون الزراعى والمالى والمنزلى نواح للتعاون مستقلة ولكنها تؤدى للقائمين بها ما يطمعون فيه من الفوائد والخدمات ...

*
* *

من هذا كله نرى أن الحاجة إلى التعاون أمر غريزى فى الإنسان ، لازمة منذ وجد على ظهر الأرض ، دفعته إليه طبيعة الحياة ، والرغبة فى منع الشر عن نفسه وجلب الخير لها . . ولم تنقطع رغبته فى المعونة تقدم إليه من كل من يتصل به كلما تقدم به الزمن وخطا العالم نحو المدنية ، وإنما دعاه ذلك التقدم وهذه المدنية إلى الإلحاح فى طلب تلك المعونة ثم تنظيم الاستفادة منها عن طريق الجمعيات التعاونية المنتشرة فى كل مكان .

يقول الدكتور ابراهيم لبك رشاد فى كتابه التعاون الزراعى " إن التعاون أمر غريزى وجد فى الانسان منذ نشأته ، فليس هو من مبتكرات المدنية والحضارة، بل هو أمر طبيعى تدفع إليه الحاجة المشتركة، إذ أنه موجود فى كثير من أنواع الحيوان والنبات ، ولكن الحضارة هى التى وضعت له النظم ، وقد دفع الإنسان إلى وضعها بدافع الحاجة إليها ، فاسترشد فى ذلك بنور العرفان والتجارب التى أكسبه إياها مر الزمان وأعمال السالفين " .

ومما لاشك فيه أن التعاون أقيم على أساس خدمة الفرد والمجموع، ولذلك كان أول مبادئه " الفرد للمجموع والمجموع للفرد " . وليس من شك فيما يصيب الخلايا الإنسانية من تقدم ونجاح على يد التعاون الذى هو تضامن الجهود لتأدية كثير من الخدمات للفرد والمجموع على حد سواء .

ويقول الدكتور يحيى أحمد الدردير فى كتابه التعاون: "إن اجتماع الجهود لدفع الشر وجلب الخير ليس خاصة من خواص الإنسان وحده بل يشاركه فى ذلك كثير من أنواع الحيوانات سواء فى ذلك صغارها وكبارها . فإن تضافر القوى الصغيرة فضلا عما فيه من حفظ النوع هو الوسيلة إلى النجاح والتغلب على عوادى الحياة وشرورها . وكذلك هو سبيل الوصول إلى أكبر نصيب من رغد العيش والطمأنينة فى الحياة" .

و إذا كان هذا بعض ما يؤديه التعاون فإنا نرجو أن تثبت أقدام الحركة التعاونية فى مصر، وأن تجد فى إدارة التعاون و زرة الشؤون الاجتماعية خير عون على ازدهارها ونجاحها فى تأدية الرسالة السامية التى أخذتها على عاتقها وتكفلت بنشرها بين طبقات الشعب المختلفة .

— قادة الثورة مقودون بها كالجلاميد تقدمت السيل تحسبها تقوده وهى به مندفعة .

— الثورة جنون طرفاه عقل .

— تغطى الشهرة على العيوب ، كالشمس غطى نورها على نارها .

— المرء كلف بما ألف .

— لا رعد مع صحو ، ولا كوعيد العاجز لغو .

— لا أعلم لك منصفا إلا عملك ، إذا أحسنته بملك ، و إذا أتقنته كملك .

شوقى

الكتاب والراديو

قامت مدرسة المسائل العامة والدولية فى جامعة برنستون بالولايات المتحدة ببحث استقرائى عن أثر الاذاعة مع مقارنته بأثر القراءة ، قالت فيه إن عدد المستمعين للإذاعة كبير جدا ، فإن تسعا من كل عشر عائلات يقتنون جهاز استقبال، وبذلك تمكن الراديو فى ٢٠ سنة من أن يبلغ المكانة التى بلغتها الطباعة بعد ٥٠٠ سنة ، ولكن هناك فرقا بين طائفة المستمعين وطائفة القارئين، فقد وجدت أنه كلما انحط إيراد الأسرة أو انحطت تربيتها كان ميلها إلى الاستماع أعظم من ميلها إلى القراءة ؛ وفى بعض البيوت الفقيرة التى لا يقرأ أعضاؤها وفى بعض العزب النائية يدور الراديو بمتوسط عشر ساعات فى اليوم ؛ وهو الصلة المهمة عندئذ بين السكان و بين العالم الخارجى؛ وكلما انحطت الثقافة قل الاستماع إلى الأخبار والتعليقات والأحاديث الثقافية ، وطائفة القارئين هى التى تلتفت إلى هذه الموضوعات.

على أن الراديو مع ذلك يحث على القراءة وشراء الصحف واقتناء الكتب ، فان الذين يستمعون إلى الأخبار السياسية ينتهى بهم الاستمرار على الاستماع لها إلى الاستزادة منها فى الجرائد والمجلات، كما أن حديثا عن الكتب يزيد حركة البيع والإعارة فى المكتبات، ولكن جمهور القارئين على وجه عام يؤثر القراءة على الاستماع لأن القارئ يمكنه أن يتمهل و يراجع ما يستحق المراجعة . وهذا لا يتيسر له وقت الاستماع . ولذلك لن يخشى أثر الراديو فى القراء لأنه لا ينقص عددهم بل يزيدهم .

فاذا كان هذا الذى قد أثبته البحث فى الولايات المتحدة صحيحا فاننا نستنتج منه أن الراديو هو أعظم الوسائل لتعليم الأميين أو الذين تعلموا قليلا ، ولكنهم لايجدون الوسيلة المالية أو المنبهات الثقافية للقراءة . فان هؤلاء جميعا يستمعون للإذاعة بعناية . ثم هم ينتهون يوما ما بالرغبة فى القراءة .

ولعل القائمين بالعناية بالريف فى مصر أن يلتفتوا الى المغزى من هذا البحث و ينشروا الراديو فى القرى .

أسئلة وأجوبة

الخمور بين المنع والترخيص

"بليس . س.ا" هل هناك حكومات تمنع بيع الخمور وهل الترخيص ببيعها يختلف من حيث إطلاق البيع أو تقييده ؟

"المجلة" تمنع حكومة فنلندا صناعة الخمور وتجارتها . وقد سبق أن فعلت مثل ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها أخت المنع . والحكومات التي ترخص ببيع الخمور تتفاوت فى درجة الاطلاق والتقييد . ففى أسوج مثلا تكاد تكون صناعة الخمور وتجارتها احتكارا حكوميا . ومقدار الكؤول فيها قليل جدا لا يكاد يسكر . وأنواع التقييد مختلفة . فهناك تقييد من حيث مقدار الكؤول . كما أن هناك حكومات تأمر بانفال الحانات فى ساعة معينة فى المساء ، وحكومات أخرى تضطر الحانات إلى بيع الطعام إلى جنب الخمور ، لأنه عند ما تكسر حدة الجوع تقل الرغبة فى الخمر . وهناك حكومات تعاقب الحانى إذا باع الخمر لمن دون الخامسة عشرة فى العمر . والأمم اللاتينية أكثر الأمم اطلاقا لبيع الخمور وأقلها الأمم الشمالية كما ترى فى فنلندا وأسوج .

وفى هذا العدد مقال للاستاذ أحمد غلوش عن هذا الموضوع .

المعارف الجنسية وكيف تعلم

"طهطا . ص. ى" ماهى أنجع طريقة لايصال المعارف الجنسية الصحيحة إلى أذهان الصبيان ؟

"المجلة" اذا كان الوسط الذى يعيش فيه الصبى حسنا لا يخشى عليه من أن تصل اليه هذه المعارف محرفة معوجة فليس هناك مايدعو إلى أن تثقل عليه بتفسيرات لايحسها فى جسمه ، كما أننا لانحتاج إلى أن نصف ضعف الشيخوخة للشبان ونبين لهم ضرر الإفراط عندما يبلغون سن العشرين مثلا . لأنهم سوف يعرفون ذلك عند ما يقتربون من هذه السن .

ولكن إذا كان هناك شك فى أن الصبى سيعرف هذه المعارف من قرناء السوء فانه يجب على الأم (مع الصبية) أو الأب (مع الصبى) أن يوضح له فى اعتدال ووقار القدر الذى يكفى من هذه المعارف ، وربما تكون تربية الأرانب والدجاج مما يساعد على إيصال هذه المعارف . أما اذا بلغ الصبى سن المراهقة فإنه يجب أن يعرف كل ما يتعلق بحياته الجنسية المستقبلة وأن يحذر من الأخطار التى قد يستهدف لها بجهله .

مبادئ التربية والتعليم

" شبين الكوم . ف . ج. " ما هى المبادئ أو الأغراض التى تتجه اليها التربية الحديثة فى المدارس الراقية ؟

"الجلة" ليست هناك مبادئ معينة يمكن أن يقال إن دعاة التجديد فى التربية والتعليم قد اتفقوا عليها . فان هـذا الموضوع لا يزال قيد البحث والاختلاف فيه كثير . ولكنا نذكر لكم هنا الأغراض التى وضعتها لجنة التربية فى الولايات المتحدة قبل سنوات . وهى :

(١) التربية الصحيحة للعقل والجسم .
(٢) اتقان المعارف الأساسية وهى القراءة والكتابة والحساب .
(٣) المعيشة البيتية الفاضلة .
(٤) التدريب على حرفة للتعيش منها .
(٥) التربية فى الحقوق والواجبات .
(٦) استعمال الفراغ .
(٧) الأخلاق القويمة .

تحديد النسل بين الفائدة والضرر

" دمنهور . ج . ظ " هل تخالف الدعوة إلى تحديد النسل الدين ؟ وهل يجب على الزوجين اتخاذ الاحتياطات ضد التناسل إذا وجدا ذلك من مصلحتهما الاقتصادية أو الصحية ؟

" الجلة " لقد ثبت بفتوى رسمية أنه ليس فى الدين الاسلامى ما يمنع تحديد النسل وتوقى الحمل . وهناك حالات يصح فيها هذا المنع واجبا كما يحدث عندما يؤدى الحمل إلى تعريض الحامل لخطر الموت من مرض التنفس أو غيره من الأعضاء . وإذا وجد الزوجان

أن حالتهما الاقتصادية لا تساعدانهما على التربية الحقة للأطفال الكثيرين فان النوع هنا يستصوب . والضيق الاقتصادى الذى تعانيه مصر والهند قد بعث كثيرين من المفكرين فى كليهما إلى الدعوة لتحديد النسل . ومما يستغرب أن الأمم التى ترخص بالتحديد وتدعو إليه وتعين أطباءها لمحاضرة الأمهات عنه مثل هولندا يزيد سكانها أكثر من الأمم التى لا تبالى كثرة الأولاد مثل الهند .

الخمور المخمرة والخمور المستقطرة

"القاهرة . ى . ج" هل الخمور المخمرة سبقت الخمور المستقطرة وأيتهما أفتك بالصحة؟

" المجلة " ليس شك فى أن الخمور المخمرة قد سبقت الخمور المستقطرة ، والمتوحشون يعرفون الأولى و يجهلون الثانية التى تحتاج إلى أدوات خاصة ومعارف فنية . ومقدار الكؤول فى الخمور المستقطرة كبير ، ومن هنا شدة فتكها بالصحة . أما الخمور المخمرة فلا تحوى إلا مقدارا صغيرا — بالقابلة — من الكؤول .

والاستقطار بالطبع لا يقتصر على الكؤول ، إذ هو يشمل مواد أخرى . ويبدو من تاريخ الاسكندرية أنه عرف فى القرن الأول ويا . وهناك من يزعم أن الصينيين استقطروا بعض المواد منذ الأزمنة القديمة . وعمم العرب طريقة الاستقطار كما يدل على ذلك اللفظان العربيتان أنبيق وكؤول . فان الأولى تستعمل فى كثير من اللغات الأوربية . ويظن أن الثانية محرفة عن كحول أو غول " غول الخمر " .

بين الوراثة والوسط

" مجلة روح . ى ب " هل يرث الأبناء صفات الآباء فى التفوق أو التخلف ، وهل ينشأ ابن العبقرى عبقريا وابن السكير سكيرا ؟

" المجلة " هناك صفات نكتسبها بالمرانة والجهد والاختبار فى حياتنا فهذه لا تورث . كما أن هناك صفات أخرى سيئة قد نكتسبها من الوسط البيئ الذى نعيش فيه . وهى أيضا لا تورث . وإذا كنتم ترون أن ابن السكير ينشأ أحيانا سكيرا فذلك لأنه اقتدى بأبيه وتعلم منه ونشأ على سلوكه . وكذلك الحال فى أبناء الطبقات المهذبة ينشأون مهذبين بالقدوة . وكل ما نتعلمه ونكتسبه من اختبارات يدفن معنا عندما نموت . وليس فى هذا ما نأسف عليه فان فى حياتنا من العادات السيئة التى تعودناها ومن الاختبارات المؤلمة التى مرت بنا ما لا نحب أن يرثه أولادنا .

وإنما تقتصر الوراثة على الكفايات الخامة التى يصوغها المجتمع فى قوالبه . فالذكاء يورث . ولكن التدريب والتعليم يكتسبان . وفى الوسط الحسن قد يحيل الذكاء صاحبه إلى نابغة أو عبقرى . وفى الوسط السيئ قد يحيله الى مجرم .

المعلمة والزواج

(الاسماعيلية و . ص .) هل تعتقدون أن المعلمات يجب أن يتزوجن أم يلتزمن العزوبة مدة احترافهن للتعليم ؟

(المجلة) نعتقد أن المعلمة يجب أن تتزوج ، لأن الزواج هنا جزء من تربيتها وتأهيلها لأن تكون معلمة . فإنها تعلم فتيات سوف يكن أمهات . فيجب عليها أن تعرف وتختبر الزواج والأمومة وتعيش الحياة الزوجية وتحمل ما فيها من واجبات وهموم . بل عليها أن تكون قد مارست الاقتصاديات المنزلية قبل أن تأخذ على عاتقها القيام بتدريسها .

ويمكن المعلمة الأم أن ترتب أوقات وضعها بحيث تضع مدة الإجازة السنوية ، بل ليس كبيرا على الحكومة أن تمنحها حتى فى أشهر الدراسة إجازة شهر للوضع . ومن المصلحة البيولوجية والاجتماعية للأمة أن تكون المعلمات أمهات لأنهن من خير النساء المصريات كفاءة وقدرة على تربية الصغار وتنشئتهم النشأة الحسنة .

الإعلان والنشر

(بنى سويف . ط . ر) هل يجب على التاجر أن ينفق كثيرا على الاعلان ، وهل فى اللغة العربية كتب تبحث هذا الموضوع ؟

(المجلة) كان التاجر القديم يقيم دكانه فى حارة أو شارع ، وكان زبائنه لا يتجاوزون هذه الحارة أو الشارع . ولكن التاجر الحديث يبيع للدينة جميعها بل أحيانا تمتد معاملاته إلى أنحاء القطر أو إلى الأقطار الأجنبية . وهو لهذا السبب محتاج الى الاعلانات . وكثير من التجار ينفق ٢٠ أو ٣٠ فى المائة من دخله على الاعلان .

ولا نعرف فى اللغة العربية عن هذا الموضوع سوى كتاب الأستاذ مليكه عريان بكلية التجارة وهو طرق الإعلان والنشر . وصفحاته ٢٦٠ صفحة وثمنه ٢٥ قرشا .